ديوان الوقف الشيعي
الأمانة العامة للعتبة الحسينية المقدسة
دار القرآن الكريم

منهج ابن شهر آشوب
في تفسير متشابه القرآن والمختلف فيه

(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير)

تأليف

الشيخ مهنّد الكعبي

الأمانة العامة
العتبة الحسينية المقدسة
دار القرآن الكريم

اسم الكتاب: منهج ابن شهر آشوب في تفسير متشابه القرآن والمختلف فيه

المؤلف: الشيخ مهند الكعبي

تقويم ومراجعة: الشيخ ضياء بلاسم سعدون / الشيخ حسين القريشي

إخراج: علي سعدون كاظم

نشر وإشراف: العتبة الحسينية المقدسة / دار القرآن الكريم فرع قم المقدسة

المطبعة: زلال كوثر

الطبعة: الأولى ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م

عدد النسخ: ٥٠٠

جميع الحقوق محفوظة

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ
هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ
مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ
آل عمران: ٧

كلمة الناشر

يستأثر (المحكم والمتشابه) بمكانة متميزة في علوم القرآن، ويمثل شغلا شاغلا للباحثين والدارسين، ويفي بدور بالغ الأهمية في الدراسات القرآنية التي توفرت عليها محابر وعقول بذلت الجهد الجهيد في سبيل فهم وتطوير مقاصدها ومناهجها، وهو ما أثرى المكتبة القرآنية بكنوز نفيسة يزدهي بريقها ويتألق شعاعها آونة بعد أخرى على مدى عقودٍ وقرونٍ من ثراء التاريخ الإسلامي المجيد.

وفي هذه الدراسة الجامعية، التي تأتي ضمن إصدارات العتبة الحسينية المقدسة ـ دار القرآن الكريم، فرع قم المقدسة ـ، ضوء باهر سلطه الباحث على فكر وطريقة ومنهج واتجاه عَلَمٍ كبير في التفسير هو الشيخ محمد بن شهر آشوب المازندراني الذي يعد أيضاً من أفاضل الفقهاء والمحدثين ذوي الفهم والورع والتقوى في القرن السادس الهجري، فضلاً عن كونه شاعراً مبدعاً ومجدداً، ومن ذوي الاهتمام بالرجال والأنساب، كما وصفه السيد التفرشي بالقول (كان شاعراً بليغا منشئا .. وله كتب منها: كتاب الرجال، وكتاب أنساب آل أبي طالب عليهم السلام).

لقد عُنيَ الباحث في رسالته بدراسة مواضيع محورية من قبيل المعنى القرآني للمتشابه، والعلاقة بين المحكم والمتشابه، وتأويل المتشابه، وعلم تأويل المتشابه، فضلا عن رأي ابن شهر آشوب الباعث على الاهتمام في معنى المتشابه، وسوى ذلك من العناوين المتشعبة في الحقل ذاته وهو ما يمثل إضافة واضحة، ومدداً

جديدا، وبصمة رائدة في موضوع الدراسة الذي ندرت فيه التأليفات وشحت حوله التصنيفات.

إن هذه الخطوة هي الأولى على طريق بذل دار القرآن كريم عنايته الفائقة للدراسات الجامعية والرسائل الأكاديمية، ولكنها، إن شاء الله تعالى، لن تكون الأخيرة، طالما كانت البحوث والرسائل والاطروحات خاضعة للشرطين الأساس، وهما: امتياز التقدير، وفرادة الموضوع.

والله من وراء القصد

ملخص البحث

جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على موضوعٍ قرآنيٍّ حساسٍ، دار البحث والنقاش حوله في أروقة العلماء والمتخصّصين من أهل التفسير، ألا وهو موضوع المتشابه في القرآن، والاختلافات المنهجية المترتبة جرّاء تأويل النص القرآني. فيأتي بحثنا المتواضع للكشف عن أحد تلك المناهج المتّبعة لتأويل الآيات المتشابهة لعالمٍ برز في القرن السادس الهجري. ولتحقيق الهدف من هذه الرسالة، استخدمنا فيها المنهج التحليلي الوصفي، لبيان أهمّ المعالم المنهجية لكتاب «متشابه القرآن والمختلف فيه». وعليه فتأتي رسالتنا وهي تحمل همّ الدراسة والبحث حول ما جاء في الكتاب وبيان منهج مؤلّفه في تأويل المتشابه، هذا بالإضافة إلى كشف المكوّنات الفكرية للعقلية التفسيرية للمؤلّف. وبناءً على ذلك، فقد أشرنا إلى العوامل الرئيسة المؤدّية إلى تنوّع المناهج التفسيرية واختلاف العلماء في تأويل المتشابه، ثمّ توقّفنا على أهمّ محطّات حياة المؤلّف وتراثه العلمي الثرّ، بعد ذلك قمنا بعرضٍ لأهمّ المفردات التي لها ربط في موضوع البحث، ثمّ وقفنا عند مقدّمة الكتاب وما تحتويه من أبحاث مهمّة، ومن ثمّ قمنا بعرضٍ شاملٍ ووافٍ لتركيبة الكتاب وأبوابه المختلفة، وبعدها بيّنا طبيعة المنهج العام الذي اعتمده ابن شهر آشوب في تأويل المتشابه والآليات التي كان يقيم تمييزاته للآيات المتشابهة وكيف تعاطي معها. وقد مهّدنا لذلك بعدّة مواضيع لها ارتباط وصلة وثيقة بهذا المبحث؛ كعوامل نشوء التفاسير وأقسامها ومناهجها، وذكرنا

نموذجين تطبيقيّين لتقسيمات بعض المتخصّصين لمناهج التفسير، وقد حرصنا على استكشاف مكوّنات المنهج الآشوبي، وذلك من خلال تقصّي المصادر والمراجع المعتمدة والمساهمة في تكوين أفكار ابن شهر آشوب ومخزونه التفسيري، ومن بعدها عكفنا على إبراز القيمة العلمية لكتاب متشابه القرآن في الفكر الإمامي اللاحق على تأليفه، ومدى حضوره وتأثيره في الأوساط الفكرية، وتقييمات العلماء له.

مقدمة المؤلف

من المواضيع الحسّاسة التي احتلّت مساحة واسعة من البحث والجدال بين المفسّرين هو معنى المتشابه والمحكم، فقد أفرز هذا البحث اختلافاً واسعاً بين المدارس الإسلامية على مختلف توجّهاتها الفكرية والعقدية.

ولمّا كان موضوع المتشابه في القرآن من المواضيع التي احتدم فيها النقاش، فقد تباينت مقالات العلماء بخصوصه، شرحاً وتفسيراً وتأويلاً.

إنّ التباين الحاصل بين المفسّرين في استنطاق الآية السابعة من سورة آل عمران، أدّى إلى ظهور قراءتين مختلفتين لمفهوم المتشابه وآليات تأويله، تراوحت بين القبول والرفض، تبعاً لقراءة (العطف) أو (الاستئناف)، وأنّه هل يمكن أن يطال المتشابه بالفهم والإدراك أم أنّ من يعلمه هو الله فقط ؟

وتعتبر مرجعية أهل البيت العلمية من أهمّ المرجعيات التي كان لها أثر بارزٌ وجليٌّ في فهم مقاصد القرآن وتفسيره، حيث تأكّد هذا الدور في بيان وتوضيح المفاهيم القرآنية، خصوصاً ما يخصُّ موضوع (المحكم والمتشابه)، وما يرتبط به من بيان معانيه وآليات تأويله.

و للاختلاف جذور تاريخية بدأت من ظهور الفتن في أوساط المجتمع الإسلامي آنذاك، وعوامل أخرى كان لها أثر فعّال في تعميق هوّة الصراع بين العلماء والمفسّرين على اختلاف اتجاهاتهم المعرفية، وكانت لتلك العوامل

صبغات متعدّدة؛ فمنها دينية، وأخرى سياسية، وثالثة اجتماعية، وهكذا.

ورغم أسباب هذا الاختلاف وتعدّد عوامله، فإنّه بالدرجة الأوّلى يؤول إلى التمايزات المنهجية المتنوعة والآلية المتّبعة التي يحسم بها المفسّر موقفه تجاه الآيات القرآنية الكريمة.

ولا يختصّ موضوع المناهج بعلمٍ دون آخر، بل يرتبط بأغلب العلوم التي لها صلة وعلاقة بالمعرفة الإنسانية.

ومن هنا أصبح ضرورة على الباحث في مجال دراسته لمنهج تفسيرٍ مّا أن يحدّد الخطوط العامة لذلك المنهج، وأن يبيّن الخطة التي سار عليها والقواعد والأسس التي اعتمدها.

وقد وقع خلط في أوساط بعض المتخصّصين بالدراسات القرآنية بين الأصول والمرتكزات (المباني)، وبين الأسلوب والمنهج؛ إذ تتعامل تلك الدراسات أحياناً مع الأصول والمباني على أساس أنّها مناهج، في حين أنّ المطلوب هو تمييز الأصول والمباني، ثمّ بيان المنهج.

لهذا نجد أنّ هناك نزعات تفسيرية تظهر عند بعض المفسّرين يطغى فيها اختصاص صاحبها، ليخرجها من دائرة البحث التفسيري إلى عنوان آخر في العلوم والمعارف التي يختصّ بها، وقد يسقط عليها لفظ التفسير تعسفاً.

ومن بين مئات المؤلّفات المختصّصة في موضوع المتشابه في القرآن يطلّ علينا ابن شهر آشوب بكتابه الموسوم (متشابه القرآن والمختلف فيه) الذي يمثل ثقافة كلامية تفسيرية مهمّة، ومحاولة جادّة لتأويل المتشابه.

وقد جاء بحثنا بخصوص هذا الموضوع مشتملاً على مقدّمة، وثلاثة فصول، وخاتمة.

بيان موضوع البحث

إنّ مدارس التفسير عديدة، وتيّاراتها واتجاهاتها منوّعة، فمنذ الفجر الأوّل للإسلام وحتى عصرنا الحاضر برز الكثير من المفسرين، وكُتبت مئات التفاسير، فاختلفت بذلك المناهج في فهم القرآن وتفسيره.

وعلى غرار هذا، لابدّ من معرفة الاتجاهات التفسيرية ومدارسها، والوقوف على منهاج أصحابها وتوجّهاتهم.

ومن الواجب على الباحث في هذا المجال معرفة المفسّر الذي يتناوله بالبحث والدراسة معرفة تفصيليّة، بدءاً من حياته وما يتعلّق بها، وانتهاءً بالوقوف على معرفة منهجيّته ونتاجه وجهوده وهدفه من التفسير.

من هنا جاءت هذه الدراسة لتبيّن التوجهات المنهجية الأساسيّة التي اعتمدها ابن شهر آشوب في تصوّره للمتشابه والآليات المتّبعة في تأويلاته للآيات المتشابهة.

وتكشف هذه الدراسة أيضاً عن مكوّنات المنهج الآشوبي، ومدى علاقته بالأفكار والمناهج السابقة عليه، والتي عوّل عليها المصنف واعتمدها مصدراً ومرجعاً قامت عليه معلوماته التفسيرية واللّغوية والحديثيّة في تأليف كتاب (متشابه القرآن ومختلفه).

فبناءً على ما تقدّم، جاء بحثنا تحت عنوان (منهج ابن شهر آشوب في تفسيره

متشابه القرآن ومختلفه)، إلا أنّنا في أثناء فترة كتابة البحث عثرنا على نسخة أخرى لهذا الكتاب تحت عنوان(متشابه القرآن والمختلف فيه) في خمسة أجزاء، وكان الكتاب عبارة عن نسخة محقّقة ومنقّحة، وقد خُرّجت المصادر الواردة في مضامينه. وقد اعتمدنا على هذه النسخة في دراسة المنهج الآشوبي.

والذي نعتقده أنّ عنوان (متشابه القرآن ومختلفه) تورد عليه ملاحظتان:

الأوّلى: مخالفته لما نصّ المؤلّف في عنونة كتابه الذي بينه في خاتمة الكتاب قائلاً: « هذا آخر كتاب متشابه القرآن والمختلف فيه».

الثانية: مخالفته لقواعد اللّغة العربية، فالفعل (اختلف) فعل لازم، فلا يكون مرفوعه- عند بنائه للمفعول- إلا ظرفاً، أو جارّاً ومجروراً، أو مصدراً مقيّداً، ولذلك فإنّ قولنا: (المختلف فيه) يكون صحيحاً وموافقاً للقاعدة، لوجود الجارّ والمجرور(فيه) عوضاً عن الضمير المضاف. وعليه، فالأفضل أن يكون بحثنا تحت عنوان (منهج ابن شهرآشوب في متشابه القرآن والمختلف فيه).

ضرورة البحث وأهدافه

ألّف عدد غير قليل من العلماء في موضوع المتشابه، وكلّ ذلك جاء خدمةً للكتاب الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وقد تباينت مناهجهم في تأويل المتشابه؛ نظراً لاختلاف مبانيهم العقيدية، وآلياتهم التي وظّفوها في موضوع تأويل المتشابه.

وتعدّ دراسة ابن شهرآشوب للآيات المتشابهة وحلّ معضلاتها، من الدراسات المعمّقة في التاريخ الشيعي الثقافي، حيث لم يقتصر فيها على الآيات المتشابهة؛ بل تجاوزها إلى ما اختلف فيه العلماء والفقهاء في مسائل الفقه

وأصوله، والناسخ والمنسوخ، وما جاء عن طريق النحو والبلاغة. لذلك عنون كتابه بـ (متشابه القرآن والمختلف فيه)، ليكون محيطاً وملمّاً بمضامينه.

ويأتي هذا البحث لتسليط الضوء على عالمٍ شيعيّ بارزٍ، لإعطائه ما يستحقّ من الدراسة والتحليل، بالإضافة إلى تشخيص مفهوم المتشابه عنده، والوقوف على تحديد منهجه في دراسة الآيات المتشابهة أو التي ادّعي وقوع الاختلاف فيها. ويتفرع عن هذا الهدف العامّ، الأهداف الفرعية التالية:

١- الوقوف على مفهوم المتشابه ومعناه في القرآن الكريم.

٢- معرفة سبب اختلاف العلماء والمفسّرين في تأويل المتشابه.

٣- علاقة المتشابه بالتأويل وحاجته إليه، للكشف عنه وإزالة الغموض والإبهام الحاصل في بعض ألفاظ القرآن ومعانيه.

٤- معرفة أقسام المتشابه في القرآن.

٥- معرفة الحكمة من حصول التشابه في القرآن الكريم.

٦- معرفة التفاسير وسبب الاختلاف في مناهجها عند العلماء.

٧- العلم بأبرز أسباب التشابه في القرآن الكريم.

٨- الوقوف على المصادر التفسيرية واللّغوية التي ساهمت في تكوين العقلية التفسيرية عند ابن شهر آشوب.

سبب اختيار الموضوع

إنّ من أهمّ ا لأسباب التي دعتني إلى اختيار هذا الموضوع هي:

١- أهميّة كتاب (متشابه القرآن والمختلف) فيه المتمثّلة في شموله

وموسوعيّته، الأمر الذي كفل له استيعاب جهود السابقين عليه، سواء من العلماء المعنيين بالقرآن وعلومه وما يرتبط به من مباحث التفسير والتأويل، أو من المعنيّين بسائر العلوم العربية والإسلامية.

٢- الرغبة الملحّة في إظهار هذا الكتاب وبيان منهج صاحبه فيه، بما يبرز قيمته العلمية للباحثين والدارسين، وذلك إتماماً للفائدة وتعميماً للنفع.

منهج البحث

اعتمد عرضنا لأفكار ومعلومات ابن شهرآشوب التفسيرية على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال تحليلنا لمضمون الكتاب، ووصفنا للقارئ تركيبته وتوزيع المؤلّف لأفكاره على الفصول، بالإضافة إلى بيان وتحليل الخصائص التفسيرية وكيفية التعاطي مع الآيات المتشابهة والوسائل المستخدمة في تأويلها، كما استخدم البحث المنهج التاريخي الذي يكشف لنا العوامل المؤثرة في تكوين فكر ابن شهر آشوب القرآني، وتوضيح مواقفه من العلماء السابقين عليه.

الجديد في البحث

تأتي أهميّة البحث من كون الآيات المتشابهة مثار خلافٍ دائمٍ في تأويلها وتفسيرها بين دارسي القرآن، فإيضاح المنهج عند أحد أعلام دارسي القرآن يقلّل من هذا الخلاف، ويهدي إلى تقارب وجهات النظر، على أنّ الآيات المتشابهة طالما كانت محطَّ استغلال بعض التيارات المنحرفة عقائديّاً، أو فكريّاً، فإذا أوضحنا المنهج في معالجة وفهم هذه الآيات، نكون قد قطعنا الطريق على أمثال التيّارات المشار إليها.

المعوقات والمشاكل

لا تخلو أغلب الدراسات والأبحاث من العراقيل والعوائق التي تحدّ من حركة الباحث، وقد صادفتني خلال البحث بعض العقبات، وتجاوزتها بحمد الله وفضله، منها: قلّة البحوث والدراسات في الموضوع. وقد اتخذت من تفسير (متشابه القرآن والمختلف فيه) حقلاً وميداناً للدراسة.

ومنها: سعة المادّة المدروسة وتوزّعها على كل الكتاب، بالإضافة إلى تنوّع الموضوعات وامتدادها إلى أكثر من حقلٍ معرفيّ. هذا، وقد بذلت فيه غاية الوسع، ومنتهى الجهد. وأرجو أن أكون قد وفّقت في ذلك، وحسبي أنّي لم أقصّر في دراسة هذا الموضوع بوقتي وجهدي، وأرجو أيضاً أن أكون ـ بهذه الرسالة ـ قد قدّمت إلى مكتبة التفسير وعلوم القرآن بحثاً جاداً في معالجة القضايا الأساسيّة المطروحة في هذا المجال.

خطة البحث وتقسيماته

جاءت هذه الرسالة في مقدّمة وثلاثة فصول وخاتمة. كانت المقدّمة عبارة عن العوامل المؤدّية إلى الاختلاف في تحديد مفهوم المتشابه في القرآن، وتباين المناهج التي تناولته بالبحث والدراسة، وبالتالي أدّى هذا الاختلاف إلى تباين وجهات النظر في الوقوف على معنى المتشابه وآليات تأويله.

وقد تضمنّت المقدّمة ــ أيضاً ـ بيان الموضوع، وأهمّيته، وضرورة بحثه، والأهداف المتوخّاة منه.

أمّا الفصل الأوّل، فقد اشتمل على ثلاثة مباحث تمهيدية، تطرّقنا في المبحث الأوّل إلى قبساتٍ من حياة ابن شهر آشوب، المتمثّلة في: اسمه، ونسبه، وولادته

ووفاته، وكلمات أصحاب التراجم والعلماء بحقه. كذلك، قمنا بعرض آثاره العلمية المتنوّعة في شتّى ميادين العلم والمعرفة الدينية، وذكرنا بعد ذلك أسماء أساتذته ومشايخه الذين تتلمذ على أيديهم، واغترف العلم من مناهلهم ومخزوناتهم، كما تطرّقنا بعد ذلك إلى دواعي تأليف الكتاب وظروفه وصعوباته. هذا كلّه في المبحث الأوّل من الفصل الأوّل.

وأما المبحث الثاني، فجاء شرحاً وتوضيحاً لأهمّ المفاهيم والمصطلحات في الرسالة، ويقوم البحث على أساسها، كتعريفنا للمتشابه والمحكم والمختلف لغةً واصطلاحاً، وبيّنا أيضاً أقسام المعاني القرآنية للتشابه، والعلاقة بين المحكم والمتشابه، وذكرنا في هذا الصدد أهمّ الكتب المؤلّفة في متشابه القرآن على مرّ العصور السابقة.

ومن ثمّ، يأتي المبحث الثالث الذي جاء تحت عنوان (تأويل المتشابه)، وقد تكفّل هذه المبحث في بيان الحاجة الملحة للتأويل للكشف عن ملابسات المتشابه وغوامضه، فقد بيّنا معنى التأويل لغة واصطلاحاً واختلاف العلماء في بيان معناه، كما أشرنا في هذا المبحث إلى آراء العلماء ومواقفهم المتباينة من قضية تأويل المتشابه، وقراءاتهم المتعددة للنص القرآني الشريف.هذا كلّه في الفصل الأوّل.

وقد جاء الفصل الثاني تحت عنوان (تحليل مضمون الكتاب وبيان منهج المؤلّف فيه). وقد رتّب على مبحثين: في المبحث الأوّل توقّفنا قليلاً على مقدّمة الكتاب وسلطنا الضوء على الأبحاث التي تخصّ مفهوم المتشابه، كمعنى المتشابه في القرآن، والحكمة من حصوله. بعد ذلك تطرقنا إلى ذكر أبواب الكتاب، وهنا قمنا بعملٍ توصيفيّ أوضحنا للقارئ فيه تركيبة الكتاب وتوزيع المؤلّف أفكاره على أبواب الكتاب العشرة.

ومن ثمّ، جاء المبحث الثاني الذي كان تحت عنوان (خصائص ومميّزات منهج ابن شهر آشوب في تفسير القرآن). وقبل دخولنا إلى صلب المبحث مهّدنا له بعدّة مواضيع مهمّة، لها مدخلية وصلة فيه، كعوامل نشوء التفاسير وأقسامها، ومناهجها، وأسباب تنوعها، وذكرنا بهذا الصدد نموذجين لبعض تقسيمات المناهج، بعد ذلك دخلنا في صلب البحث، وتركّز كلامنا على بيان التوجّهات المنهجية الأساسية التي اعتمدها ابن شهر آشوب في تصوّره للمتشابه والمختلف فيه، وآلياته التي كان يقيم تمييزاته بين الآيات المتشابهة وتأويلاتها.

وأما الفصل الثالث، والذي جاء تحت عنوان (مصادر كتاب متشابه القرآن وحضوره في كتب الشيعة)، فقد اشتمل هذا الفصل على مبحثين: في المبحث الأوّل قمنا بتحليلٍ أكثر عمقاً لما وراء المنهج الآشوبي، فكان عملنا على استكشاف مكوّنات هذا المنهج، فوقفنا على أهمّ المراجع والمصادر التي ألهمته، والتي كانت مؤثّرة في تكوين أفكاره وثقافته التفسيرية. وكان عنوان هذا المبحث (المصادر الرئيسة في الكتاب).

ومن ثمّ جاء المبحث الثاني، والذي يحمل عنوان (حضور متشابه القرآن في كتب الشيعة الإمامية)، لإبراز القيمة العلمية والمعرفية لكتاب متشابه القرآن في الأوساط العلمية التالية لعصره، ومن بعدها ذكرنا النتائج والتوصيات في الخاتمة.

الفصل الأوّل

مباحث تمهيديّة

وفيه:

- **المبحث الأوّل: التعريف بالمؤلّف وحياته**
- **المبحث الثاني: تعريف المتشابه والمُحكم وحقيقتهما**
- **المبحث الثالث: تأويل المتشابه**

المبحث الأول

التعريف بالمؤلف وآثاره

اسمه ونسبه

هو الشيخ الإمام الفقيه محمّد بن علي، بن شهرآشوب، بن أبي نصر، بن أبي الجيش السروي المازندراني، الفقيه المحدِّث، والمفسّر والأديب البارع، لُقّب بـ(رشيد الدين) و(عزّ الدين)، وكان ينتمي إلى عائلة علمية معروفة بالتقوى والفضيلة والعلم. وقد تلقّى العلم عن جدّه شهرآشوب، المعروف بـ(ابن كياكي)، وكان فاضلاً محدّثاً، ممّن سمع وروى عن الشيخ الطوسيّ، كما تلقّى العلم عن أبيه علي بن شهرآشوب، الذي كان - أيضاً - من الفقهاء المحدّثين والفضلاء في عصره.

وقد صرّح ابن شهرآشوب أنّه كان يروي عن جدّه بلا واسطة، فإنّه سمع من لفظه من صغره، كما صرّح بهذا في كتابه المناقب[1].

ولادته ووفاته

لم نعثر في مصادر وكتب أرباب المعاجم التي تعرّضت لحياة المؤلّف على تحديد تأريخ ولادته، غير أنّ كلّ مَن ترجمه ذكر أنّه قد تُوفّي في شعبان، سنة

---

(١) انظر: المازندراني، محمد بن علي، مناقب آل أبي طالب، ج١، ص ١٣. أمل الآمل، الحرّ العاملي، ج٢، ص٢٨٦.

٥٨٨هـ، وله من العمر تسع وتسعون سنةً وشهران، فتكون ولادته - بناءً على هذا - في جمادي الثانية، سنة ٤٨٩هـ..

كلمات العلماء وأصحاب التراجم بحقه

قبل الولوج في هذا الموضوع وتفصيلاته، أردتُ الإشارة إلى أنّ ابن شهرآشوب قد تعرّض في (كتابه معالم العلماء) ــ الذي هو تتمّة لكتاب (الفهرست) للشيخ الطوسيّ ـ إلى شيء مختصر جدّاً لترجمة نفسه، مقتصراً على ذكر اسمه وأسماء كتبه فقط، وذلك في باب الميم في كتابه المشار إليه[1].

وقد دأب الكثير من العلماء وأصحاب التراجم في مختلف المذاهب على تناول حياة ابن شهرآشوب، بشكل يعطي للباحث صورة واضحة وجليّة حول مسيرته العلمية والفكرية الزاخرة، بالرغم من الصعوبات التي واجهها أثناء تنقّله المستمرّ من بلدٍ إلى آخر، والمضايقات التي مرّت به أثناء سفره من قِبل السلطات الحاكمة آنذاك، إلاّ أنّ ذلك لم يثنه عن مواصلة العطاء العلمي، من خلال سعيه الدؤوب والمتواصل لطلب العلم والتدريس والتأليف إلى آخر حياته الشريفة.

ونحن في هذا الصدد نستعرض جملة من علماء المسلمين على مختلف توجّهاتهم المتنوّعة، وكيف تناولوا حياة ابن شهرآشوب وسيرته العلمية.

أ) كلمات علماء الشيعة في حقّ المؤلّف

أطرى جملة من علماء الشيعة في تراجمهم على سيرة الشيخ ابن شهرآشوب في

---

(١) انظر: المازندراني، محمد بن علي، معالم العلماء، ص١١٩.

كتبهم وترجماتهم المتنوعة، وبالرغم من اختلاف تلك المصادر وتباعدها من حيث الزمان والمكان، إلاّ أنّ هناك شبه اتفاق فيما تناولوه من طبيعة حياة ابن شهرآشوب العلمية والاجتماعية، حيث إنّنا لم نجد فرقاً ملموساً في أمّهات الكتب والتراجم الشيعية من خلال تتبّعنا بشكل دقيقٍ ووافي.

وقال السيّد التفرشي مطرياً عليه: «**محمّد بن علي بن شهرآشوب، المازندراني رشيد الدين، شيخ في هذه الطائفة وفقيهها، وكان شاعراً بليغاً منشئاً، روى عنه: محمد بن عبد الله بن زهرة، وروى عن محمد وعلي ابني عبد الصمد. له كتب، منها: كتاب الرجال، وكتاب أنساب آل أبي طالب عليهم السلام**»[1].

وذكر الحرّ العاملي ـ أيضاً ـ في كتابه (أمل الآمل) قائلاً: «**الشيخ رشيد الدين محمد بن علي بن شهرآشوب المازندراني السروي. كان عالماً فاضلاً ثقة محدّثاً محقّقاً، عارفاً بالرجال والأخبار، أديباً شاعراً جامعاً للمحاسن، له كتب، منها: كتاب مناقب آل أبي طالب، كتاب مثالب النواصب، كتاب المخزون المكنون في عيون الفنون، كتاب أعلام الطرائق في الحدود والحقائق، كتاب فائدة الفائدة، كتاب المثال في الأمثال، كتاب الأسباب والنزول على مذهب آل الرسول، كتاب الحاوي، كتاب الأوصاف، كتاب المنهاج، وغير ذلك،...وهو يروي عن جدّه شهرآشوب عن الشيخ الطوسيّ**»[2].

---

(١) التفرشي، مصطفى بن الحسين، نقد الرجال، ج٤، ص٢٧٦.

(٢) الحرّ العاملي، الشيخ محمد بن الحسن، أمل الآمل، ج٢، ص٢٨٦. وراجع: التفرشي، مصطفى بن الحسين، نقد الرجال، ج٤، ص٢٧٦.

ب) كلمات علماء السنّة في حقّ المؤلّف

نستعرض في هذه النقطة مجمل آراء علماء أهل السنّة في ترجمتهم لابن شهرآشوب وإطراءهم عليه بمختلف المديح والثناء؛ وذلك لنبوغه العلمي والنتاج المعرفي الذي خلّفه؛ إذ أغنى المكتبة الإسلامية بأنواع الكتب والمصنّفات العلمية المتنوّعة في مختلف حقول المعرفة.

ومن العلماء الذين تعرّضوا لترجمة حياته: الصفدي، حيث قال: «رشيد الدين المازندراني الشيعي، محمد بن علي بن شهر آسوب ـ الثانية سين مهملة ـ أبو جعفر السروري المازندراني رشيد الدين، الشيعي، أحد شيوخ الشيعة، حفظ القرآن وله ثمان سنين، وبلغ النهاية في أصول الشيعة، كان يرحل إليه من البلاد، ثمّ تقدّم في علم القرآن والغريب والنحو، ووعظ على المنبر أيّام المقتفي ببغداد فأعجبه وخلع عليه...تُوفّي سنة ثمان وثمانين وخمس مائة. ومن تصانيف المازندراني: كتاب في النحو سمّاه: الفصول، جمع فيه أمّهات المسائل، وكتاب المكنون المخزون في عيون الفنون، كتاب أسباب نزول القرآن، كتاب متشابه القرآن، كتاب الأعلام والطرائق في الحدود والحقائق، كتاب مناقب آل أبي طالب، كتاب المثالب، كتاب المائدة والفائدة، جمع فيه أشياء من النوادر والفوائد. عاش تسعاً وتسعين سنة وشهرين ونصفاً، وتُوفّي بحلب في التاريخ المذكور»[1].

وقد ترجمه الذهبي في كتابه (تاريخ الإسلام) قائلاً: «**محمّد بن علي بن شهرآشوب بن أبي نصر: أبو جعفر السروري، المازندراني، رشيد الدين الشيعي...**

---

(١) الصفدي، صلاح الدين، الوافي بالوفيات، ج٤، ص١١٨.

نبغ في علم الأصول حتى صار رحلة. ثمّ تقدّم في علم القرآن، القراءات، والغريب، والتفسير، والنحو، وركب المنبر للوعظ. ونفقت سوقه عند الخاصّة والعامّة. وكان مقبول الصورة، مستعذب الألفاظ، مليح المعاني... حدّثني قال: صار لي سوق بمازندران حتى خافني صاحبها، فأنفذ يأمرني بالخروج عن بلاده، فصرتُ إلى بغداد في أيّام المقتفي، ووعظتُ، فعظمتْ منزلتي واستدعيتُ، وخلع عليّ، وناظرتُ، واستظهرتُ على خصومي، فلقّبتُ برشيد الدين، وكنتُ أُلقّب بعزّ الدين. ثمّ خرجتُ إلى الموصل، ثمّ أتيتُ حلب. قال: وكان نزوله على والدي فأكرمه، وزوّجه ببنت أخته، فرُبيتُ في حجره، وغذّاني من علمه، وبصّرني في ديني...

تُوفّي ليلة سادس عشر شعبان سنة ثمان وثمانين، ودُفن بجبل جوشن عند مشهد الحسين»[1].

وقال عنه ابن حجر في لسان الميزان: «**محمّد بن علي بن شهرآشوب: أبو جعفر السروري المازندراني، من دعاة الشيعة، فقال ابن أبي طي في تاريخه: اشتغل بالحديث ولقي الرجال، ثمّ تفقّه وبلغ النهاية في فقه أهل البيت، وسع في الأصول، ثمّ تقدّم في القراءات والغريب والتفسير والعربية، وكان مقبول الصورة، مليح العرض على المعاني، وصنّف في المتّفق والمفترق والمؤتلف والمختلف والفصل والوصل، وفرّق بين رجال الخاصّة ورجال العامّة يعنى أهل السنّة والشيعة، كان كثير الخشوع، مات في شعبان سنة ثمان وثمانين وخمس مائة**»[2].

---

(١) الذهبي، محمد بن أحمد، تاريخ الإسلام، ج٤١، ص٣١٠. السيوطي، جلال الدين، طبقات المفسرين، ص٩٦.

(٢) ابن حجر، أحمد بن علي، لسان الميزان، ج٥، ص٣١٠.

وقال خير الدين الزركلي: «**ابن شهرآشوب (٤٨٨ - ٥٨٨ هـ = ١٠٩٥ - ١١٩٢م)، محمد بن علي بن شهرآشوب السروي المازندراني، أبو جعفر، رشيد الدين: فاضل إمامي. عالم بالحديث والأصول. من سارية مازندران. خافه واليها، فأمره بالخروج منها، فذهب إلى بغداد في أيام المقتفي، وعظمت منزلته. ثمّ انتقل إلى الموصل، واستقر في حلب وتُوفّي بها. من كتبه: (الفصول) في النحو، و(أسباب نزول القرآن) و(تأويل متشابهات القرآن) و(مناقب آل أبي طالب) و(المكنون المخزون في عيون الفنون) و(معالم العلماء، في التراجم والتصانيف) في معهد المخطوطات، ومثله (المتشابه والمختلف)**»[1].

إنّ هذه التراجم التي ذكرناها في ترجمة حياة ابن شهرآشوب تؤكّد أنّه كان شخصية علمية متميّزة، فرضت وجودها في عصرها، وتركت أثراً واضحاً لِمَا بعدها؛ فلهذا لم تغفل المراجع العلمية عن ذكْره وذكْر تصانيفه؛ بل إنّ العلماء من مختلف المذاهب والاتجاهات الفكرية ذكروه وأطروا عليه، وحدّدوا أبعاد تلك الشخصية العلمية الضخمة وما أنتجت من مؤلّفات جليلة، وخاصّة في علوم القرآن والتفسير.

آثاره العلمية

خلّف ابن شهرآشوب عدّة مؤلّفات علمية تحكي عن سعة علومه، وتنوّع معارفه؛ ولذا جاءت هذه المصادر نتيجة طبيعية لشخصيته العلمية.

وقد عملنا على جردٍ لأهمّ تلك الكتب - التي وصلت إلينا عنه، والتي أشار

---

(١) الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج٦، ص٢٧٩.

إليها المصنّف عند ترجمة نفسه في كتابه الموسوم بـ(معالم العلماء)، حيث ذكر تلك المصنّفات بالتفصيل - وهي كالتالي:

١. مناقب آل أبي طالب.

٢. مثالب النواصب.

٣. المخزون والمكنون في عيون الفنون.

٤. الطرايق في الحدود والحقايق.

٥. مائدة الفائدة.

٦. المثال في الأمثال.

٧. معالم العلماء.

٨. الأسباب والنزول على مذهب آل الرسول.

٩. الحاوي.

١٠. متشابه القرآن.

١١. الأوصاف.

١٢. المنهاج[١].

١٣. الفصول في النحو[٢].

---

(١) انظر: المازندراني، محمد بن علي، معالم العلماء، ص١١٩.

(٢) انظر: الطهراني، آقا بزرك، الذريعة في تصانيف الشيعة، ج ١٦، ص ٢٤٣. الميرزا الطبرسي، حسين النوري، خاتمة مستدرك الوسائل، ج٢، ص ٣٨٨.

أساتذته ومشايخه

تتلمذ ابن شهرآشوب على يد الكثير من علماء زمانه بعد تلمذته لجدّه (شهرآشوب) ووالده (علي)، ومن أشهر شيوخه:

١- جار الله الزمخشري المعتزلي - صاحب الكشاف - المتوفّى سنة ٥٨٣ هـ.

٢- أبو عبد الله، محمّد بن أحمد النطنزي، العامّي المذهب، صاحب كتاب (الخصائص العلوية)، ومن علماء القرنين الخامس والسادس.

٣- ناصح الدّين، أبو الفتح عبد الواحد التميمي الآمدي، صاحب (غرر الحكم ودرر الكلم)، المولود سنة ٥١٠ هـ.

٤- أبو منصور، أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي، صاحب كتاب (الاحتجاج)، وهو من أهل المئة الخامسة الذين أدركوا المئة السادسة.

٥- أبو الحسين سعيد بن هبة الله، المعروف بـ(القطب الراوندي)، صاحب كتاب (فقه القرآن)، المتوفّى سنة ٥٧٣ هـ.

٦- أبو علي، الفضل بن الحسن الطبرسي، صاحب تفسير (مجمع البيان)، المتوفّى سنة ٥٤٨ هـ.

٧- جمال الدين أبو الفتوح الحسين بن علي الرازي، صاحب تفسير (روض الجنان وروح الجنان).

٨- أبو علي، محمد بن الحسن الفتّال النيسابوري، صاحب كتاب (روضة الواعظين)، والمتوفّى شهيداً سنة ٥٠٨ هـ.

٩- أبو الحسن، فريد خراسان، علي بن أبي القاسم زيد بن الحاكم الإمام

أميرك محمد، المتوفّى سنة ٥٦٥ هـ[١].

١٠- السيّد الإمام أبو الرضا، ضياء الدين فضل الله بن علي بن هبة بن علي بن عبد الله الحسني الراوندي، المتوفّى سنة ٥٧١ هـ[٢].

دواعي التأليف

ذكر ابن شهرآشوب أنّ السبب لتأليف كتاب متشابه القرآن جاء بطلب البعض منه ذلك، حيث صرّح في مقدّمته للكتاب قائلاً: «**سألتم - وفّقكم الله للخيرات - إملاء كتابٍ في بيان المشكلات من الآيات المتشابهات وما اختلف العلماء فيه من حكم الآيات، ولعمري إنّ لهذا التحقيق بحراً عميقاً، ولا يكاد يوجد منه إلاّ ألفاظ في كتب كبار المتكلّمين، أو نكت في بعض تفاسير المحقّقين العدليين، وقلّما يحصر ذلك للطّالبين، فأجبتُكم إلى ذلك...**»[٣].

ونستفيد من هذا النص أنّ تأليفه لـ(متشابه القرآن) جاء نزولاً وتلبيةً لرغبة البعض، الذين لم يصرّح بهم المؤلّف في المقدّمة، إلاّ أنّنا نحتمل أن يكون طلاّبه وتلاميذه المقّربون هم مَن دعاه إلى تأليف هذا الكتاب، وبيان المشكل من الآيات المتشابهة، واختلاف العلماء في حكمها.

---

(١) انظر: المازندراني، محمد بن علي، معالم العلماء، ص: ٢٥، ٥٥، ١١٦، ١٣٥، ٥١، ١٤١. والميرزا الطبرسي، حسين النوري، خاتمة مستدرك الوسائل، ج٣، ص٦٠- ٦٩.

(٢) انظر: الطهراني، آغا بزرك، الذريعة في تصانيف الشيعة، ج١، ص٣٩٦.

(٣) المازندراني، محمد بن علي، متشابه القرآن والمختلف فيه، تحقيق وتعليق حامد المؤمن، جمعية منتدى النشر، النجف الأشرف، ٢٠٠٨ م، الطبعة الأولى، ج١، ص ٤٥ - ٤٦.

ظروف تأليف الكتاب وصعوباته

أمّا بخصوص الصعوبات التي مرّ بها أثناء تأليفه لهذا الكتاب، فقد صرّح بها في المقدّمة فقال: «**أجبتُكم إلى ذلك مع تقسّم الفكر، وضيق الصّدر، وشغل القلب، ووعثاء السفر، وفقدان الكتب، فمنها ما ابتدأناه، ومنها ما سبقنا إليه فحرّرناه، ومنها ما وجدناه مختلفاً فحقّقناه**»[1].

ويظهر من كلامه أنّه كان يواجه ثلاثة تحدّيات رئيسة، هي:

١- أنّه كان يواجه ظروفاً مختلفة؛ كصعوبات نفسية وفكرية، وانشغالات بأمورٍ لم يصرّح بها.

٢- كان المؤلّف كثير السفر والانتقال في حياته، حسب ما استفدنا ذلك من ترجمة حياته. فبدأ بالانتقال من مدينته مازندران إلى بغداد، ثمّ إلى حلب، ونستظهر - على نحو الاحتمال - أنّ تأليفه لكتاب (متشابه القرآن) كان في مدينة حلب، التي أفنى بقيّة حياته فيها، حيث كان في قمّة نضوجه العلمي والفكري.

٣- فقدان الكتب والمصادر التي يستعين بها على التأليف والكتابة، وتتبّع أقوال المفسّرين والعلماء، وهذه المشكلة - في اعتقادنا - تعدّ عائقاً كبيراً تواجه الباحثين والمؤلّفين على مرّ العصور. ومن الطبيعي فقد مثّلت عائقاً كبيراً بوجه الشيخ المازندراني، ممّا دعاه إلى التصريح به في المقدّمة.

وبناءً على ما تقدّم من الصعوبات والمشاكل التي واجهها الشيخ المازندراني، وخصوصاً ما يتعلّق بالنقطة الثالثة، فقد يشكّل ذلك عذراً للمؤلّف إذا ما وجدت بعض الهفوات في هذا الكتاب.

---

(١) المصدر السابق، ص٤٦.

المبحث الثاني

تعريف المحكم و المتشابه وحقيقتهما

تعريف المتشابه لغة

ذكر اللّغويون عدّة معانٍ للمتشابه:

قال ابن منظور: «**شبه: الشبه والشبه والشبيه: المثل، والجمع: أشباه. وأشبه الشيءُ الشيءَ: ماثله. وفي المثل: مَن أشبه أباه فما ظلم. وأشبهت فلاناً وشابهته واشتبه عليّ وتشابه الشيئان واشتبها: أشبه كلّ واحد صاحبه.**

والشبهة: الالتباس. وأمور مشتبهة ومشبهة... وشبه عليه: خلط عليه الأمر حتى اشتبه بغيره»[1].

وقال ابن فارس: «**شبه: الشين والباء والهاء: أصل واحد يدلّ على تشابه الشيء وتشاكله لوناً ووصفاً، يُقال: شبه وشبه وشبيه، والشبه من الجوهر: الذي يشبه الذهب. والمشبهات من الأمور: المشكلات. واشتبه الأمران: إذا أشكلا**»[2].

وقال الفيروزآبادي: «**الشبه بالكسر والتحريك، وكأمير: المثل، جمعه: أشباه. وشابهه وأشبهه: ماثله. وأمّه: عجز وضعف. وتشابها واشتبها: أشبه كلّ منهما الآخر حتى التبسا. وشبهه إيّاه وبه تشبيهاً: مثله. وأمور مشتبهة ومشبهة**

---

(١) ابن منظور، محمد، لسان العرب، ج١٣، ص٥٠٣ - ٥٠٤.

(٢) ابن زكريا، أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة،ج ٣، ص٢٤٣.

كمعظمة: مشكلة. والشُّبهة بالضم: الالتباس والمثل. وشبّه عليه الأمر تشبيهاً: لبس عليه»[١].

وقد وردت مادّة (ش ب هـ) في اثنتي عشرة كلمة في تسع آيات من الكتاب العزيز، كلّها من (المتشابه)، ما عدا موضع واحد، فمن (المشتبه)، وهي:

١- ﴿وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾[٢].

٢- ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا﴾[٣].

٣- ﴿قَوْلِهِمْ تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾[٤].

٤- ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾[٥].

٥- ﴿وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ﴾[٦].

٦- ﴿أَعْنَابٍ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ﴾[٧] وهذا هو الموضع الذي جُمِعَ فيه بين (المتشابه) و(المشتبه).

٧- ﴿فَتَشَٰبَهَ ٱلْخَلْقُ عَلَيْهِمْ﴾[٨].

---

(١) الفيروزآبادي، محمد، القاموس المحيط، ج٤، ص٢٨٦.

(٢) سورة البقرة: ٢٥.

(٣) سورة البقرة: ٧٠.

(٤) سورة البقرة: ١١٨.

(٥) سورة آل عمران: ٧.

(٦) سورة النساء: ١٥٧.

(٧) سورة الأنعام: ٩٩.

(٨) سورة الرعد: ١٦.

٨- ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا مَّثَانِيَ﴾[١].

٩- ﴿وَٱلزَّيۡتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشَٰبِهٗا وَغَيۡرَ مُتَشَٰبِهٖ﴾[٢].

المتشابه اصطلاحا

يمكن أن تُطرح عدّة معانٍ للمتشابه.

وقد نسب لابن عبّاس أكثر من معنى للمتشابه، منها: والمتشابه: ما أحتمل أوجهاً، وهو ما دأب عليه الأصوليون[٣].

وقد ورد في تفسير العياشي: «**عن مسعدة بن صدقة، قال: سألتُ أبا عبد الله عليه السلام عن الناسخ والمنسوخ والمحكم والمتشابه؟ قال: الناسخ: الثابت المعمول به، والمنسوخ: ما قد كان يُعمل به ثمّ جاء ما نسخه، والمتشابه: ما اشتبه على جاهله**»[٤].

وقال آخرون: «**قد يُقال لكلّ ما غمض ودقّ: متشابه، وإن لم تقع الحيرة فيه من جهة الشبه بغيره، ألاَ ترى أنّه قد قيل للحروف المقطّعة في أوائل السّور: متشابه، وليس الشكّ فيها، والوقوف عندها لمشاكلتها غيرها، والتباسها بها**»[٥].

وقال الراغب: «**والمتشابه من القرآن: ما أشكل تفسيره؛ لمشابهته بغيره، إمّا من حيث اللفظ أو من حيث المعنى، فقال الفقهاء: المتشابه: ما لا يُنبئ ظاهره عن مراده**»[٦].

---

(١) سورة الزمر: ٢٣.

(٢) سورة الأنعام: ١٤٤.

(٣) انظر: الزرقاني، محمد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، ج٢، ص٢٧٢.

(٤) العياشي، محمد بن مسعود، تفسير العياشي، ج١، ص١١.

(٥) ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، تأويل مشكل القرآن، ص ١٠٢.

(٦) الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، ص٢٥٤.

وقال الفخر الرازي في تعريف المتشابه: «**إنّ اللفظ إمّا أن يكون نصّاً، أو ظاهراً، أو مؤوّلاً، أو مشتركاً، أو[...]، وأمّا المجمل والمؤوّل: فهما مشتركان في أنّ دلالة اللفظ عليه غير راجحة، وإن لم يكن راجحاً لكنّه غير مرجوح، والمؤوّل مع أنّه غير راجح فهو مرجوح لا بحسب الدليل المنفرد، فهذا القدر المشترك هو المُسمّى بالمتشابه**»(١).

وقال ابن كثير في تعريف الآيات المتشابهة: «**أي: تحتمل دلالتها موافقة المحكم، وقد تحتمل شيئاً آخر من حيث اللفظ والتركيب لا من حيث المراد**»(٢).

وقد ذهب ابن شهرآشوب إلى تعريف المتشابه بأنّه: «**ما لا يُعلم المراد بظاهره حتّى يقترن به ما يدلّ على المراد منه؛ لالتباسه**»(٣).

والناظر إلى كلّ ما تقدّم من المعاني الاصطلاحية للمتشابه، يجد تقارباً ملحوظاً بين آراء العلماء المتعدّدة حول معنى المتشابه، وذلك لأنّهم يأخذون من مشرب الثقافة القرآنية وما أجمع عليه السابقون من العلماء، وإن تمايزت العبارة لدى كلّ منهم واختلف الأسلوب. غير أنّ الاتفاق في المضمون هو السائد.

المعنى القرآني للتشابه

ينقسم معنى التشابه في القرآن الكريم إلى قسمين:

القسم الأوّل: التشابه بمعنى التماثل والتقارب، وسنشير إلى هذا القسم مفصّلاً في الفصل الثاني لهذا البحث.

---

(١) الرازي، محمد بن عمر، التفسير الكبير، ج٧، ص١٨١.

(٢) ابن كثير، إسماعيل، تفسير القرآن العظيم، ج١، ص٣٥٢.

(٣) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج١، ص٤٦.

القسم الثاني: التشابه: ما يقابل الإحكام.

وصف القرآن الكريم آياته بأنّ فيها المُحكم والمتشابه؛ أي: فيه ما يدلّ على أنّ بعضه مُحكم، وبعضه متشابه. وقد جاء هذا الوصف في قوله تعالى: ﴿ **هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ** ﴾[1].

وهذا يدلّ على أنّ الآيات المُحكمات واضحة الدلالة على مراد الله، ليس فيها اشتباه أو إشكال، ولا يتطرّق إليها التأويل أو الاحتمال. أمّا الآيات المتشابهات فهي لا يتّضح معناها مباشرة، وتشتبه معانيها مع آيات أُخرى.

قال السيّد الطباطبائي: «**المراد بالتشابه: كون الآية بحيث لا يتعيّن مرادها لفهم السامع بمجرّد استماعها، بل يتردّد بين معنى ومعنى حتى يرجع إلى محكمات الكتاب، فتعيّن هي معناها وتبيّنها بياناً فتصير الآية المتشابهة عند ذلك محكمة بواسطة الآية المحكمة، والآية المحكمة محكمة بنفسها**»[2].

المحكم لغةً

قال ابن فارس: «**حكم: الحاء والكاف والميم، أصل واحد: وهو المنع. وأوّل ذلك الحكم وهو المنع من الظلم. وسُمّيت حكمة الدابة؛ لأنّها تمنعها، يُقال: حكمتُ الدابة وأحكمتُها. ويُقال: حكمتُ السفيهَ وأحكمتُه: إذا أخذت على يديه.**

وتقول: حكمتُ فلاناً تحكيماً منعتُه عمّا يريد. وحكم فلان في كذا: إذا جعل أمره إليه»[3].

---

(١) سورة آل عمران: ٧.

(٢) الطباطبائي، محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، ج٣، ص٢١.

(٣) ابن زكريا، أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللّغة، ج٢، ص٩١.

وقال الراغب الأصفهاني: «**حكم: حكم أصله منع منعاً لإصلاح، ومنه سُمّيت اللجام حكمة الدابة، فقيل: حكمتُه وحكمتُ الدابة: منعتها بالحكمة، وأحكمتها: جعلتُ لها حكمة**»(١).

وجاء في اللسان: «**وأحكمت الشيء فاستحكم: صار محكماً. واحتكم الأمر واستحكم: وثق. وحكم الشيء وأحكمه، كلاهما: مَنَعَهُ من الفساد**»(٢).

المحكم اصطلاحاً

ولمّا كان موضوع المحكم وثيق الصلة بالمتشابه من زاوية العلاقة بينهما في التقابل الدلالي بالمعنى (العام والخاص)، فقد عكفنا على جلاء هذه العلاقة وصورها من حيث نمط العلاقة التقابلية، وتعريفات العلماء لها، وآراء المفسّرين فيها.

ويمكن في هذا الصدد أن تُطرح عدّة معان للمحكم:

قال الراغب: «**فالمحكم: ما لا يعرض فيه شبهة من حيث اللفظ، ولا من حيث المعنى**»(٣).

وأورد السيوطيّ جملةً من الأقوال في تفسير المحكم والمتشابه، فقال: «**وقد اختلف في تعيين المحكم والمتشابه على أقوال:**

فقيل: المحكم: ما عُرف المراد منه، إمّا بالظهور وإمّا بالتأويل. والمتشابه: ما استأثر الله بعلمه كقيام الساعة وخروج الدجّال والحروف المقطّعة في أوائل السور.

---

(١) الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، ص١٢٦.

(٢) ابن منظور، محمد، لسان العرب، ج ١٢، ص١٤٣.

(٣) الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، ص١٢٨.

وقيل: المحكم: ما وضح معناه. والمتشابه نقيضه.

وقيل: المحكم: ما لا يحتمل من التأويل إلاّ وجهاً واحداً. والمتشابه: ما احتمل أوجهاً.

وقيل: المحكم: ما كان معقول المعنى. والمتشابه: بخلافه كأعداد الصلوات واختصاص الصيام برمضان دون شعبان. قاله الماوردي.

وقيل: المحكم: ما استقلّ بنفسه. والمتشابه: ما لا يستقلّ بنفسه إلاّ بردّه إلى غيره.

وقيل: المحكم: ما تأويله تنزيله. والمتشابه: ما لا يدرك إلاّ بالتأويل.

وقيل: المحكم: ما لم تتكرّر ألفاظه. ومقابله المتشابه.

وقيل: المحكم: الفرائض والوعد والوعيد. والمتشابه: القصص والأمثال»[1].

وقال بعض المعاصرين في صدد تعريف المحكم: «إنّ المحكم: هو الذي يدلّ على معناه بوضوح لا خفاء فيه، والمتشابه: هو الذي يخلو من الدلالة الراجحة على معناه، فيدخل في المحكم النص والظاهر... ويدخل في المتشابه المجمل والمؤوّل والمشكل»[2].

وقد نقل السيّد الطباطبائي في تفسير الميزان ستّة عشر قولاً في معنى المحكم والمتشابه، وقد ناقشها هناك واحتجّ عليها مفصّلاً[3].

أما ابن شهرآشوب، فقد نقل بعض التعاريف الاصطلاحية للمحكم عن لسان بعض العلماء والمتخصّصين، من دون أن يرجّح أحدها على الآخر،

---

(١) السيوطي، جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، ج٢، ص٥.

(٢) الصالح، صبحي، مباحث في علوم القرآن، ص ٢٨٢.

(٣) راجع: الطباطبائي، محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، ج٣، ص ٣٢ - ٣٩.

بقوله: « قال ابن عبّاس: المحكم الناسخ. وقال مجاهد: المحكم ما لم يشتبه معناه. وقال الجبّائي: المحكم ما لا يحتمل إلّا وجهاً واحداً»[١].

الاختلاف لغةً

توزّعتْ مادّة (خلف) بحسب تصنيف اللّغويين إلى عدد من المعاني، مع حفظ المادّة في جميعها.

قال بعضهم: «**واختلف: ضدّ اتفق، ومنه الحديث: (سوّوا صفوفكم، ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم)، أي: إذا تقدّم بعضهم على بعض في الصفوف تأثّرت قلوبهم، ونشأ بينهم اختلاف في الألفة والمودّة...، وتخالف الأمران: لم يتفقا، وكلّ ما لم يتساوَ فقد تخالف واختلف**»[٢].

ويُقال: «**وخالفته وخلافاً وتخالف القوم واختلفوا إذا ذهب كل واحد إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر وهو ضد الاتفاق**»[٣].

وقالوا أيضاً: «**أمّا الخلاف- بالكسر- فهو المضادّة، وقد خالفه مخالفةً وخلافاً**»[٤].

الاختلاف اصطلاحاً

لم نعثر على تعريف محدَّد لمعنى الاختلاف في كلمات العلماء، لكن من خلال المعنى اللغويّ، يمكننا أن نعرّفه بأنّه: **عدم الاتفاق في الرأي بسبب اختلاف**

---

(١) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج١، ص٤٦.

(٢) الزبيدي، محمد، تاج العروس، ج١٢، ص١٩٩ - ٢٠١. الفيروزآبادي، محمد، القاموس المحيط، ج٣، ص ١٣٨.

(٣) الفيومي، أحمد بن محمد، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، مادة (خلف)، ج١، ص٢٤٥.

(٤) ابن منظور، محمد، لسان العرب، ج٩، ص٩٠.

الوسائل، الناتج من تفاوت أفهام الناس، أو تباين إدراكاتهم.

الاختلاف في التفسير والتأويل

وبناءً على المعنى اللغويّ للكلمة - الاختلاف- يتّضح لنا أنّ اختلاف المفسّرين في المتشابه هو:

عدم الاتفاق الحاصل في آرائهم، بسبب تنوّع المناهج والوسائل التي تعينهم على تفسير وتأويل الآيات المتشابهة؛ وذلك لوقوع التشابه في اللفظ أو في المعنى، أو كليهما.

العلاقة بين المحكم والمتشابه

للوقوف على مفهوم المحكم والمتشابه والعلاقة بينهما، لا بدّ من إدراك مفهوم الأدلّة التي جاءت في القرآن الكريم في معاني المحكم والمتشابه.

فقد وصف الله تعالى كتابه العزيز كلّه بأنّه محكم، كما جاء في قوله تعالى: ﴿الٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡحَكِيمِ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾[2].

قال قتادة: «**أحكمها الله من الباطل، ثمّ فصّلها: بيّنها**»[3].

ووصف الله تعالى كتابه بأنّه متشابه، وذلك في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا مَّثَانِيَ﴾[4].

---

(١) سورة يونس: ١.

(٢) سورة هود: ١.

(٣) الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل أي القرآن، ج١١، ص٢٣٢.

(٤) سورة الزمر: ٢٣.

قال ابن عبّاس: «**القرآن يشبه بعضُه بعضاً، ويردّ بعضُه على بعض**»[١].

وأخرج الطبري بسند عن مجاهد في قوله: «**كتاباً متشابهاً مثاني، قال: في القرآن كلّه**»[٢].

وجاء في القرآن الكريم ما يدلّ على أنّ بعضَه محكم من جهة، وبعضه متشابه من جهة أخرى، كما في قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ﴾[٣].

ومن خلال مطالعتنا لكتاب متشابه القرآن وقفنا على رأي ابن شهرآشوب بخصوص علاقة المحكم بالمتشابه، وذلك من خلال جمعه للنصوص القرآنية التي تشترك في موضوع واحد ليستشهد بها على مراده، كما في قوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ﴾[٤]، ﴿كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا ﴾[٥]، ﴿ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ﴾[٦].

قال ابن شهرآشوب: « **أمّا قوله: (أحكمت) أي: أجملت، لقوله: (فصّلت)، والتفصيل يكون بعد الإجمال. وأمّا قوله: (متشابهاً) يعني أنّ جميعها يتشابه في حسن النظم، وجودة اللفظ، وفي الإفادة، وفي كونه معجزاً وحكمةً، وغير ذلك. وأمّا قوله: (متشابهات) أي: يتشابه على الخلق، فلا يعرفون تأويله، والغرض فيه،**

---

(١) ابن كثير، إسماعيل، تفسير القرآن العظيم، ج٤، ص٥٥.

(٢) الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج ٢٣، ص٢٥٠.

(٣) سورة آل عمران: ٧.

(٤) سورة هود: ١.

(٥) سورة الزمر: ٢٣.

(٦) سورة آل عمران: ٧.

كما قال: ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا﴾[١][٢].

إذن، بناءً على الكلام المتقدّم، يتحصّل عندنا أنّه لا اختلاف أو تناقض ما بين آيات الإحكام والآيات المتشابهة طبقاً لمنطوق القرآن في هذا الباب من البحث، كما هو شأن القرآن الكريم: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾[٣].

ويظهر لنا أيضاً: أنّ القرآن كلّه محكم، بمعنى: متقن، لا يتطرّق إليه خلل، تتّفق معانيه وإن اختلفت ألفاظه. ومتشابهه يصدّق بعضُه بعضاً دون اختلاف أو تضادّ، يشبه بعضُه بعضاً بلاغةً وحسناً، حتى لا يستطيع الإنسان أن يفاضل بين حروفه وكلماته؛ فهما معنيان متّفقان على القرآن حكماً ووصفاً[٤].

أهمّ كتب (متشابه القرآن)

لاقى كتاب الله العزيز اهتماماً كبيراً بين العلماء المسلمين على مختلف اتجاهاتهم المعرفية والفكرية، ولم نرَ كتاباً على مرّ التاريخ قد حظي بهذا الاهتمام والدراسة بقدر ما حظي به القرآن الكريم، ممّا نتج عن ظهور مؤلّفات وكتب عديدة تناولت كتاب الله، وذلك بتفسيره وتأويله وأسباب نزوله...، وكان من جملة ما اهتمّوا به هو جانب المحكم والمتشابه، فتنوّعتْ في هذا الجانب كتبٌ ومؤلّفاتٌ كثيرةٌ، توزّعتْ على مرّ القرون السابقة، نتعرّض الآن إلى ذكر أهمّها؛ وهي كالتالي:

---

(١) سورة البقرة: ٧٠.

(٢) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٤، ص٢٧.

(٣) سورة النساء: ٨٢.

(٤) انظر: الزرقاني، محمد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، ج٢، ص٢٧١.

١. متشابه القرآن، لأبي عمارة، حمزة بين حبيب الزيات الكوفي، وهو أوّل مَن ألّف في متشابه القرآن، من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام، والمتوفّى أيّام المنصور.

٢. متشابه القرآن، لأبي عبيدة، معمر بن المثنى (ت٢٠٩هـ).

٣. متشابه القرآن، لبشر بن المعتمر (ت٢١٠هـ).

٤. متشابه القرآن، لمحمد بن هذيل العلاّف (ت٢٥٣هـ).

٥. متشابه القرآن، لجعفر بن حرب (ت٢٣٦هـ).

٦. متشابه القرآن، لمحمد بن عبد الوهاب الجبّائي (ت٣٠٣هـ).

٧. المتشابه في القرآن، للشريف الرضي، أبي الحسن محمد بن الحسين الموسوي (ت ٤٠٦هـ).

٨. متشابه القرآن، للقاضي عبد الجبار المعتزلي (ت٤١٥هـ).

٩. متشابه القرآن، لأبي سعيد، محمد بن أحمد بن محمد العميدي (ت٤٣٣هـ).

١٠. متشابه القرآن والمختلف فيه، لرشيد الدين محمد بن علي بن شهرآشوب (ت٥٨٨هـ).

١١. متشابه القرآن، لمحمد بن محمد (ابن الإمام) (ت٧٤٥).

١٢. ردّ المتشابه إلى المحكم، للشيخ محمد بن أحمد بن اللبّان الأشعري المصري (ت٧٤٩).

١٣. متشابه القرآن، للشيخ أبي عبد الله محمد بن هارون، المعروف والده بـ(الكيّال).

١٤. متشابه القرآن، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١).

١٥. متشابه القرآن، لصدر المتألّهين محمد إبراهيم الشيرازي (الملاّ صدرا) (ت١٠٥٠هـ).

١٦. التنزيه وذكر متشابه القرآن، للشيخ أبي محمد بن موسى النوبختي (ت ٣١٠هـ).

١٧. ري الظمآن في متشابه القرآن، لأبي محمد، عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد الأنصاري الأندلسي، المتوفّى (٦٣٤ هـ).

١٨. كشف المعاني عن متشابه المثاني، لابن جماعة بدر الدين محمد بن إبراهيم.

١٩. حلّ متشابهات القرآن، للراغب الأصفهاني، أبي القاسم، الحسين بن محمد، المتوفّى (٥٠٢هـ).

٢٠. أضواء على متشابهات القرآن، بقلم الشيخ خليل رزق، يحتوي على ١٦٥١ (سؤال وجواب، في جزأين). الأوّل ينتهي عند سورة الكهف، والثاني إلى نهاية القرآن. منشورات دار ومكتبة الهلال، بيروت ـ ط ٢/ ١٩٨٠م.

٢١. متشابه القرآن، دراسة موضوعية. تأليف: عدنان زرزور. مطبوع، دمشق، دار المعارف للطباعة: ١٩٧٠م، (١٩٧) صفحة.

إلى غيرها من المؤلّفات الحديثة نسبياً أو المعاصرة[1].

---

(١) انظر المصادر التي اعتمدناها في هذا الموضوع، وهي كالتالي: الطهراني، آغا بزرك، الذريعة في تصانيف الشيعة، ج٤، ص٢٧٣، ٤٥٥، ج٧، ص٧٣، ج١٦، ص٤٠٠، ج١٩، ص٦١، ٦٢، ٦٣. وحاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج١، ٢٥٥، ص٣٧٥، ٨٣٧، ٨٣٨، ج٢، ص١٥٨٤. وابن النديم، محمد بن إسحاق، الفهرست، ص٣٩، ٤١، ٢٠٥، ٢١٣. والبغدادي، إسماعيل بن محمد، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، ج١، ص٦٠٤، ج٢، ص٣٦٧.

المبحث الثالث

تأويل المتشابه

نظراً للعلاقة الترابطية بين مفهومي المتشابه والتأويل في القرآن، ارتأينا أن نعقد هذا المبحث لكي نوضّح ونكشف هذه العلاقة ومقدار الحاجة الضرورية للتأويل؛ للكشف عن ملابسات المتشابه وغوامضه.

وتُعدّ مسألة التأويل من أهمّ المباحث التي عنى بها الفكر الإسلامي عموماً، وأصبح التأويل علماً من أهمّ علوم القرآن والمعارف القرآنية خصوصاً، بالإضافة إلى آثاره المنبسطة في الفكر والتشريع، والكلام والفلسفة، والعرفان، والفقه، والأصول.

وكان للفظة (التأويل) أثرٌ مهمٌّ في آيات القرآن وثقلٌ ملموسٌ، من هنا ندرك أنّ العقل البشري قد استعمل التأويل لتوضيح غوامض اللّفظ، أو الحدث، أو الرمز.

إنّ الناس يجدون حاجةً ملحّةً في التأويل؛ إيضاحاً لما يريدونه، ولفكّ غوامض الألفاظ، فيلجأون إلى علم التأويل لكشف تلك الغوامض.

ومن هنا جاءت الحاجة إلى بحث وبيان معنى التأويل لغةً واصطلاحاً؛ للكشف عن المتشابه الحاصل في ألفاظ القرآن ومعانيه.

التأويل لغة

جاءت لفظة (التأويل) في اللّغة وهي تحمل عدّة معانٍ، نذكرها كالتالي:

قال الفراهيدي: «**آل يؤول إليه: إذا رجع إليه، تقول: طبخت النبيذ والدواء فآل إلى قدر كذا وكذا، إلى الثلث أو الربع، أي: رجع**»[١].

والآلّ بالتشديد: «**كلّ ما له حرمة وحق، كالقرابة والرحم والجوار والعهد...**»[٢].

وقال ابن فارس: «**ابتداء الأمر وانتهاؤه. أمّا الأوّل فالأوّل: وهو مبتدأ الشيء... ومن هذا الباب تأويل الكلام: وهو عاقبته وما يؤول إليه، وذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ﴾[٣]. يقول ما يؤول إليه في وقت بعثهم ونشورهم. وقال الأعشى:**

على أنّها كانت تأول حبّها تأوّل ربعي السقاب فأصحبا

يريد مرجعه وعاقبته»[٤].

وقال الراغب: «**التأويل من الأوّل: أي الرجوع إلى الأصل، ومنه المَوْئل: للموضع الذي يرجع إليه، وذلك هو ردّ الشيء إلى الغاية المرادة منه عملاً كان أو فعلاً. والأوّل: السياسة التي تراعى مآلها**»[٥]؛ وقد يأتي التأويل بمعنى التفسير، يُقال: «**وأوّل الكلام وتأوّله: دبّره وقدّره، وأوّله وتأوّله: فسّره**»[٦]؛ ويأتي أيضاً

---

(١) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، ج٨، ص٣٥٩.

(٢) الزبيدي، محمد، تاج العروس، ج١٤، ص٢٦.

(٣) سورة الأعراف: ٥٣.

(٤) ابن زكريا، أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج١، ص١٥٨ - ١٦٠.

(٥) الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، ص٣١.

(٦) ابن منظور، محمد، لسان العرب، ج١١، ص٣٣.

بمعنى التغيّر، من: آل اللبن أي خثر، وآل جسم الرجل إذا نحف[١].

ويتلخّص ممّا تقدّم أنّ المعاني اللّغوية للتأويل جاءت بعدّة معانٍ، وهي: المرجع والمصير، الابتداء والانتهاء، التغيّر، التفسير والتدبّر.

التأويل اصطلاحا

نظراً لأهمّية التأويل وأثره في الفكر الإسلامي، فقد حظي بالدراسة والمناقشة من العلماء المتخصّصين بعلوم القرآن، فاهتمّوا به ودقّقوا في تعريفه. إلاّ أنّ هذا الاهتمام نتج عنه عدّة تعاريف مختلفة ومتعدّدة؛ تبعاً لقابليات الباحث المعرفية. ونتيجة لذلك فقد شهد تعريف معنى (التأويل) باعتبار تعدّد المتناولين من فلاسفة ومفسّرين ومتصوّفة اهتماماً ملحوظاً بالدراسة والبحث؛ لِمَا يمثّله من ثقل معرفيّ في الفضاء العلمي اليوم.

وبناءً على هذا سنعرض بعض التعاريف الاصطلاحية لمفهوم التأويل، وهي كالتالي:

التعريف الأوّل

جاء التأويل بمعنى التفسير، كما ذهب إليه بعض المفسّرين: «**وأمّا معنى التأويل في كلام العرب فإنّه: التفسير والمرجع والمصير**»[٢].

التعريف الثاني

ما ذكره ابن تيمية قائلاً: «**هو نفس الكلام، فإنّ الكلام إن كان طلباً كان تأويله**

---

(١) انظر: ابن زكريا، أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج١، ص١٦٠.

(٢) الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان، ج٥، ص٢٥٠.

نفس الفعل المطلوب، وإن كان خبراً كان تأويله نفس الشيء المخبر به...، فالتأويل في نفس الأمور الموجودة في الخارج، سواء كانت ماضية أو مستقبلة، فإذا قيل: طلعت الشمس، فتأويل الكلام بما عليه من صفاتها وشؤونها وأحوالها»[1].

بناء على هذا التعريف، يتّضح لنا أنّ معنى التأويل عند ابن تيمية ليس من قبيل المعاني المرادة باللّفظ؛ بل من الأمر العينيّ الذي يعتمد عليه الكلام، فيكون التأويل من باب الوجود العينيّ الخارجيّ.

التعريف الثالث

أمّا العلاّمة السيّد محمد حسين الطباطبائي، فقد عرّفه بقوله: «**إنّه الحقيقة الواقعية التي تستند إليها البيانات القرآنية، من حكم أو موعظة أو حكمة، وإنّه موجود لجميع الآيات القرآنية محكمها ومتشابهها، وإنّه ليس من قبيل المفاهيم المدلول عليها بالألفاظ، بل هو من الأمور العينية المتعالية من أن يحيط بها شبكات الألفاظ، وإنّما قيّدها الله سبحانه بقيد الألفاظ لتقريبها من أذهاننا بعض التقريب، فهي كالأمثال تُضرب ليُقرّب بها المقاصد وتُوضّح بحسب ما يناسب فهم السامع، كما قال تعالى: ﴿وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ * إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ * وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ﴾**[2]»[3].

ثمّ عرفه بقوله: «**...إنّ المراد بتأويل الآية ليس مفهوماً من المفاهيم تدلّ عليه الآية، سواء كان مخالفاً لظاهرها أو موافقاً، بل هو من قبيل الأمور الخارجية، ولا كل**

---

(١) ابن تيمية، أحمد، الإكليل في المتشابه والتأويل، ص ٢٨.

(٢) سورة الزخرف: ٢- ٤.

(٣) الطباطبائي، محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، ج٣، ص٤٩.

أمر خارجي حتى يكون المصداق الخارجي للخبر تأويلاً له، بل أمر خارجي مخصوص نسبته إلى الكلام نسبة الممثّل إلى الـمَـثَل - بفتحتين - والباطن إلى الظاهر»[1].

فالتأويل هنا على رأي السيّد الطباطبائي، ليس من مقولة المفاهيم والألفـاظ والمعاني، وإنّما هو من الأمور العينية الخارجية.

التعريف الرابع

التأويل عند الشهيد الصدر، ليس بمعنى التفسـير، قـال: «**التأويـل جـاء في القرآن بمعنى: ما يؤول إليه الشيء، لا بمعنى التفسير، وقد استُخدم بهـذا المعنـى للدلالة على تفسير المعنى لا تفسير اللفظ، أي: على تجسيد المعنى العام في صـورة ذهنية معينة**»[2].

وقد فرّق السيّد الشهيد بين تفسير اللّفظ وتفسير معنى اللّفظ قائلاً: «**يمكننا في هذا الضوء أن نضيف إلى المعاني الاصطلاحية التي مرت بكلمة التأويل معنـى آخر يمكن استنباطه من القرآن الكريم هو: تفسير معنـى اللفـظ، والبحـث عـن استيعاب ما يؤول إليه المفهوم العام، ويتجسد به من صورة ومصداق**»[3].

نكتفي بهذا القدر من مجموع التعاريف الاصطلاحية لمعـاني التأويـل، التـي كان الغرض منهـا العـرض السرـيع لأهـمّ الأقـوال والآراء التـي وردت بهـذا الصدد، على الرغم من اختلاف مناهج القائلين بها، بالخصوص معـاني التأويـل ومفرداته، وهو أمر تطلّبتْه ضرورة المرحلة الدراسية في هذه الرسالة.

---

(١) المصدر السابق: ص٤٦.

(٢) الحكيم، محمد باقر، علوم القرآن، ص٢٣٠.

(٣) المصدر نفسه: ص٢٣١.

التأويل عند الأصوليين

هناك تعاريف أخرى للتأويل وردت على لسان بعض الأصوليين، لا بأس أن نأتي بها لبيان وجه الفرق بينهم وبين ما نحن بصدده من الاختصاص القرآني. وللفائدة نذكر اثنين منها، وهي كالآتي:

الأوّل: وهو بمعنى: «**نقل اللفظ عمّا اقتضاه ظاهره وعمّا وضع له في اللّغة إلى معنى آخر، فإن كان نقله قد صحّ ببرهان وكان ناقله واجب الطاعة فهو حق، وإن كان نقله بخلاف ذلك أطرح ولم يُلتفت إليه، وحُكم لذلك النقل بأنّه باطل**»[1].

ونستكشف من هذا التعريف: إذا توفّر المبرّر الصحيح ـ وهو البرهان ـ لنقل اللّفظ عن الظاهر، وكان الناقل يمثّل مرجعية علميّة واجبة الطاعة، يمكن الأخذ بذلك النقل والتسليم به. ويكون النقل باطلاً إذا لم يتوفر فيه الشرطان المتقدّمان.

الثاني: وهناك تعريف آخر للتأويل عند الأصوليين، وهو: «**احتمالٌ يعضده دليل، يصير به أغلب على الظنّ من الذي دلّ الظاهر عليه**»[2].

علم تأويل المتشابه

قال الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿**هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ**﴾[3].

---

(١) الأندلسي، علي بن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، ج١، ص٣٩.

(٢) العلاّمة الحلّي، الحسن بن يوسف، مبادئ الوصول إلى علم الأصول، ص١٥٥.

(٣) سورة آل عمران: ٧.

أجمع العلماء والمفسّرون على أنّ الباري – سبحانه وتعالى – هو المرجع الأوّل في تأويل المتشابه؛ لأنّ هناك من القرآن ما لا يستطيع البشر جميعاً فهمه، ولا الوصول إليه، وحتى وإن وصلوا إليه عن طريق فهْم معنى المفردة القرآنية، فإنّهم لم يصلوا إلى كُنْه مراد الله؛ كالعلم بذات الله، وحقائق صفاته، ووقت الساعة، وتعيين الصغيرة من الكبيرة، وتعيين الضابط لها، والوقت الذي يفصلنا عن وقت الساعة، وحقيقة ما يجري يوم القيامة، فهذا نؤمن به. وأمّا كيفية ذلك وحقيقته، فلا ندركها في الدنيا؛ لأنّ الله – سبحانه وتعالى – اختصّ بها من دون غيره[1].

إلاّ أنّهم اختلفوا في تفسير الآية حول دخول الراسخين في العلم، وأنّهم هل يعلمون بتأويل الآيات المتشابهة في القرآن، أو لا؟

فمنهم مَن ذهب إلى القول بعلم الراسخين في العلم بتأويل المتشابه، ومنهم مَن أنكر ذلك وحصر علم تأويله بالله دون غيره، وقد توسّط آخرون بقولهم: إنّ الراسخين في العلم يعلمون قسماً من تأويل المتشابه، ويخفى عليهم القسم الآخر؛ إذ لا يعلم تأويله إلاّ الله. وستتعرّض الآن إلى أهمّ الأقوال والأدلّة التي استندوا عليها.

١. الراسخون في العلم يعلمون تأويل المتشابه

القائلون بعلم الراسخين في العلم لتأويل متشابه القرآن، يجعلون الوقف عند قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾[2]، فيوفون الاستثناء حقّه بإدخال العلماء فيه، ويجعلون لهم مزيّة العلم بتأويل القرآن،

---

(١) انظر: الشريف الرضي، محمد بن الحسين، حقائق التأويل في متشابه التنزيل، ص٩. الطباطبائي، محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، ج٣، ص٤٥.

(٢) سورة آل عمران: ٧.

ومعرفة مداخله ومخارجه[١].

وهذا القول مرويّ عن ابن عباس ومجاهد والربيع بن أنس[٢] ومن أصحاب هذا الرأي أبو الحسن الأشعري[٣]. وقد اختاره النووي فقال: «...**إنّ الراسخين يعلمونه؛ لأنّه يبعد أن يخاطب الله عباده بما لا سبيل لأحد من الخلْق إلى معرفته، وقد اتّفق أصحابنا وغيرهم من المحقّقين على أنّه يستحيل أن يتكلّم الله تعالى بما لا يفيد**»[٤].

وهكذا يتبيّن لنا أنّ القائلين بعلم الراسخين في العلم لتأويل متشابه القرآن، ينتمون إلى أهمّ الفرق الإسلامية، ويعبّرون عن موقف ووجهة نظر كلّ من الشيعة الإمامية، والمعتزلة، وبعض أهل السنّة. وقد استند أصحاب هذا القول إلى بعض الأدلّة، نعرضها كالتالي:

أ) الأدلّة المستمدّة من أشعار العرب

ورد في القرآن الكريم: ﴿**وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ**﴾

فكلمة (يقولون) هنا بمعنى الحال، كأنّه قال: والراسخون في العلم قائلين آمنا

---

(١) انظر: الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان، ج٣، ص٢٤٩. الأشعري، علي بن إسماعيل، مقالات الإسلاميين، ج١، ص٢٩٥. الطبرسي، الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، ج٢، ص٢٤١. الشريف الرضي، محمد بن الحسين، حقائق التأويل في متشابه التنزيل، ص٧.

(٢) انظر: الشريف الرضي، محمد بن الحسين، حقائق التأويل في متشابه التنزيل، ص٨. الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان، ج٣، ص٢٤٩. وغيرهم أكثر من واحد.

(٣) انظر: الصالح، صبحي، مباحث في علوم القرآن، ص٢٨٢.

(٤) النووي، يحيى بن شرف، صحيح مسلم بشرح النووي، ج١٦، ص٢١٨.

به[١]. ولهذا فإنّ الراسخين في العلم يعلمون تأويل المتشابه. ويستدلّ أصحاب هذا القول ببعض أبيات من الشعر ليزيد بن ربيعة، قالها في عبد له يُسمّى برداً، باعه ثمّ ندم عليه، فقال:

وشريت برداً ليتني ... من بعد برد كنتُ هامه

الريح تبكي شجوها ... والبرق يلمع في الغمامة

فالبرق معطوف على الريح أي: في حال لمعانه، فكذلك الراسخون في العلم معطوف على اسم الله، فيعلمون بتأويل المتشابه إذا استدلّوا بالمحكم على معناه[٢].

ب) الأدلّة المستمدّة من القرآن

وممّا يدلّ على أنّ الراسخون في العلم معطوف على اسم الله، وأنّهم مع علمهم بتأويل المتشابه يقولون آمنّا به، قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ﴾[٣].

ومعناه قائلين: ربّنا اغفر لنا، فكذلك قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾؛ أي: قائلين آمنّا به، فيكون معناه: والراسخون في العلم يعلمون تأويل المتشابه قائلين آمنّا به[٤].

---

(١) انظر: الطبرسي، الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، ج٢، ص٢٤١.

(٢) انظر: الشريف الرضي، محمد بن الحسين، حقائق التأويل في متشابه التنزيل، ص١٣. الأشعري، علي بن إسماعيل، مقالات الإسلاميين، ج١، ص٢٩٥.

(٣) سورة الحشر: ١٠.

(٤) انظر: حقائق التأويل في متشابه التنزيل، مصدر سابق: ص١٢. المرتضى، علي بن الحسن، غرر الفوائد ودرر القلائد، ج٢، ص٩٤.

ج) الأدلّة المستمدّة من الروايات والأحاديث النبوية

أجمع الصحابة والتابعون على تفسير جميع آي القرآن، ولم ترهم توقّفوا على شيء منه، ولم يفسّروه بحجّة أنّه متشابه لا يعلمه إلاّ الله. وقد روي عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال: «**كان رسول الله أفضل الراسخين في العلم، قد علم جميع ما أنزل الله عليه من التأويل والتنزيل، وما كان الله لينزل عليه شيئاً لم يعلّمه تأويله، وهو وأوصياؤه من بعده يعلمونه كلّه**»[1].

وفي هذا الصدد قال الزركشي: «**ولا يسوغ لأحد أن يقول: إنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم لم يعلم المتشابه، فإذا جاز أن يعرفه الرسول مع قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ جاز أن يعرفه الربّانيون من صحابته، والمفسّرون من أمّته**»[2]. إلاّ أنّ هذا القول فيه مناقشة ونظر لا مجال لذكره هنا.

وكان ابن عباس يقول: «**أنا من الراسخين في العلم، ويقول عند قراءة قوله في أصحاب الكهف: ﴿مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ﴾**[3]: **أنا من أولئك القليل**»[4].

وقال الزركشي أيضاً في هذا المجال: «**ونحن لم نرَ المفسّرين إلى هذه الغاية توقّفوا عن شيء من القرآن، فقالوا: هو متشابه لا يعلمه إلاّ الله، بل أمّروه على**

---

(١) انظر: الطبرسي، الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، ج٢، ص٢٤١.

(٢) الزركشي، محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، ج٢، ص٧٣.

(٣) سورة الكهف: ٢٢.

(٤) البرهان في علوم القرآن، مصدر سابق: ج٢، ص٧٣. مجمع البيان في تفسير القرآن، مصدر سابق: ج٢، ص٢٤١.

التفسير، حتّى فسّروا الحروف المقطّعة»[١].

٢. الراسخون في العالم لا يعلمون تأويل المتشابه

ذهب الكثير من علماء أهل الجمهور إلى عدم علم الراسخين في العلم بتأويل متشابه القرآن، وهم يقفون في الآية على قوله تعالى: ﴿**وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ**﴾، فقالوا: أمّا الراسخون في العلم فقد انتهى علمهم بتأويل القرآن باعتبار أنّ الواو في ﴿**وَٱلرَّٰسِخُونَ**﴾ واو الاستئناف؛ ولقولهم: آمنا به كلّ من عند ربّنا[٢].

ويستند أصحاب هذا الرأي إلى بعض الأقوال والروايات والأحاديث النبوية المروية عن الصحابة والتابعين، وهذه أهمّها:

أ) ذمّ متتبّعي المتشابه

وممّا يؤيّد القول بعدم علم العلماء بمتشابه القرآن ما جاء في قوله تعالى: ﴿**فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ**﴾[٣]، فقد ذمّ الله متتبّعي المتشابه، ووصفهم بالزيغ وابتغاء الفتنة، بينما مدح الذين فوّضوا العلم إلى الله وسلّموا إليه[٤].

ب) الأدلّة المستمدّة من الروايات والأحاديث النبوية

يستند القائلون بعدم علم العلماء بمتشابه القرآن على ما روي عن ابن

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) انظر: الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان، ج٣، ص٢٤٨. البرهان في علوم القرآن، مصدر سابق: ج٢، ص٧٢. الأشعري، علي بن إسماعيل، مقالات الإسلاميّين، ج١، ص٢٩٥. الرازي، محمد بن عمر، التفسير الكبير، ج ٧، ص١٩٠.

(٣) سورة آل عمران: ٧.

(٤) انظر: السيوطي، عبد الرحمن، الإتقان في علوم القرآن، ج٢، ص٨.

عباس[١] وعائشة ومالك. وقد اختار هذا القول الكسائي والفرّاء والجبائي[٢]، وأيّده الطبري والرازي[٣].

وقد روي عن ابن عبّاس أنّه كان يقرأ: (**وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللهُ وَيَقول الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ**). فهذا يدلّ على أنّ الواو للاستئناف؛ لأنّ هذه الرواية وإن لم تثبت بها القراءة، فأقلّ درجاتها أن يكون خبراً بإسناد صحيح إلى ترجمان القرآن، فيقدّم كلامه في ذلك على مَن دونه[٤].

ولابدّ هنا من الإشارة إلى أنّ التأويل عندهم لا يعني التفسير، وإنّما معرفة بقاء أمّة النبي محمّدﷺ، ووقت قيام الساعة، وفناء الدنيا، وطلوع الشمس من مغربها، ونزول النبي عيسى، وخروج الدجّال[٥].

٣. الراسخون في العلم يعلمون قسما من تأويل المتشابه

يقف المحقّقون من العلماء من العلم بتأويل متشابه القرآن منزلةً وُسطى،

---

(١) يستند القائلون بعلم العلماء بتأويل متشابه القرآن على رواية ابن عباس أيضاً، وهذا غير معقول؛ إذ لا يمكن أن يكون النفي والإيجاب لمسألة واحدة، ومن خلال مصدر واحد. انظر: الطبري، جامع البيان، ج٣، ص٢٤٨، ٢٤٩.

(٢) انظر: الرازي، محمد بن عمر، التفسير الكبير، ج٧، ص١٩٠. الطبرسي، الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، ج٢، ص٢٤١.

(٣) انظر: الرازي، محمد بن عمر، التفسير الكبير، ج٧، ص١٩٠. الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان، ج٣، ص٢٥٠.

(٤) السيوطي، عبد الرحمن، الإتقان في علوم القرآن، ج٢، ص٨.

(٥) انظر: الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان، ج٣، ص٢٤٨. المرتضى، علي بن الحسن، غرر الفوائد ودرر القلائد، ج٢، ص٩٦.

فلا يخرجون العلماء عن أن يعلموا شيئاً من تأويل القرآن جملة، ولا يعطونهم منزلة العلم بجميعه، بل يقولون: إنّ في التأويل ما يعلمه العلماء، وفيه ما لا يعلمه إلاّ الله[١]. وهذا قول الحسن البصري، وإليه ذهب أبو علي الجبّائي؛ لأنّه يجعل المراد بالتأويل هو مصائر الأمور وعواقبها، كقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ﴾[٢]، وإنّ قول الراسخين في العلم: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ دلالة على استسلامهم في ما لم يعلموا من تأويل المتشابه، وإن كانوا يعلمون كثيراً منه[٣].

(١) انظر: حقائق التأويل في متشابه التنزيل، مصدر سابق: ص٨.

(٢) سورة الأعراف: ٥٣.

(٣) انظر: حقائق التأويل في متشابه التنزيل، مصدر سابق: ص٩.

الفصل الثاني

تحليل مضمون الكتاب
وبيان منهج المؤلف فيه

وفيه مبحثان

- **المبحث الأوّل: أبواب الكتاب وأقسامه**
- **المبحث الثاني: خصائص ومميّزات منهج ابن شهرآشوب في تفسير القرآن**

المبحث الأول

أبواب الكتاب

إنّ البحث في التجربة التفسيرية لمفسّر ما، يتطلّب عدّة إيضاحات، منها: بيان الطريقة التي سلكها في تفسيره، والمناهج التي اعتمدها في ذلك، بالإضافة إلى تحديد بعض المعالم الأساسية لاتّجاهه التفسيريّ؛ ولذا سنقوم في هذا الفصل بإيضاح هذه الأمور مع التطبيقات المتنوعة والمختلفة حول طريقة المفسّر ومنهجيّته في التفسير، وذلك من خلال تسليط الضوء على بعض النقاط المهمّة في هذا الكتاب، وعن طريق تحليل مضمونه والتقسيمات التي اتبعها ابن شهرآشوب في هذا التفسير، وعلى الشكل التالي:

يتألّف كتاب (متشابه القرآن والمختلف فيه) من مقدّمة مهمّة تحتوي على مطالب وأبحاث غنية ترتبط بمفهوم المتشابه، وتحتاج إلى دراسات قرآنية عديدة ومعمّقة لكشف الاختلاف الحاصل بين العلماء والمفسّرين في تلك المسائل.

وقد صرّح ابن شهرآشوب في بداية كتابه، حيث قال: «**سألتم وفقكم الله للخيرات إملاء كتاب في بيان المشكلات من الآيات المتشابهات وما اختلف العلماء فيه من حكم الآيات، ولعمري إنّ لهذا التحقيق بحراً عميقاً ولا يكاد يوجد منه إلاّ ألفاظ في كتب كبار المتكلمين أو نكت في بعض تفاسير العدليين... فمنها ما ابتدأناه ومنها ما سبقنا إليه فحررناه، ومنها ما وجدناه مختلفاً فحققناه**»[1].

---

(١) متشابه القرآن والمختلف فيه ج١، ص٤٦.

يظهر من هذا النص أنّ المؤلّف لم يقصد وراء تفسيره أن يتعرض لتفسير كتاب الله بصورة تفصيليّة، بل كان يريد أن يفسّر الآيات المتشابهة التي يصعب تأويلها أو يزعم أنّ فيها مناقضة أو مخالفة لقواعد اللّغة والإعراب، أو تحتمل معنيين أو أكثر لا يترجّح أحدهما أو لا يصحّ الظاهر منها، أو تختفي وراؤها دلالة أو حجّة غير ظاهرة.

وممّا أشار إليه ابن شهرآشوب أيضاً في مقدّمة كتابه هذا عدّة مسائل ومحاور، لابدّ من الوقوف عليها وعرضها مفصلاً، منها تعريفه للمحكم والمتشابه، والذي أشرنا إليه مفصّلاً في المبحث الثاني من الفصل الأوّل[1].

أمّا المحور الثاني فهو:

أقسام المتشابه في القرآن

اختلف العلماء في تحديد المحكم والمتشابه في القرآن، وكثرت آراؤهم في هذا الموضوع وتعدّدت وجهات نظرهم؛ حيث تكرّرت كلمة (المتشابه) في آيات عديدة من القرآن، وقد جاءت بمعنى الالتباس تارة، والمماثلة تارةً أخرى.

١ـ الالتباس. ورد في القرآن عن بني إسرائيل قولهم: ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا﴾[2]، وهذا ما ذهب إليه الزركشي وجماعة؛ حيث أوّلوا ﴿تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا﴾ بمعنى: التبس علينا بالصفة[3].

---

(١) انظر: ص٢٠ من هذه الرسالة.

(٢) سورة البقرة: ٧٠.

(٣) البرهان في علوم القرآن ج٢، ص٧٤. جامع البيان عن تأويل آي القرآن ج١، ص٤٩٦. مجمع البيان في تفسير القرآن، ج١، ص٢٥٩.

كذلك تحدّث القرآن الكريم عن المشركين بقوله: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ﴾[١]. والتشابه هنا جاء بمعنى الالتباس بين خلقه الله وخلقة الإنسان[٢].

كما وصفت بعض الآيات بالمتشابهات ﴿وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾[٣]؛ أي: فيها اشتباه في الدلالة على كثير من الناس أو بعضهم[٤].

٢ـ المماثلة: جاءت كلمة (التشابه) في القرآن بمعنى المماثلة في قوله وصفاً لثمر الجنّة: ﴿وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا﴾[٥].

قال الزركشي: «**متفق المناظر، مختلف الطعوم، ويُقال للغامض: متشابه؛ لأنّ جهة الشبه فيه كما تقول لحروف التهجّي. والمتشابه مثل المشكل؛ لأنّه أشكل أي دخل في شكل غيره وشاكله**»[٦].

كما يحدّثنا القرآن عن الذين لا يعلمون أنّ قولهم يشبه قول بعضهم الآخر في كلّ زمان ومكان: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ... تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾[٧].

فأشبه بعضهم بعضاً في الكفر والقوّة، والاعتراض على الأنبياء من غير

---

(١) سورة الرعد: ١٦.

(٢) مجمع البيان في تفسير القرآن، ج٦، ص٢٦.

(٣) سورة آل عمران: ٧.

(٤) ابن كثير، إسماعيل، تفسير القرآن العظيم، ج١، ص٣٥٢.

(٥) سورة البقرة: ٢٥.

(٦) البرهان في علوم القرآن ج٢، ص٦٩.

(٧) سورة البقرة: ١١٨.

حجّة، والتعنّت والعناد[١].

وكذلك يصف الله تعالى القرآن بأنّه متشابه بقولـه: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا﴾[٢]، أي: يشبه بعضه في الحسن والصدق والثواب والبعد عن الخلـل والتناقض، فهو كلّه متشابه من هذا الوجه[٣].

وهكذا يتّضح ممّا بيّناه من معنى المتشابه في القرآن، فيثبت أنّ للمتشابه اسماً لمعنيين: أحدهما: ما يوافق بعضه بعضاً، والثاني: لِما التبس من المعنى وخفيت دلالته على بعض الناس.

رأي ابن شهرآشوب في معنى المتشابه

أمّا على رأي ابن شهرآشوب، فقد لخّص لنا معنى المتشابه في القرآن على أربعة أقوال:

الأوّل: ما يقع فيما اختلف الناس في أمور الدين، نحو قوله تعالى﴿وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾[٤]، ﴿وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ﴾[٥].

الثاني: ما يتحمّل معنيين أو ثلاثةً، أو أكثر، فيُحمل على الأصوب، مثل: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾[٦]، و: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾[٧].

---

(١) مجمع البيان في تفسير القرآن، ج١، ص٣٦٦.

(٢) سورة الزمر: ٢٣.

(٣) مجمع البيان في تفسير القرآن، ج٢، ص٢٤٢.

(٤) سورة الجاثية: ٢٣.

(٥) سورة طه: ٨٥.

(٦) سورة المائدة: ٦٤.

(٧) سورة القمر: ١٤.

الثالث: ممّا يزعم فيه من مناقضة، نحو: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ فِي يَوۡمَيۡنِ﴾[1]، وقوله: ﴿فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ﴾[2]، وقوله: ﴿فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ﴾[3].

الرابع: ما هو محكم فيه غموضة، مثل قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾[4]، وما يتبع ذلك من الغوامض التي تحتاج إلى بيان، ويُستخلص منها إمّا بموضوع اللّغة، أو بمقتضى العقل، أو بموجب الشرع[5].

ومن الجدير بالذكر أنّ ابن شهرآشوب يشير إجمالاً في النقطة الأخيرة إلى منهجه في رفع المتشابه والمختلف فيه ومعالجته من خلال اللّغة، أو بمقتضى العقل أو بموجب الشرع، وهذا ما سنبيّنه في طيّات البحث إن شاء الله تعالى.

ولابدّ من الإشارة هنا إلى أنّ أقوال العلماء - مع اختلاف مذاهبهم - تؤول في النهاية إلى أنّ «**المحكم: هو الذي يدل على معناه بوضوح لا خفاء فيه، والمتشابه: هو الذي يخلو من الدلالة الراجحة على معناه**»[6].

ولمّا كان المحكم واضح المعنى، لهذا، سيقتصر البحث على المتشابه في القرآن. وإذا كان لابدّ من ذكر المحكم، فلأجل توضيح المتشابه وإجلاء خفاياه.

---

(١) سورة فصلت: ١٢.

(٢) سورة فصلت: ١٠.

(٣) سورة الأعراف: ٥٤، وفي أكثر من موضع من القرآن الكريم.

(٤) سورة الشورى: ١١.

(٥) انظر: متشابه القرآن والمختلف فيه، ج١، ص٤٧ ـ ٤٨.

(٦) الصالح، صبحي، مباحث في علوم القرآن، ص٢٨١.

الحكمة من حصول المتشابه

أمّا المحور الثالث في المقدّمة، الذي جاء تحت عنوان (الحكمة من إنزال المتشابه)، أو بعبارة أخرى (حكمة حصول المتشابه في القرآن)، فأعتقد أنّ هذا المطلب من المطالب المهمّة التي يجب أن نسلّط الضوء عليه؛ حيث ذكر المفسّرون وجوهاً عديدة في بيان الحكمة من وجود المتشابه في القرآن الكريم، نذكر أهمّها:

قال الزمخشري في الكشّاف: «**فان قلتَ: فهلاّ كان القرآن كلّه محكماً؟**

قلتُ: لو كان كلمه محكماً، لتعلّق الناس به؛ لسهولة مأخذه، ولأعرضوا عمّا يحتاجون فيه إلى الفحص، والتأمّل من النظر، والاستدلال. ولو فعلوا ذلك، لعطّلوا الطريق الذي لا يتوصل إلى معرفة الله، وتوحيده إلاّ به، ولِمَا في المتشابه من الابتلاء، والتمييز بين الثابت على الحق والمتزلزل فيه، ولِمَا في تقادح العلماء، وإتعابهم القرائح في استخراج معانيه، وردِّه إلى المحكم من الفوائد الجليلة، والعلوم الجمَّة، ونيل الدرجات عند الله، ولأنّ المؤمن المعتقد أن لا مناقضة في كلام الله، ولا اختلاف، إذا رأى فيه ما يتناقض في ظاهره. وأهمَّه طلب ما يوفِّق بينه، ويجريه على سنن واحد، ففكَّر وراجع نفسه وغيره، ففتح الله عليه، وتبيّن مطابقة المتشابه المحكم، ازداد طمأنينة إلى معتقده، وقوة في إيقانه»[1].

وقد أجاب السيّد الطباطبائي عن سبب اشتمال القرآن على المتشابه بأجوبة مهمّة قائلاً: «والغرض الأقصى من ذلك وهي أمور:

منها: أنّ الله سبحانه ذكر أنّ لكتابه تأويلاً، هو الذي تدور مداره المعارف

---

(١) الزمخشري، جار الله محمود، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، ج١، ص٥٣٨.

القرآنية، والأحكام والقوانين وسائر ما يتضمّنه التعليم الإلهي، وأنّ هذا التأويل الذي تستقبله وتتوجّه إليه جميع هذه البيانات أمر يقصر عن نيله الأفهام، وتسقط دون الارتقاء إليه العقول، إلاّ نفوس طهّرهم الله وأزال عنهم الرجس، فإنّ لهم خاصة أن يمسّوه، وهذا غاية ما يريده تعالى من الإنسان المجيب لدعوته في ناحية العلم، أن يهتدي إلى علم كتابه، الذي هو تبيان كل شيء، ومفتاحه التطهير الإلهي، وقد قال تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾[1]، فجعل الغاية لتشريع الدين هي التطهير الإلهي...

ومنها: أنّ القرآن قطع بأنّ الطريق الوحيد إلى إيصال الإنسان إلى هذه الغاية الشريفة تعريف نفس الإنسان لنفسه، بتربيته في ناحيتي العلم والعمل، أمّا في ناحية العلم فبتعليمه الحقائق المربوطة به من المبدأ والمعاد وما بينهما من حقائق العالم، حتى يعرف نفسه بما ترتبط به من الواقعيات معرفة حقيقية، وأمّا في ناحية العمل فبتحميل قوانين اجتماعية عليه، بحيث تصلح شأن حياته الاجتماعية ولا تشغله عن التخلّص إلى عالم العلم والعرفان، ثمّ بتحميل تكاليف عبادية يوجب العمل بها، والمزاولة عليها توجه نفسه وخلوص قلبه إلى المبدأ والمعاد، وإشرافه على عالم المعنى والطهارة، والتجنّب عن قذارة الماديات وثقلها...

ومنها: أنّ الهداية الدينية إنّما بنيت على نفي التقليد عن الناس، وركوز العلم بينهم ما استطيع؛ فإنّ ذلك هو الموافق لغايتها، التي هي المعرفة، وكيف لا؟! ولا يوجد بين كتب الوحي كتاب، ولا بين الأديان دين يعظّمان من أمر العلم،

---

(١) سورة المائدة: ٦.

ويحرّضان عليه بمثل ما جاء به القرآن والإسلام!

ومنها: أنّه لمّا كانت عامّة الناس لا يتجاوز فهمهم المحسوس، ولا يرقى عقلهم إلى ما فوق عالم المادة والطبيعة، وكان مَن ارتقى فهمه منهم بالارتياضات العلمية إلى الورود في إدراك المعاني وكلّيات القواعد والقوانين، يختلف أمره باختلاف الوسائل التي يسّرت له الورود في عالم المعاني والكلّيات، كان ذلك موجباً لاختلاف الناس في فهْم المعاني الخارجة عن الحسّ والمحسوس اختلافاً شديداً، ذي عرض عريض على مراتب مختلفة، وهذا أمر لا ينكره أحد.

ومنها: أنّه تحصّل من البيان السابق أنّ البيانات اللّفظية القرآنية أمثالٌ للمعارف الحقّة الإلهية؛ لأنّ البيان نزل في هذه الآيات إلى سطح الأفهام العامة، التي لا تدرك إلاّ الحسيات ولا تنال المعاني الكلّية إلاّ في قالب الجسمانيات، ولما استلزم ذلك في إلقاء المعاني الكلّية المجرّدة عن عوارض الأجسام والجسمانيات أحد محذورين، فإنّ الأفهام في تلقّيها المعارف المرادة منها إن جمدت في مرتبة الحسّ والمحسوس انقلبت الأمثال بالنسبة إليها حقائق ممثلة، وفيه بطلان الحقائق وفوت المرادات والمقاصد، وإن لم تجمد وانتقلت إلى المعاني المجردة بتجريد الأمثال عن الخصوصيات غير الدخيلة، لم يؤمن من الزيادة والنقيصة»[1].

ولم يختلف ابن شهرآشوب عن الشيخ الطوسيّ اختلافاً ملحوظاً بخصوص هذه النقطة، بل تكاد تتقارب الإجابة على التساؤل الحاصل حول الحكمة من إنزال المتشابه في القرآن، حيث قال:

---

(١) الطباطبائي، محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، ج٣، ص٥٨-٦٢.

والحكمة في إنزال المتشابه: «**للحث على النظر الذي يوجب العلم، دون الاتكال على الخبر من غير نظر، وذلك أنّه لو لم يعلم بالنظر أنّ جميع ما يأتي به الرسول**ﷺ **حقٌّ، يجاوز أن يكون الخبر كذباً، وبطلت دلالة السمع وفائدته**»[1].

ثمّ إنّه به يميّز العالم من الجاهل، كما قال تعالى: ﴿**وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ**﴾[2].

ثمّ إنّه منزل على لغة العرب. ومن عاداتهم: الاستعارة، والتعريض، واللّحن. وقد يكون محكماً من وجهٍ، ومتشابهاً من وجهٍ؛ كالمعلوم والمجهول، فتصحّ الحجة من وجه المعلوم، دون المجهول[3].

إلاّ أنّ السيّد محمد باقر الحكيم - وهو من الباحثين المعاصرين - أعطى تفسيراً مفصّلاً لحكمة ورود المتشابه في القرآن؛ حيث قسّم المتشابه إلى قسمين رئيسين، هما:

الأوّل: المتشابه الذي لا يعلم تأويله ومصداقه إلاّ الله.

الثاني: المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلاّ الله والراسخون في العلم.

فحكمة وجود المتشابه على الرأي الأوّل أنّه يعتبره من الأهداف الرئيسة التي جاء من أجلها القرآن الكريم، وهو ربط الإنسان بالخالق سبحانه وتعالى، وبالمعاد، وهو الدار الآخرة وعوالمها. وهذا الربط لا يمكن تحقيقه إلاّ عن طريق طرح الموضوعات المتعلقة بعالم الغيب وما يتّصل به من أفكار، ومفاهيم، لتنمية

---

(١) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج١، ص٤٨.

(٢) سورة آل عمران: ٧.

(٣) انظر: الطوسيّ، محمد بن الحسن، التبيان في تفسير القرآن، ج٢، ص٣٩٨.

غريزة الإنسان. لذلك، فليس هناك من سبيل لتفادي المتشابه في القرآن؛ لأنّه هو السبيل الوحيد الموصل إلى الهدف.

أمّا على الرأي الثاني، فإنّ القرآن أراد أن يطرح أمام العقل البشريّ بعض المسائل الكونية، أو الإنسانية، وغيرها من المفاهيم؛ لينطلق في تدبّر حقيقتها، واكتشاف ظلماتها، أو يقترب منها بالقدر الذي تسمح له معرفته ودرجته في تلك المعرفة.

ونحن في هذا العصر؛ إذ نعيش التطوّر المدنيّ العظيم في جميع مجالات الحياة، ندرك قيمة بعض الآيات القرآنية التي ألمحت إلى بعض الحقائق العلمية، ووضعها تحت تصرّف الإنسان منطلقاً له في بحثه وتحقيقه[1].

أمّا المحور الأخير في مقدّمة ابن شهرآشوب، فجاء تحت عنوان: «أسباب الشبهة»، فقد يكون التشابه سبباً لتوهّم وجود الشبهة في ظاهر الآيات. ومن هنا انطلق ابن شهرآشوب ليبيّن أسباب حصول الشبهة. وقد عقد لهذا المطلب باباً للإجابة عن هذا النوع من المتشابه.

أمّا الشبهة، فقد بيّنها في مقدّمة الكتاب بأنّها: ما تتصوّر بصورة الدلالة، وأسبابها كثيرة؛ منها: «**اتباع هوى مَن سبقه إليه. والثاني: أن يدخل عليه شبهه، فيتخيّله بصورة الصحيح. والثالث: التقليد. والرابع: ترك النظر. والخامس: نشوءٌ على شيء صار ألفةً، فيصعب عليه مفارقته**»[2].

---

(١) انظر: الحكيم، محمد باقر، علوم القرآن: ص١٨٩ـ١٩٠.

(٢) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج١، ص٤٩. التبيان، ج٩، ص١٠٠. مجمع البيان، ج٨، ص٤٦٠.

أبواب متشابه القرآن

وبعد أن انتهينا من بيان مقدّمة ابن شهرآشوب في كتابه (متشابه القرآن والمختلف فيه)، نشرع الآن في عرض أبواب الكتاب العشرة، وتسليط الضوء على طريقة ابن شهرآشوب في ترتيب الكتاب، والاطّلاع على مضامينه المختلفة.

ويتألّف الكتاب من عشرة أبواب مختلفة، كلّ باب يحتوي على عدّة فصول، تتعلّق موضوعاتها بذلك المحور.

ويتابع ابن شهرآشوب مكتفياً بالإشارة إلى بداية كل فصل جديد بكلمة (فصل)، فجمع في كلّ فصل الآيات المتشابهات التي تجتمع بالدلالة أو القرينة أو الوجه أو سبب التشابه أو نوعه، وخرج في بعض الفصول عن الاختصار؛ فبسط القول في الآية الأوّلى أو في الآيات التي جعلها كمقدّمة للفصل، والتي تدل على ما سواها[1]، ثمّ يختصر القول في باقي الآيات التي يوردها في الفصل اللاحق، اعتماداً على الشرح المتقدم الذي يغنيه عن التكرار والإعادة.

وقد نهج ابن شهرآشوب طريقة مثلى في تبويب كتابه، تستوعب جميع أنواع التشابه، وأسبابه، ولا تخرج منه آية من الآيات المتشابهة؛ إذ وزّع هذه الآيات حسب موضوعها على عشرة أبواب، هي:

١. باب ما يتعلّق بأبواب التوحيد

وقد تضمّن هذا الباب ستّة وخمسين فصلاً، حيث فسّر فيها الآيات المتشابهة ذات العلاقة بعقيدة التوحيد. وقد بدأ هذا الباب بالآيات المتعلّقة بخلق

---

(١) راجع: متشابه القرآن والمختلف فيه، ج١، ص٣٦٢، ج٢، ص٤٨ و٧٢، ج٤، ص٢٥٧.

السموات والأرض، كما جاء في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾[١]. وتطرّق في هذا الباب إلى محاور عدّة ومواضيع متنوّعة، منها: ما يتعلّق بخلق الإنسان، حيث ورد في قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾[٢]. ومنها: ما يتعلّق بالملائكة، قال عزّ وجل: ﴿عَلَيْهَا مَلَٰٓئِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ﴾[٣]. ثمّ تعرّض لذكر الآيات الدالّة على صفات الذات، ومنها: ﴿إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[٤]، و﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾[٥].

كما تناول بالتأويل الآيات التي تنافي عقيدة التوحيد في الذات وصفات الكمال، وكلّ ما دلّ على الرؤية: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾[٦]. والتجسيم؛ كاليد والوجه والعين: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾[٧]، و﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾[٨]، و﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾[٩]، بالإضافة إلى معنى الكرسي بقوله: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾[١٠]، ومعنى العرش والاستواء:

---

(١) سورة البقرة: ٢٩.

(٢) سورة الزمر: ٦.

(٣) سورة التحريم: ٦.

(٤) سورة البقرة: ٣٠.

(٥) سورة البقرة: ٢٩، سورة الحديد: ٣.

(٦) سورة الأنعام: ١٠٣.

(٧) سورة الفتح: ١٠.

(٨) سورة الرحمن: ٢٧.

(٩) سورة طه: ٣٩.

(١٠) سورة البقرة: ٢٥٥.

﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[١]. وغيرها من الآيات ممّا دار حولها الخلاف، واشتدّ الجدل، وأقيمت المناظرات حولها[٢].

وما هذه إلاّ نبذة موجزة عمّا يتعلّق بباب التوحيد، تعرّضنا إليه بنحو الاختصار والتوضيح.

٢. باب ما يدخل في أبواب العدل

ويحتوي هذا الباب على ثمانية وثلاثين فصلاً في العدل الإلهي، حيث بدأ بمقدّمة طويلة بيّن فيها فساد قول المجبّرة. نذكر على سبيل التوضيح بعضاً ممّا طرحه لعدّة تساؤلات استنكارية لإبطال مزاعم المجبّرة قائلاً: «**وإذا كان جميع الأفعال لله تعالى فبأيِّ شيءٍ يؤمَر، وينهى، ويكلف، ويُحثُّ، ويُرهبُ، وهو لا يقدر على تقديم، وتأخيرٍ، ولا نقضٍ، وإبرامٍ، ولا فعلٍ، وتركٍ؟ ولئن جاز التكليف من هذا حالُهُ، جاز تكليف الجماد**»[٣].

وذكر أيضاً عدّة آيات قرآنية مستشهداً بها على اختيار الإنسان في أفعاله وأقواله، وأنّه مختار وليس مجبراً؛ كما جاء في القرآن الكريم: ﴿إِنَّا هَدَيۡنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾[٤].

وتضمّنت هذه المقدّمة عدّة فصول أدخلها ابن شهرآشوب تحت هذا الباب؛ لارتباطها الوثيق ببحث العدل الإلهي والأبحاث المتفرعة عليه، كالهداية

---

(١) سورة طه: ٥.

(٢) راجع: متشابه القرآن والمختلف فيه، ج١، ص٥٣ـ٤٣١.

(٣) المصدر السابق: ج٢، ص٨.

(٤) سورة الإنسان: ٣.

والإضلال والإرادة والمشيئة، والتكليف والاستطاعة، بالإضافة إلى خلق أعمال العباد، والقضاء والقدر وغيرها. وقد عمل ابن شهرآشوب على تأويل جميع الآيات المتشابهة التي تمسّك المجبّرة بظواهرها لإثبات عقيدتهم مع تنزيه الخالق عن كلّ ظلم وإثبات عدله المطلق بعباده، ليجزي مَن امتثل لأوامره ويعاقب العاصين لنواهيه[1].

٣. باب ما جاء في النبوّات

ويحتوي هذا الباب على سبعة وثلاثين فصلاً، تناول فيها الآيات المتشابهة الواردة في النبوّة وما يتعلّق بها من العصمة والوحي وقصص الأنبياء. كما تضمّن هذا الباب عشرة فصول فيما يتعلّق بنبيّنا الأكرمﷺ.

وقد عمل ابن شهرآشوب جاهداً على تأويل الكثير من الآيات القرآنية الواردة بخصوص نبيّنا الأكرمﷺ، والتي لو أُخذت بظاهرها لتنافت مع العصمة ومقام النبوة، فقام بتأويل الكثير من الخطابات القرآنية كآية ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ﴾، وآيات النسيان، والشك، والجهل، وغيرها؛ لمنافاتها وتعارضها مع مقام النبوّة الربّانيّ[2].

وهناك العديد من الآيات القرآنية التي لو خلّيت وظاهرها لتنافت مع مقام النبوّة ومتعلّقاتها كالعصمة؛ فدأب على تأويلها لتتناسب مع المقامات الرفيعة لمنصب النبوّة وعظمتها، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾[3]،

---

(١) راجع: متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٢، ص٧- ٣٠٨.

(٢) للمزيد من الاطلاع راجع: متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٢، ص٣١١ـ ٥٠٤، وج٣، ص٦ـ٩٢.

(٣) سورة الأنعام: ٣٥.

حيث تعطي الآية معنى النهي عن الجهل، إلاّ أنّها لا تدلّ على أنّ الجهل جائز عليه صلى الله عليه وآله، بل بمقدوره صلى الله عليه وآله ذلك، قال تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾[1]، وإن كان الشرك لا يجوز عليه صلى الله عليه وآله، لكنّه قادر على الشرك، جاز للباري تعالى أن ينهاه عنه[2].

٤. باب ما يتعلّق بالإمامة

احتوى هذا الباب على أربعة وعشرين فصلاً، تناول فيها ابن شهرآشوب الآيات التي تشتمل على مباحث الإمامة، كضرورة وجود إمام في كلّ أمّة وفي كلّ عصر، ووجوب كون الإمام معصوماً. كما تعرّض إلى صفات الإمام، وأهمّها: وجوب كون الإمام أفضل وأعلم وأشجع من رعيّته. واستدلّ بذلك بعدّة آيات قرآنية، نشير إلى قسم منها:

قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾[3]، ﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾[4]. حيث ذكر أنّ ظاهر الآية الأوّلى وعمومها يقتضي وجود إمامٍ في كلّ زمان.

أمّا الآية الثانية، فإنّها عامّة في سائر الأمم وهذا العموم يقتضي ـ أن يكون في كلّ زمان نذير، فعند وجود الأنبياء يكونوا هم النُّذر للأُمم، وعند فقدانهم يكون الأئمة عليهم السلام النُّذر والحجّة على الخلْق.

---

(١) سورة الزمر: ٦٥.

(٢) انظر: متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٣، ص٥٤. والطوسيّ، محمد بن الحسن، التبيان في تفسير القرآن، ج٤، ص١٢٣.

(٣) سورة الإسراء: ٧١.

(٤) سورة فاطر: ٢٤.

أمّا فيما يختصّ بعصمة الإمام، فقد استدلّ بقوله تعالى: ﴿تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ﴾[١]، فذكر أنّها تدلّ على وجوب عصمة الإمام، وأن لا يكون في باطنه كافراً ولا ظالماً؛ لعدم جواز إعطاء الملك من قِبل الله تعالى من النبوة والإمامة للإنسان الفاسق، فلا يمكن إعطاء الصلاحيات كأمور السياسة والتدبير للإنسان الفاسق؛ لأنّه تمليك للأمر العظيم، وهو مخالف للقرآن الكريم؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[٢]، وإعطاء هكذا منصب من أعظم العهود.

أمّا ما يتعلّق ببقيّة فصول هذا الباب فقد خصّصها لفضائل أمير المؤمنين علي عليه السلام والنصّ عليه في غدير خم، وفضائل الحسن والحسين عليهما السلام والاستدلال على إمامتهما، وتحقيق المراد بأهل البيت عليهم السلام وأولي القربى، ومعنى آل ياسين، وكون الجد أباً، مستدلاً بذلك على أنّ النبي صلى الله عليه وآله يكون أباً لأولاد فاطمة عليها السلام[٣].

كما اشتمل هذا الباب على الأدلّة والأحاديث التي تثبت إمامة الأئمة الاثني عشر.

أمّا الفصل الأخير في هذا الباب، فقد خُصّص في إثبات كون الإمامة ليست دعوى أو وراثة، بل هي نصّ من قِبل الله عزّ وجل، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوٓاْ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّواْ مِن قَبْلُ﴾[٤].

٥. باب المفردات

أمّا هذا الباب، فقد تضمّن واحداً وعشرين فصلاً، اشتمل على الآيات

---

(١) سورة آل عمران: ٢٦.

(٢) سورة البقرة: ١٢٤.

(٣) انظر: متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٣، ص٩٥ـ ٣٣٢.

(٤) سورة المائدة: ٧٧.

المتشابهة في باب المعاد وما يتعلّق به من التوبة والأجل والرجعة، ومعنى الموت وعذاب القبر، وأحوال المجرمين يوم القيامة، ومعنى الشفاعة، ووصف أحوال جهنّم والعذاب فيها، والجنّة وأوصافها وأحوال أهلها.

كما يشمل هذا الباب الآيات المتشابهة في معانٍ تبدو متناقضة، كمعنى «أُحكمت ومحكمات» و«ومتشابهاً ومتشابهات»، وغيرها. وقد أوّل ابن شهرآشوب الآيات المتشابهة التي تتنافى مع علم الله وحكمته[1].

٦. باب ما يتعلّق بأصول الفقه

اشتمل هذا الباب على عشرة فصول تتعلّق بالأدلّة القرآنية لأصول الفقه، كدلالة صيغة الأمر ومعانيها، والشرط والاستثناء، والمقيّد والمطلق، وتخصيص الكتاب بالسنّة، وثبوت البيان بالفعل والقول، وجواز تأخير البيان المجمل، وقبح تأخير بيان العموم، كما اشتمل هذا الباب أيضاً على مبحث النسخ وأنواعه، والأحكام المترتّبة عليه، كعدم جواز نسخ القرآن بالسنّة، كذلك يحتوي هذا الباب على مبحث الخبر الواحد، والقياس، والإجماع، وغيرها من المباحث[2].

٧. باب فيما يحكم عليه الفقهاء

يحتوي هذا الباب على ثلاثة وعشرين فصلاً في مواضيع الفقه المتعدّدة، حيث تعرّض فيها إلى آيات الأحكام وأبوابها المختلفة، وما تنطوي عليه تلك الآيات من دلالات فقهية حكم عليها الفقهاء بالوجوب، أو الحرمة، أو الاستحباب.

---

(١) راجع: متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٣، ص٣٣٥ـ ٤٨٤ وج٤، ص٥ـ٦٤.

(٢) لاحظ: المصدر نفسه: ج٤، ص٦٧ـ١٢٦.

فبدأ هذا الباب بفصل في الطهارة والأحكام المترتبة عليها، ثمّ تعرّض بعد ذلك إلى الماء الطاهر وأقسامه، وجواز استعماله في الوضوء، ثمّ أفرد فصلاً مختصّاً بأحكام الوضوء والتيمم وكيفيّتهما، بعد ذلك أفرد فصلاً للصلاة وآيات الأحكام المتعلّقة بها.

كما يشمل هذا الباب أيضاً فصلاً في الصوم، والزكاة، والخمس، والحج وملحقاته، وفصلاً في الجهاد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والنكاح والطلاق والحدود، والديات، وغيرها[1].

٨. باب الناسخ والمنسوخ

ويحتوي هذا الباب على فصلين، بيّن فيهما الآيات الناسخة والمنسوخة في القرآن، ووضّح ذلك عن طريق عرضه لآراء كبار المفسّرين؛ كابن عباس، والحسن البصري، وقتادة، والجبائي وغيرهم، واستعرض آراءهم المتعلّقة بالآيات الناسخة والمنسوخة، فرجّح بعضها تارةً، وردّ بعضها تارةً أخرى.

كما اشتمل هذا الباب أيضاً على النسخ وأقسامه في القرآن، حيث قسّم ابن شهرآشوب النسخ ثلاثة أقسام، مبيّناً كلّ قسم منها من خلال الآيات القرآنية المتعلّقة بكلّ مورد من الموارد الثلاثة[2].

٩. باب ما جاء من طريق النحو

ويشتمل هذا الباب على ثمانية عشر فصلاً، كشف فيها ابن شهرآشوب

---

(١) لاحظ: متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٤، ص١٢٩ـ٣٦١.

(٢) انظر: المصدر نفسه، ج٤، ص٣٥٦ـ٣٩٣.

النقاب عن الآيات المتشابهة التي يكون فيها النحو سبباً في المتشابه؛ كالتذكير، والتأنيث، والعدد، والغلبة، والواحد، والجمع، والممنوع من الصرف، والإشباع، والاستثناء، والشرط، والتأكيد، وغيرها من المباحث النحوية[1].

١٠. باب النوادر

ويشتمل هذا الباب على سبعة فصول في مواضيع بلاغية مختلفة كاشفة عن أسرار البلاغة القرآنية، كالحقيقة، والمجاز، وما يتفرّع على المجاز من الزيادة والنقيصة، ووضع الكلام في غير محلّه، وما يتفرّع عليه من أوجه ثلاثة، هي: القلب، والنقل، والتغيير، وتعميم الخصوص، وتخصيص العموم، ومعاني القرآن وما تفرّد به، وغيرها؛ حيث قدّم ابن شهرآشوب إجابات دقيقة عن الشبهات والإشكالات التي قد تُثار على ظاهر النظم والبلاغة القرآنية؛ من خلال أدلّة متينة ورصينة، مستشهداً بأدلّة بلاغية وأقوال الشعراء العرب[2].

وبهذا، قد انتهينا من عرض موجز ومجمل لكتاب «متشابه القرآن والمختلف فيه»، من خلال أبوابه العشرة المنضوي تحتها جُلّ الآيات المتشابهة، في محاور وأبحاث متنوّعة ومختلفة.

---

(١) انظر: المصدر نفسه، ج٤، ص٣٩٧ـ ٥٠٦.

(٢) انظر: متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٥، ص٧ـ١١١.

المبحث الثاني

خصائص ومميّزات منهج ابن شهرآشوب في تفسير القرآن

نعتقد أنّ كلّ باحث يحتاج في بداية بحثه إلى آليات وطرق يسير على وفقها من خلال الاعتماد على خطوات منظّمة لمعالجة مسألة أو أكثر للوصول إلى النتيجة المتوخّاة من بحثه، وهذا ما يُسمّى بالمنهج، فبدون تحديد واضح للمنهج من الباحث يجعل طريق البحث عقيماً لا طائل منه، ولم يتمكّن من الوصول إلى نتائج مثمرة وسليمة.

ولا يختصّ موضوع المناهج بعلم دون آخر، بل يرتبط بأغلب العلوم التي لها صلة وعلاقة بالمعرفة الإنسانية.

ومن هذا المنطلق أصبح ضرورة على الباحث في مجال دراسته لمنهج تفسيريّ معيّن، أن يحدّد الخطوط العامّة لذلك المنهج الذي يتناوله بالبحث، وأن يبيّن الخطّة التي سار عليها، والقواعد والأسس التي اعتمدها في ذلك.

عوامل نشوء المناهج التفسيرية

إنّ أهمّ العوامل الرئيسة التي ساهمت بشكل فعّال في ظهور أبحاث تهتمّ بدراسة مناهج المفسّرين هي تعدّد المدارس التفسيرية واختلافها منذ زمن الرسول صلى الله عليه وآله إلى عصرنا الحاضر، حيث ظهر مئات المفسّرين، وكُتبت مئات التفاسير المختلفة باختلاف تلك المناهج.

وهناك عامل آخر ساهم في نشوء المناهج التفسيرية، وهو تعدّد الانتماءات الفكرية والعقدية والاجتماعية التي ساهمت و بشكل كبير في تعدّد المناهج وتنوّعها في تفسير وتأويل النص القرآنيّ.

ومن هنا، جاءت ضرورة البحث في مناهج المفسّرين.

يقول الدكتور الخالدي: «**إنّ مناهج المفسّرين تُقدّم للدارس القواعد والآداب والضوابط والتوجيهات التي لابدّ منها في عالم التفسير، كما تُقدّم له الأسس والأصول المنهجية الموضوعية التي لابدّ من الانطلاق منها في عالم التفسير، وهي تحدِّث الدارس عن نشأة علم التفسير، ومدارس التفسير واتّجاهاته في التاريخ الإسلامي، وتعرِّفه على أشهر التفاسير وأئمّة المفسّرين، وتحدِّد له مناهجهم وطرائقهم في التفسير**»[1].

وقد انبرى الباحثون والمحقّقون في علوم القرآن ـ حسب توجّهاتهم ـ على البحث عن أسباب تنوّع التفسير وتعدّده، فظهرت اصطلاحات كالمنهج والاتجاه؛ لذا، سنبيّن هذه المصطلحات، ونحدّد المراد منها لغةً واصطلاحاً.

المنهج لغةً

قال ابن منظور: «نهج: طريق نهج: بيِّن واضح، وهو النهج.... والمنهاج: كالمنهج. وفي التنزيل: ﴿**لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا**﴾[2]. وأنهج الطريق: وضح واستبان وصار منهجاً واضحاً بيّناً، والمنهاج: الطريق الواضح. واستنهج

(١) الخالدي، صلاح عبد الفتاح، تعريف الدارسين بمناهج المفسّرين، ص٢٢.

(٢) سورة المائدة: ٤٨.

الطريق: صار منهجاً»[١].

وقال الراغب الأصفهاني: «نهج: النهج الطريق الواضح، ونهج الأمر وأنهج: وضح ومنهج الطريق ومنهاجه، قال: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾، ومنه قولهم: نهج الثوب وأنهج: بانَ فيه أثر البلى، وقد أنهجه البلى»[٢].

المنهج اصطلاحاً

عُرّف المنهج اصطلاحاً بعدّة تعاريف متنوّعة ومتعدّدة، منها:

ما ذكره الدكتور الخالدي بأنّه: « **الطريق الواضح البيّن المستقيم.**

أو هو الخطة المرسومة المحدّدة للدراسة، وهذه الخطّة لها قواعد وأسس ومنطلقات، ولها طرق وأساليب وتطبيقات»[٣].

وهنالك عدّة تعريفات أبرزها الدكتور عبد الهادي الفضلي في بيان معنى المنهج اصطلاحاً وقد ذكر أشهرها، حيث قال: «**الطريق المؤدّي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامّة، تهيمن على سير العقل وتحدّد عملياته؛ حتى يصل إلى نتيجة معلومة**»[٤].

إذن، فكلّ هذه التعاريف المتقدّمة تُشير إلى حقيقة واحدة، وهي أنّ المنهج هو القواعد المنظّمة للوصول إلى حقيقة معيّنة، تختلف باختلاف تعدّد العلوم وتباينها.

أمّا المنهج التفسيريّ بالمعنى الاصطلاحيّ، فقد عرّفه بعض الباحثين

---

(١) لسان العرب، ج٢ ص٣٨٣.

(٢) مفردات ألفاظ القرآن، ص٥٠٦.

(٣) تعريف الدراسين بمناهج المفسرين، ص١٦.

(٤) انظر: الفضلي، عبد الهادي، أصول البحث، ص٥٠.

بأنّه: «**القواعد الأساسية التي ينطلق منها الباحث في نظره للقرآن، وتعامله معه، وقيامه بتفسيره وتأويله**»(١).

وأيضاً ما جاء عن السبحاني بأنّه: «**تبيين طريقة كلّ مفسّر في تفسير القرآن الكريم، والأداة والوسيلة التي يعتمد لكشف الستر عن وجه الآية أو الآيات**»(٢).

الاتجاه لغةً

«**اتّجهتُ إليك: أي توجّهت لأن لأصل التاء فيهما واو**»(٣).

الاتجاه اصطلاحاً

لا يختلف المعنى الاصطلاحيّ عن اللّغويّ كثيراً، حيث عُرّف الاتجاه اصطلاحاً بأنّه: «**المباحث التي يهتمّ بها المفسّر في تفسيره مهما كان منهجه وطريقته في تفسير الآيات**»(٤).

فالاتجاه اصطلاحاً هو ما يتوجّه إليه الإنسان، وهذا التوجّه ينعكس على عمله وتفكيره، فالمفسّر عندما تكون له ميول واتجاهات كلامية أو فقهية أو لغوية، تنعكس على طابعه وذوقه التفسيريّ؛ لذا، وُجدت لدينا مجموعة من التفاسير موزّعة على اتجاهات متنوّعة بسبب تلك الميول النفسية والخصائص الذهنية التي يتمتّع بها المفسّر.

---

(١) الخالدي، صلاح عبد الفتاح، التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق، ص٦٠.

(٢) السبحاني، جعفر، المناهج التفسيرية في علوم القرآن، ص٧٣.

(٣) لسان العرب، ج١٣، ص٥٥٦. والزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس، ج١٩، ص١١٣.

(٤) المناهج التفسيرية في علوم القرآن، ص٧٣.

الفرق بين المنهج والاتجاه

من خلال ما تقدّم من التعاريف السابقة، يظهر الفرق بين المنهج التفسيريّ والاتجاه التفسيريّ، وسوف نلخّصها فيما يلي:

١ـ إنّ البحث في المناهج التفسيرية عبارة عن البحث في الآليات والطرق والوسائل التي يعتمدها المفسّر في تفسيره، بينما البحث في الاتجاهات التفسيرية ينصبّ حول شخص المفسّر وميوله واعتقاداته؛ بل ويتعدّى الأمر إلى أذواق المفسّرين وتأثيراتهم السياسية والاجتماعية، التي لها الأثر الكبير في تحديد الاتجاهات التي يسلكونها.

٢ـ إنّ البحث في المناهج هو البحث في الطريق والأسلوب الذي يسلكه المفسّر، حيث لا ترتبط بالمفسّر ـ بقدر ارتباطها بالمادّة المفسَّرة. أمّا البحث في الاتجاهات، فهو بحث في الأغراض والأهداف التي يتوخّاها المفسّر، فغالباً ما يأخذ البحث في الاتجاهات الطابع المذهبيّ والعقائديّ للمفسّر ـ، فتترتّب عليها نتائج مسبقة قبل أن يغور في تفسير الآيات القرآنية الكريمة ويبرز ذلك بشكل واضح وجليّ من خلال تتبّع جملة من التفاسير المختلفة والمتنوّعة.

أقسام التفسير ومناهجه

ظهرت جملة من الدراسات الجادّة التي قام بها جمعٌ من أصحاب الفنّ في العلوم القرآنية، على تقديم مؤلّفات وبحوث جديدة في منهاج التفسير، حرصت على ضبط المناهج التفسيرية المعتمدة عند علماء التفسير.

ورغم أنّ هذا الدراسات في مناهج التفسير جاءت متأخّرة عن عصر الرسول صلى الله عليه وآله، إلاّ أنّها رصدت المناهج المعتبرة في المتون التفسيرية ووقفت على

القواعد والطرق والآليات التي يتّبعها المفسّرون في كتبهم التفسيرية، وحدّدت للباحثين الضوابط والمناهج المختلفة في أغلب النصوص والمتون التفسيرية.

ولعلّ أقدم مَن كتب بهذا المجال هو جلال الدين السيوطي في كتابه: (طبقات المفسرين)، ثمّ جاء بعده المستشرق جولد تسيهر حول المناهج التفسيرية تحت عنوان: (مذاهب التفسير الإسلامي)، وبعد ذلك تعدّدت المؤلّفات في هذا المجال، ممّا أدى إلى ظهور كتب متنوّعة، مثل: التفسير والمفسّرون للدكتور الذهبي، والتفسير والمفسّرون في ثوبه القشيب للشيخ معرفة، والمناهج التفسيرية في علوم القرآن للشيخ جعفر السبحاني، وغيرها من المؤلّفات التي كُتبت وصُنّفت في هذا المجال.

أسباب تنوع التفاسير

إنّ من أهمّ الأسباب الرئيسة المؤدّية إلى تنوّع وتعدّد التفاسير هو الاختلاف الناشئ من تنوّع المناهج والاتجاهات التفسيرية، ومن هنا جاءت التقسيمات المتعدّدة لمناهج التفسير واتجاهاته حسب توجّهات الباحثين في هذا المجال.

وبناءً على هذا، سنبيّن نموذجين لتلك التقسيمات.

النموذج الأوّل: ذكر الشيخ معرفة نوعين للتقسيمات:

الأوّل: التفسير بالمأثور

ويندرج تحت هذا القسم عدّة أنواع، منها:

١. تفسير القرآن بالقرآن

٢. تفسير القرآن بالسنّة

٣. تفسير القرآن بقول الصحابي

٤. تفسير القرآن بقول التابعي

الثاني: التفسير الاجتهادي

وهذا النوع من التفسير يعتمد على التدبّر والنظر واستعمال الأدوات العقلية على الاستدلال، فقُسّم هذا التفسير إلى أقسام، منها:

١. التفسير الفقهي.

٢. التفسير الأدبي.

٣. التفسير اللغوي.

٤. التفسير الفلسفي.

٥. التفسير العرفاني الصوفي.

٦. التفسير في اتجاه علمي.

٧. التفاسير الجامعة[1].

إنّ هذا التصنيف جاء بناءً على التفريق بين مرحلتين في التفسير، اختصّت الأوّلى بالقسم الأوّل والذي جاء تحت عنوان: (التفسير بالمأثور)، فاختصّ هذا القسم بالمناهج التفسيرية؛ أمّا القسم الثاني وهو: (التفسير الاجتهادي)، فانطوت تحتها الاتجاهات التفسيرية.

وعلى ما تقدّم تبيّن لنا أنّ أسباب التنوّع في التفاسير تارةً يكون على أساس

---

(١) معرفة، محمد هادي، التفسير والمفسّرون في ثوبه القشيب، ج٢ ص٥٣٩ ـ ٥٥٢.

المنهج، وأخرى على أساس الاتجاه.

النموذج الثاني: تقسيم خالد بن عبد الرحمن العك[1]

ذكر الشيخ خالد بن عبد الرحمن العك في كتابه (أصول التفسير وقواعده) نموذجاً آخر من التقسيمات لمناهج المفسّرين، بعد تفضيله لمنهج تفسيره القرآن بالقرآن، ومن هذه التقسيمات التي بيّنها هي:

الأوّل: التفسير بالمأثور، وجاء ضمنه عدّة أنواع:

١. تفسير القرآن بالقرآن.

٢. تفسير القرآن بالسنّة.

٣. تفسير القرآن بأقوال الصحابة.

٤. تفسير القرآن بأقوال التابعين.

الثاني: التفسير العقلي والاجتهادي.

الثالث: التفسير الإشاري، وقد قسّمه على قسمين:

١. الإشارات الخفيّة التي يدركها أهل التقوى والصلاح.

٢. الإشارات الجلية التي تتضمّنها الآيات الكونية في القرآن، والتي تشير

---

(١) ولد الشيخ العك في حيّ القيمرية بدمشق سنة (١٩٤٣م) وطلب العلم على يد عدد من علماء الشام، منهم: مفتي الجمهورية الشيخ الطبيب محمد أبو اليسر عابدين، وشيخ القرّاء حسين خطّاب، وتأثّر بمنهج الشيخ المحدّث محمد ناصر الدين الألباني، وكان الشيخ العك من أهل العلم والفضل، باحث مصنّف محقّق له عدّة مؤلّفات، شغل وظائفَ في وزارة الأوقاف، منها: مدرِّس في مديرية الإفتاء، وعضوٌ في لجنة التدقيق والرِّقابة الدينيَّة للكتب والمطبوعات، تولَّى الإمامةَ والخطابة في عدد من جوامع دمشق، توفيّ سنة (١٩٩٩م) عن عمر ناهز الثامنة والخمسين عاماً.

إشارات واضحة إلى كثير من العلوم الحديثة الاكتشاف.

الرابع: الاتجاهات المنحرفة في التفسير، ذكر تحت هذا القسم اتجاهات مختلفة في التفسير، منها الكلامي والفلسفي، والغلاة، والاتجاه السياسي، كما ذكر أيضاً التفسير العلمي، والتفسير الجديد للقرآن الكريم[١].

المنهج الأثري في متشابه القرآن

وينقسم هذا المنهج إلى قسمين:

القسم الأوّل: تفسير القرآن بالقرآن

يعتبر هذا المنهج من أقدم وأتقن المناهج التي استعملت في تفسير القرآن الكريم؛ لأنّه المصدر الأفضل والأتقى لتبيين نفسه وقد قال سبحانه: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾[٢].

وأنصار هذا الاتجاه كثيرون، أبرزهم: الزركشي، وابن تيمية، والسيّد الطباطبائي، وغيرهم.

يقول ابن تيمية عن هذا المنهج: «إنّ أصحّ الطرق في ذلك ـ يعني التفسير ـ أن يفسَّر القرآن بالقرآن، فما أُجمل في مكان فإنّه قد فُسِّر في موضع آخر، وما اختصر في مكان فقد بسط في موضع آخر»[٣].

وقال السيّد الطباطبائي: «**أن نفسّر القرآن بالقرآن، ونستوضح معنى الآية**

---

(١) انظر: العك، خالد بن عبد الرحمن، أصول التفسير وقواعده، ص٧٩ فما بعدها.

(٢) سورة النحل: ٨٩.

(٣) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مقدّمة في أصول التفسير، ص٩٣.

من نظيرتها بالتدبّر المندوب إليه في نفس القرآن، ونشخّص المصاديق ونتعرّفها بالخواص التي تعطيها الآيات، كما قال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾، وحاشا أن يكون القرآن تبياناً لكلّ شيء ولا يكون تبياناً لنفسه، وقال تعالى: ﴿هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ﴾، وقال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا﴾، وكيف يكون القرآن هدى وبيّنة وفرقاناً ونوراً مبيناً للناس في جميع ما يحتاجون، ولا يكفيهم في احتياجهم إليه وهو أشد الاحتياج! وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾، وأيّ جهاد أعظم من بذل الجهد في فهْم كتابه! وأيّ سبيل أهدى إليه من القرآن»[1].

وقد صرّح الذهبي في هذه الإطار، حيث قال: «**وهو يعني تفسير القرآن بالقرآن، وهو ما كان يرجع إليه الصحابة في تعرّف بعض معاني القرآن**»[2].

إنّ أوّل مَن استعمل هذا المنهج والنمط في التفسير هو رسول الله ﷺ، وذلك في تفسيره لبعض الآيات المباركة، حيث سئل عن معنى الآية المباركة: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾[3] فقالوا ـ أي الصحابة ـ أيّنا لم يظلم نفسه، فأجابهم بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾[4][5]، حيث فسّر ﷺ الظلم في الآية الأوّلى بمصطلح الشرك في

(١) الميزان في تفسير القرآن، ج١، ص١١.

(٢) الذهبي، محمد حسين، التفسير والمفسّرون، ج١، ص٣٣.

(٣) سورة الأنعام: ٨٢.

(٤) سورة لقمان: ١٣.

(٥) انظر: البرهان في علوم القرآن، ج١ ص١٤.

الآية الثانية.

وقد سار أئمّة أهل البيت عليهم السلام على هذا المنهج بعد رحيل رسول الله صلى الله عليه وآله لرفع الإبهام عن الآيات المباركة، فقد روى المفيد في إرشاده: أنّ عمر أتى بامرأة قد ولدتْ لستة أشهر، فَهَمّ برجمها، فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: إنْ خاصمتك بكتاب الله خصمتك، إنّ الله تعالى يقول: ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا﴾[1]، ويقول: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾[2]، فإذا أتمتْ المرأة الرضاعة لسنتين وكان حمله وفصاله ثلاثين شهراً كان الحمل منها ستة أشهر، فخلّى عمر سبيل المرأة[3].

وممّا يؤيّد ذلك، ما جاء عن علي عليه السلام في بعض تعبيراته حول هذا المنهج من التفسير يصف فيه القرآن: «**كتاب الله تبصرون به، وتنطقون به، وتسمعون به، وينطق بعضه ببعض، ويشهد بعضه على بعض**»[4].

وهذا تصريحٌ واضحٌ منه عليه السلام بأنّ القرآن الكريم يبيّن بعضه بعضاً، ويشهد بعضه على بعض، وما هذا إلاّ عبارة عن تفسير القرآن بآيات أخرى من نفسه.

وقد قسم بعض الباحثين منهج تفسير القرآن بالقرآن على نمطين، وهما:

النمط الأوّل

وهو ما أُبهم في موضع وبُيّن في موضع آخر، ويكون أحدهما متناسباً مع

---

(١) سورة الأحقاف: ١٥.

(٢) سورة البقرة: ٢٣٣.

(٣) انظر: الحويزي، عبد علي بن جمعة، تفسير نور الثقلين، ج٥، ص١٤، السيوطي جلال الدين عبد الرحمن الدر المنثور في التفسير بالمأثور، ج٦، ص٤٠.

(٤) شرح نهج البلاغة: الخطبة ١٣٣. (شرح محمد عبده).

الآخر تناسباً معنوياً أو لفظياً، كما في قوله تعالى: ﴿حمٓ * وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ * إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةٖ مُّبَٰرَكَةٍۚ﴾[1]، حيث جاء تبيين هذه الليلة المباركة بليلة القدر في سورة القدر: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾[2]، وجاءت آية أُخرى في سورة البقرة لتبيين أنّها واقعة في شهر رمضان بقوله تعالى: ﴿شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ﴾[3].

والنتيجة لهذا البيان: أنّ القرآن الكريم قد نزل في ليلة مباركة هي ليلة القدر من شهر رمضان. وهذا مثال تفسير الآيات والتي قد وقع بينها تناسباً لفظياً في القرآن الكريم[4].

النمط الثاني

هو ما كان فيه البيان غير مرتبط ظاهراً مع عدم وجود تناسب لفظيّ أو معنويّ في موضع الإبهام من الآية الأخرى، سوى إمكان الاستشهاد بها لرفع ذلك الإبهام.

ومثال ذلك آية السرقة، حيث أُبهم فيها موضع قطع اليد، فبيّنه الإمام محمّد بن علي الجواد عليه السلام أنّه من موضع الأشاجع - مفصل أصول الأصابع - مستشهداً بقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلۡمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدۡعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدٗا﴾[5][6].

---

(١) سورة الدخان: ١ـ٣.

(٢) سورة القدر: ١.

(٣) سورة البقرة: ١٥٨.

(٤) انظر: معرفة، محمد هادي، التفسير والمفسّرون في ثوبه القشيب، ج٢، ص٥٤٠.

(٥) سورة الجن: ١٨.

(٦) انظر: التفسير والمفسّرون في ثوبه القشيب، ج٢، ص٥٤٢.

وبما أنّ الكفّ أحد الأعضاء السبعة التي يُسجد عليها لله تعالى، وما كان لله لم يُقطع، فيتحصّل أنّه لا موضع للقطع فيها[١].

تفسير القرآن بالقرآن عند ابن شهرآشوب

اعتنى ابن شهرآشوب عناية كبيرة بهذا الأسلوب، وذلك بحمل المتشابه على المحكم، وهو مبدأ سليم لفهم النصّ القرآنيّ، فالقرآن يفسّر بعضه بعضاً، وينطق بعضه ببعض. ولهذا نجد أنّ الصفة الغالبة على منهج المؤلّف في تفسير متشابه القرآن هي حشد الشواهد القرآنية لبيان المراد من الآية وتعيين دلالتها.

ونذكر الآن جملة من الشواهد التي تؤكّد انتهاجه لهذا النوع من التفسير وهو تفسير القرآن بالقرآن، فمنها:

قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾[٢].

قال ابن شهرآشوب: «والذكر: القرآن؛ لقوله في عقبه: ﴿إِلَّا اسْتَمَعُوهُ﴾[٣]، وقوله: ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَاهُ﴾[٤]، وقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾»[٥][٦]، واستدل بهذه الآيات بالردّ على بعض الفرق القائلة بقدم القرآن،

---

(١) انظر: العياشي، محمد بن مسعود، تفسير العياشي، ج١، ص٣٢.

(٢) سورة الأنبياء: ٢.

(٣) سورة الأنبياء ٢.

(٤) سورة الأنبياء: ٥٠.

(٥) سورة الحجر: ٩.

(٦) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج١، ص٢٤٠.

قائلاً: «**والمُنزَل المحفوظ لا يكون إلاّ محدَثاً؛ لأنّ القديم يُنزل ولا يحتاج إلى حفظه**»[1].

وقد ساق ابن شهرآشوب عدّة آيات حول خلق الإنسان حالاً بذلك التناقض الذي يتوهّمه القارئ للآيات القرآنية، ومنها قوله تعالى في خلقة آدم: ﴿خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾[2]، وفي موضع آخر: ﴿مِّن طِينٍ لَّازِبٍ﴾[3]، وفي موضع: ﴿مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾[4]، وأيضاً: ﴿مِن صَلْصَٰلٍ كَٱلْفَخَّارِ﴾[5].

حيث قال: «لا تناقض فيها، لأنّها ترجع إلى أصل واحد، وهو التراب، فجعله طيناً ثمّ صار كالحمأ المسنون، ثمّ يبس فصار كالفخار»[6].

وعند تفسيره لكلمة العرش في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾[7]، فقد عمل على تفسيرها من خلال آيات قرآنية متعدّدة، فقال: «العرشُ: السرير ﴿وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾[8]، وأصول البناء: ﴿فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾[9]، وما يستظل به: ﴿جَنَّٰتٍ مَّعْرُوشَٰتٍ﴾[10]، ومنه العريش والبناء: ﴿وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾[11]،

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) سورة آل عمران: ٥٩.

(٣) سورة الصافات: ١١.

(٤) سورة الحجر: ٢٨، ٣٣.

(٥) سورة الرحمن: ١٤.

(٦) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج١، ص٦٤.

(٧) سورة طه: ٥.

(٨) سورة النمل: ٢٣.

(٩) سورة الحج: ٤٥.

(١٠) سورة الأنعام: ١٤١.

﴿يَعْرِشُونَ﴾[١]، والبسط: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾[٢]»[٣].

واستفاد الشيخ المازندراني من منهج تفسير القرآن بالقرآن كثيراً لينفي شبهة أو يدحض رأياً فاسداً؛ لأنّ القرآن أقوى حجّة يمتلكها مناظر أو مجادل.

وهذا ما وجدناه واضحاً في كثير من الموارد التي استدلّ بالآيات الكريمة لدحض أقوال الفرق والملل، ومنها ردّه على المجبّرة بقوله تعالى: ﴿مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ﴾[٤]، فقال: «إنّ التفاوت من الكفر، والمعاصي ليس من خلق الله؛ لأنّه تعالى نفى نفياً عامّاً أن يكون فيما خلقه تفاوت»[٥].

وأورد عدّة آيات قرآنية داعماً بها رأيه في ردّه على المجبّرة، كما في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ﴾[٦]؛ رداً على مَن قال إنّ الكفر من أفعال الله، فردّ دعواهم في هذه الآية، مجيبهم بأنّ الكفر ليس بحسن، ولا فعل متقن، وجاء بقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾[٧]، و﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ﴾[٨]، فاستدلّ بأقوال الحسن، والبلخيّ، والجبّائيّ، والزجّاج،

---

(١) سورة النحل: ٦٨.

(٢) سورة هود: ٧.

(٣) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٢، ص٢٦٣.

(٤) سورة الملك: ٣.

(٥) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٢، ص٢٩.

(٦) سورة السجدة: ٧.

(٧) سورة النمل: ٨٨.

(٨) سورة الأنعام: ٧٣.

والطبريّ، على معنى هذه الآية: أنّه تعالى خلقهما للحقّ، لا للباطل[١].

واستدلّ بقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًا﴾[٢]. قال: إنّ هذه الآية دالّة على بطلان رأي المجبّرة القائلين: إنّ كلّ باطلٍ وسفهٍ وما يخالف الحكمة من فعل الله، تعالى عن ذلك[٣].

ومن المناظرات الأخرى ما جاء في قوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ﴾[٤]. فبعدما فسّرها البعض بأنّ المراد به النبيﷺ يوم جاءه الأعمى عبد الله بن أم مكتوم، ردّهم ابن شهرآشوب قائلاً:

«الآيات ظاهرها لا يدلّ على أنّها خطاب له، بل هو خبر محض، لم يصرّح بالمخبر عنه، يدلّ عليه أنّه وصَفَهَ بالعبوس، وليس هذا من صفات النبي في قرآنٍ، ولا خبر مع الأعداء المباينين، فضلاً عن المؤمنين المسترشدين. بل في القرآن: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[٥].

ثمّ إنّ الله تعالى نفى عنهﷺ صفة العبوس في قوله: **﴿وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ﴾**[٦]. **وأمره بأن يتصدّى للأغنياء، ويتلهى بالفقراء، والعبس في وجوه المؤمنين خلاف ما يوصف به النبيﷺ؛ لأنّه كان متعطفاً،**

---

(١) انظر: متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٢، ص٣٠.

(٢) سورة ص: ٢٧.

(٣) انظر: متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٢، ص٢٩ـ٣٠.

(٤) سورة عبس: ١.

(٥) سورة القلم: ٤.

(٦) سورة آل عمران: ١٥٩.

متحنّناً، وقد أمره الله تعالى بقوله: ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ﴾[١]» [٢].

ويستعين مفسّرنا ببعض الآيات القرآنية ليفرّق بين كلمتين متشابهتين في اللّفظ ومتغايرتين في المعنى، كما في كلمتي (الريح والرياح)، فيردف ابن شهرآشوب عدداً من النصوص القرآنية التي تفيد التمييز بين هذين اللفظين.

يقول ابن شهرآشوب: «**قال ابن عباس: لفظ الريح في الشر، ولفظ الرياح في الخير، قوله:** ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَـٰحَ ...﴾[٣]، ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ ...﴾[٤]»[٥].

وهنا لم يورد آيةً قرآنيةً ليستشهد بها على تفريقه بين المفردتين، إلاّ أنّه أشار إلى المطلب للتفريق بينهما، مستشهداً ومكتفياً بتفريق ابن عباس وإشارته إلى المعنى الثاني من اللفظين وهو لفظ (الرياح) فقد اكتفى بها لتتميم مطلبه. إلاّ أنّ هناك إشارات قرآنية فيها دلالات واضحة لمعنى (الريح)، وهو ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَفِى عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلرِّيحَ ٱلْعَقِيمَ﴾[٦]، وقوله: ﴿وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا۟ بِرِيحٍ صَرْصَرٍ﴾[٧]، وقوله: ﴿بَلْ هُوَ مَا ٱسْتَعْجَلْتُم بِهِۦ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[٨].

---

(١) سورة الأنعام: ٥٢.

(٢) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٣، ص٤٤ـ٤٥.

(٣) سورة الأعراف: ٥٧.

(٤) سورة الروم: ٤٦.

(٥) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٥، ص١٠٤.

(٦) سورة الذاريات: ٤١.

(٧) سورة الحاقة: ٦.

(٨) سورة الأحقاف: ٢٤.

وغيرها من الآيات.

كما ذكر أنّ بعض الآيات لا يمكن أن تُفسّر على عمومها؛ لوجود مخصِّص لها في آيات أخرى، أو لوجود محذور عقليّ يتنافى مع عدل الله تعالى وحكمته، كما جاء في قوله تعالى: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضۡلِلۡهُ وَمَن يَشَأۡ يَجۡعَلۡهُ عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾[1].

قال: «**لا يجوز أن يكون على عمومه؛ لأنّا قد علمنا أنّه ـ تعالى ـ لا يشاءُ أن يُضلّ الأنبياء والمؤمنين، ولا يهدي الكافرين، كما قال:** ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهۡتَدَوۡاْ زَادَهُمۡ هُدٗى﴾[2]، وقال: ﴿يَهۡدِي بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضۡوَٰنَهُۥ﴾[3]، وقال: ﴿وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَۚ﴾[4]، وقال: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾[5]؛ **وتأويل** ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضۡلِلۡهُ﴾، **أي: يخذله بأن يمنعه ألطافه، فأعرض عن الأدلّة، فيكون كالأصمّ والأعمى**»[6].

إلى هنا نكتفي من عرض الشواهد والآيات القرآنية التي أوردت لتفسير بعضها البعض، حيث اتّضح لنا أنّ حلّ إشكالية العديد من الآيات المتشابهة جاء عن طريق منهج تفسير القرآن بالقرآن، وهو ما أكثر فيه ابن شهرآشوب في تعيين مراد الآيات.

---

(١) سورة الأنعام: ٣٩.

(٢) سورة محمد: ١٧.

(٣) سورة المائدة: ١٦.

(٤) سورة إبراهيم: ٢٧.

(٥) سورة البقرة: ٢٦.

(٦) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٢، ص٩٦ـ ٩٧.

القسم الثاني: تفسير القرآن بالسنة

اعتمد الكثير من المفسّرين والباحثين في تفاسيرهم على أسلوب تفسير القرآن بالسنّة الشريفة، الذي يعتبر من أقدم المناهج في تفسير القرآن الكريم، وتعتبر الرواية من أهمّ المصادر المهمّة في تفسير القرآن، بل من أقدمها، حيث إنّ لهذا المنهج ميزة ومكانة مهمّة بين المسلمين على اختلاف مذاهبهم واتّجاهاتهم التفسيرية.

والمقصود بالسنّة عند الإمامية الإثني عشرية: (قول المعصوم، وفعله، وتقريره)، ولا فرق بين كون المعصوم النبيَّ صلى الله عليه وآله أو الأئمةَ الاثني عشر عليهم السلام[1]، وقد استدلّ ابن شهرآشوب بحديث الثقلين[2]، الذي رواه العديد من علماء الفريقين، فقال بهذا الصدد: «**وهما يترجمان عن الكتاب. والمترجم أفضل من الترجمة**»[3].

وعطفاً على ما سبق، استدلّ ابن شهرآشوب على كون العترة حجّة؛ ليأخذ برواياتهم بعد ثبوت صحّة نسبتها إليهم عليهم السلام، وقد انتهج في ذلك نهج سائر علماء الإمامية في أخْذهم عن الأئمّة عليهم السلام، والذين قيّدوا ما يُروى عنهم عليهم السلام بموافقته للكتاب، كما جاء في الحديث النبوي الشريف: «**إذا جاءكم عنّي حديث فاعرضوه على كتاب الله، فما وافقه فاقبلوه، وما خالفه فاضربوا به عرض الحائط**»[4].

---

(١) انظر: الحكيم، محمد تقي، الأصول العامّة للفقه المقارن، ص١٢٢ـ١٢٣.

(٢) قال رسول الله صلى الله عليه وآله «**إنّي تارك فيكم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي، ولن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض، فانظروا كيف تخلّفوني فيهما**»، الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي، ج٥، ص٣٢٩.

(٣) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٣، ص١٨١.

(٤) انظر: الطبرسي، الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، ج١، ص٣٩.

ثمّ إنّ المفسّرين اختلفوا في حجّية خبر الواحد – كما أشرنا سالفاً في بداية المبحث السابق – فذهب بعضهم إلى القول بحجّيته، وذهب آخرون إلى القول بعدم حجّيته.

إلاّ أنّ المتيقّن من هذه الآراء هو اتّفاقهم على قبول روايات حجّية خبر الواحد في الأحكام الشرعية، وهذا يستلزم أن يكون خبر الواحد حجّةً في تفسير آيات الأحكام الواردة في القرآن الكريم.

ولذا ارتأينا عدم الاكتفاء بالإشارة فقط لهذا المطلب المهمّ، وإنّما نبيّن هذين الرأيين بشيء من التفصيل ضمن قسمين:

القسم الأوّل: أقوال المثبتين للحجّيّة

ذهب بعض العلماء إلى ثبوت الحجية لخبر الواحد في الأمور الشرعية الفرعية ذات الأثر العملي وغيرها كالحوادث التاريخية والتكوينية، وروايات التفسير، بعد أن جعلها الشارع علماً تعبّدياً، فيكون خبر الواحد فرداً من أفراد العلم، ويترتّب عليه ما يترتّب على العلم الوجدانيّ.

قال السيّد الخوئي: «**إنّ معنى الحجية في الأمارة الناظرة إلى الواقع هو جعلها علماً تعبّدياً في حكم الشارع، فيكون الطريق المعتبر فرداً من أفراد العلم، ولكنّه فرد تعبّدي لا وجداني، فيترتّب عليه كما يترتّب على القطع من الآثار، فيصحّ الإخبار على طبقه كما يصحّ أن يخبر على طبق العلم الوجداني، ولا يكون من القول بغير علم**»[1].

واستدلّ على كلامه بالسيرة العقلائية، قائلاً:

---

(١) الخوئي، أبو القاسم، البيان في تفسير القرآن، ص٣٩٨.

«**ويدلّنا على ذلك سيرة العقلاء، فإنّهم يعاملون الطريق المعتبر معاملة العلم الوجداني من غير فرق بين الآثار، فإنّ اليد مثلاً أمارة عند العقلاء على مالكية صاحب اليد لِمَا في يده، فهم يرتبون له آثار الملكية، وهم يخبرون عن كونه مالكاً للشيء بلا نكير، ولم يثبت من الشارع ردع لهذه السيرة العقلائية**»[١].

وقد استدرك بعد ذلك واشترط أن يكون خبر الثقة – والطرق المعتبرة الأخرى – جامعاً لشرائط الحجية، وأن لا يكون مخالفاً لكتاب الله العزيز وللسنّة القطعية أو حكم العقل، ولم يفرّق بين الأخبار المتكفلّة لبيان حكم شرعي وغير الشرعية[٢].

وقال الشيخ معرفة موضّحاً شرط قبول خبر الواحد: «**احتفافه بقرائن الصدق: من وجوده في أصل معتبر، وكون الراوي معروفاً بالصدق والأمانة، وعلى الأقل غير معروف بالكذب والخيانة، وسلامة المتن واستقامته، ممّا يزيد علماً أو يزيل شكّاً، وأن لا يخالف معقولاً أو منقولاً ثابتاً في الدين والشريعة، الأمر الذي إذا توفّر في حديث أوجب الاطمئنان به وإمكان ركون النفس إليه؛ وعليه فلا يضرّه حتى الإرسال في السند إن وجدت سائر شرائط القبول**»[٣].

القسم الثاني: الرافضين لحجيّة خبر الواحد في التفسير

أشكل الرافضون لحجّية خبر الواحد – في باب التفسير وغيره من الأدلّة الظنّية – أنّه لا يترتّب على إخباره عن الواقع آثار عملية كما تترتّب على القطع، إلاّ إذا كان مؤدّى الخبر حكماً شرعياً أو موضوعاً لحكم شرعيّ، وهذا الشرط

---

(١) المصدر السابق: ص٣٩٩.

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) التفسير والمفسّرون في ثوبه القشيب، ج٢، ص٥٥٦.

مفقود في خبر الواحد الذي يروي عن المعصومين عليهم السلام في التفسير. وبعبارة أخرى: ضرورة كون المخُبر به ذا أثر شرعيّ حتى يشمله دليل الحجّية التعبديّة[١].

وقد ذهب إلى هذا الرأي الشيخ الطوسيّ في (التبيان) قائلاً: «ولا يجوز لأحد أن يقلّد أحداً منهم - من المفسّرين القدامى والمتأخّرين - بل ينبغي أن يرجع إلى الأدلّة الصحيحة: إمّا العقلية، أو النقلية، من إجماع عليه، أو نقل متواتر، عمّن يجب اتباع قوله، ولا يُقبل في ذلك خبر واحد، خاصة إذا كان ممّا طريقه العلم، ومتى كان التأويل يحتاج إلى شاهد من اللّغة فلا يقبل من الشاهد إلاّ ما كان معلوماً بين أهل اللّغة، شائعاً بينهم. وأمّا طريقة الآحاد من الروايات الشاردة والألفاظ النادرة، فإنّه لا يقطع بذلك، ولا يجعل شاهداً على كتاب الله، وينبغي أن يتوقّف فيه»[٢].

وذهب إلى هذا الرأي السيّد الطباطبائي، فقد صرّح في أكثر من موضع بعدم قبوله لحجّية خبر الواحد في التفسير، قائلاً: «**والذي استقرّ عليه النظر اليوم في المسألة، أنّ الخبر إن كان متواتراً أو محفوفاً بقرنية قطعية فلا ريب في حجّيتها، وأمّا غير ذلك فلا حجية فيه إلاّ الأخبار الواردة في الأحكام الشرعية الفرعية إذا كان الخبر موثوق الصدور بالظنّ النوعي، فإنّ لها حجية؛ وذلك أنّ الحجة الشرعية من الاعتبارات العقلائية، فتتبع وجود أثر شرعيّ في المورد يقبل الجعل والاعتبار الشرعي والقضايا التاريخية والأمور الاعتقادية، لا معنى لجعل الحجّية فيها لعدم أثر**

(١) انظر: الميزان في تفسير القرآن، ج١٠، ص٣٥١.

(٢) التبيان في تفسير القرآن، ج١، ص٦-٧.

شرعيّ، ولا معنى لحكم الشارع بكون غير العلم علماً وتعبير الناس بذلك...»[١].

أمّا ابن شهرآشوب فقد استشفينا رأيه بالمنع من العمل بخبر الواحد من بعض الآيات والشواهد القرآنية، مستدلاً بالنهي عن العمل بالظنّ في قوله تعالى: ﴿**وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ**﴾[٢].

قال ابن شهرآشوب: «**يدلّ على فساد العمل بخبر الواحد؛ لأنّ العامل به في الشرع يكون عاملاً على الظنّ من غير علم بصدق الراوي، فوجب أن يكون داخلاً تحت النهي**».

واستدلّ بقوله تعالى: ﴿**وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌ**﴾[٣] قائلاً: «**يدلّ على أنّه لا يجوز العمل بالقياس، وبالخبر الواحد؛ لأنّهما لا يوجبان العلم، وقد نهى الله تعالى أن يتّبع الإنسان ما لا يعلمه**»[٤].

وقد استعان بعدّة مواضع في متشابه القرآن بالروايات والأحاديث لتأويل المتشابه منها، وشرحها، أو لتوضيح مفهوم معيّن.

إلاّ أنّ اعتماده هذه الروايات والأحاديث، جاء بناءً على تعويله على الأخبار المتواترة المفيدة للعلم والمحفوفة بالقرائن القطعية التي لا تخالف القرآن والعقل.

لهذا نجد كتاب متشابه القرآن والمختلف فيه، يتضمّن عدداً لا بأس به من الروايات والأخبار عن النبي صلى الله عليه وآله والأئمة من أهل البيت عليهم السلام استعان بها المؤلّف

---

(١) الميزان في تفسير القرآن، ج١٠، ص٣٥١، وج٩، ص٢١١.

(٢) سورة البقرة: ١٦٩.

(٣) سورة الإسراء: ٣٦.

(٤) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٤، ص١١١.

في تفسيره وتأويله، فتارةً يستدلّ بالرواية دون أدنى رأي أو قول، وأخرى يسوق الرواية كمؤيّد وشاهد لاستدلاله أو لتعضيد ما يذهب إليه، وقد عوّل في تفسيره على روايات أهل البيت عليهم السلام كثيراً، كما نقل من أحاديث العامّة، خصوصاً في مقام الاحتجاج، وإليك بعض التطبيقات لتفسير القرآن بالسنّة عند ابن شهرآشوب تؤيّد ما ذكرناه.

ففي تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَىٰ﴾[1]، قال: «**سأل عمرو بن عبيد الباقر عليه السلام فقال: غضب الله، عقابه يا عمرو، ومن ظنّ أنّ الله يُغيِّرُهُ شيء فقد كفر، إنّما يغضَبُ المخلوق الذي يأتيه الشيء ويستنفره ويغيّرهُ عن الحال التي هو عليها إلى غيرها، فمَن زعم أنّ الله يغيّره الغضب والرضاء ويزول من هذا إلى هذا، فقد وصفه بصفة المخلوق. وسُئل الصادق عليه السلام: هل لله رضا وسخط؟ فقال عليه السلام: نعم، ولكنّ ذلك ممّا يوجد من المخلوقين، غضب الله عقابه، ورضاه ثوابه**»[2].

وقد استدلّ ابن شهرآشوب على معرفه الله تعالى بجواب النبي صلى الله عليه وآله عن سؤال سأله بعضهم، ففي تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ﴾[3] قال:

«**وقيل للنبي صلى الله عليه وآله: بمَ عرفت ربّك؟ قال: بما عرّفني ربّي، قيل: وكيف عرّفك؟ قال: لا تشبهه صورة، ولا يُحسُّ بالحواس، ولا يُقاس بقياس الناس.**

وقال عليه السلام لآخر: بالنوم مرّة، وباليقظة أخرى، فلو لا مدبّر وصانع يأتي

---

(١) سورة طه: ٨١.

(٢) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج١، ص٣٤١.

(٣) سورة الذاريات: ٢١.

بأحدهما مرة، وبالآخر أخرى، لبقيتُ على صفة واحدة، فلمّا رأيتُ زوال الصفة الأوّلى، وحدوث الصفة الأخرى، عرفت أنّه لأجل مدبّر صانع فعله.

وقالصلى الله عليه وآله **لآخر: «بفسخ العزائم، وحلِّ العقود»، وقال**صلى الله عليه وآله**: اعرفوا الله بالله، أي: بنصب أدلّته على نفسه»**(١).

وفي قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾(٢).

قال ابن شهرآشوب: «**سُئل أمير المؤمنين**عليه السلام**: أين كان قبل خلق السموات والأرض؟**

فقالعليه السلام**: أين سؤال عن وكان، وكان الله ولا مكان، فلمّا خلق المكان لم يتغيّر عمّا كان.**

وسأل نافع المقرئُ الباقرعليه السلام**: أخبرني متى كان الله؟**

فرفععليه السلام **رأسه إليه وقال له: يا نافع، أخبرني متى لم يكن حتى أُخبرك متى كان؟**

وسأل أمير المؤمنين حبرٌ: متى كان ربّك؟

فقال: ثكلتك أمّك! متى لم يكن حتى يُقال: متى؟ كان ربّي قبلَ القبلِ بلا قبل، ويكون بعدَ البعدِ بلا بعدٍ، ولا غاية، ولا منتهى لغايته، انقطعت الغايات عنه، فهو منتهى كل غاية»(٣).

واستدلّ أيضاً بروايات النبي**صلى الله عليه وآله** وأهل البيت**عليهم السلام** في تفسير آيات الأحكام؛ لتعضيد ما يذهب إليه من رأي، وقد برهن على قبول شهادة المسلمين على أنفسهم

---

(١) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج١، ص١٩٥ ـ ١٩٦.

(٢) سورة الحديد: ٣.

(٣) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج١، ص٢٣٢ـ٢٣٣.

وغيرهم من الأديان بقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ ..﴾[١].

فقال: «**يدلّ على أنّه تقبل شهادة اليهود على اليهود، وشهادة النصارى على النصارى، وإذا اختلف ملّتهم لم تُقبل؛ لأنّ الله ـ تعالى ـ أمر بالتبيين والتثبّت في نبأ الفاسق، والكافر فاسق. وقوله**ﷺ: **لا تُقبل شهادة أهل دين على غير دينهم إلاّ المسلمين، فإنّهم عدول على أنفسهم وعلى غيرهم**»[٢].

كما واعتمد على عدم جواز قتل المسلم بكافر على رواية النبيﷺ، فعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَن يَجۡعَلَ ٱللَّهُ لِلۡكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ سَبِيلٗا﴾[٣]، قال: «**فيه دليل على أنّه لا يُقتل المسلم بالكافر، وقوله**ﷺ: **لا يُقتل مسلمٌ بكافر، ولا ذو عهدٍ في عهده**»[٤].

وفي تفسيره للآية المباركة: ﴿وَلَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٞ فِيمَآ أَخۡطَأۡتُم بِهِۦ﴾[٥]، استند إليها على عدم وجوب الكفّارة على مَن وطأ ناسياً في الحج وعدم فساد حجّه، بقوله**ﷺ**: «**رُفع عن أمّتي الخطأ، والنسيان، وما استكرهوا عليه**»[٦].

وعوّل أيضاً على ما رواه أبو عبيدة القاسم بن سلام في كتاب (الأشربة) على حرمة الشراب المتّخذ من القمح والشعير، واستدلّ بها في تفسير قوله تعالى:

---

(١) سورة الحجرات: ٦.

(٢) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٤، ص٣٥٥.

(٣) سورة النساء: ١٤١.

(٤) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٤، ص ٣٤٧.

(٥) سورة الأحزاب: ٥.

(٦) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٤، ص ٢١٤.

﴿إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾[١].

قال: «**إنّ قوماً من أهل اليمن قالوا: يا رسول الله، إنّ لنا شراباً نتّخذه من القمح والشعير،**

فقال: الغُبيراء؟ قالوا: نعم، قال: لا تطعموها... قالوا: فإنّهم لا يدعونها، فقالصلى الله عليه وآله**: مَن لم يتركها فاضربوا عنقه**»[٢].

كما نقل من حديث العامّة في عدّة مواضع من تفسيره، سيما في مقام الاحتجاج، منها في تفسير قوله تعالى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾[٣]، قال: «**فسّر على الطهر، الذي لا جماع فيه. وروى الشافعي، وأحمد، وأبو يعلى في مسانيدهم، وأبو داود، وابن ماجه في سننهما، والثعلبي في الكشف، والغزالي في الإحياء: أنّ ابن عمر طلّق امرأته ثلاثاً وهي حائض، فأمره النبي أن يراجعها، وأمره إن أراد طلاقها فليطلّقها للسُّنة**»[٤].

وأمّا في مقام الاحتجاج، فقد أورد ابن شهرآشوب أحاديث كثيرة عن أهل العامّة، نكتفي بعرض نموذجٍ منها:

ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلسَّـٰبِقُونَ * أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾[٥]، أنّ أمير المؤمنين عليّاً عليه السلام أول مَن آمن برسول الله صلى الله عليه وآله والسابق إلى الإسلام، وقد أيّد هذا

---

(١) سورة النساء: ٣١.

(٢) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٤، ص٣١٣ ـ ٣١٤.

(٣) سورة الطلاق: ١.

(٤) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٤، ص٢٦٢.

(٥) سورة الواقعة: ١٠ ـ ١١.

القول من خلال الاستشهاد بأحاديث وروايات العامّة، فقال:

«**تفسير ابن عباس، ومجاهد، وقتادة، والضحاك، والسدي، وعطاء، الخراساني، ويوسف القطّان، ووكيع، والقاضي، والثعلبي، والواقدي، وتاريخ الطبري، والنسائي و...: إنّ عليّاً عليه السلام السابق إلى الإسلام.**

رووا ذلك عن ابن عباس، وأبي ذر، وسلمان، والمقداد، وعمار، وزيد بن صوحان، و...»[1].

ومن جملة استدلالاته بروايات النبي صلى الله عليه وآله وأهل بيته عليهم السلام ما جاء في بيان معاني القدر والردّ على المجبّرة، استشهاده بآيات قرآنية بيّن فيها معاني القدر، ثمّ أورد عدّة أحاديث وروايات، قوّى وأعضد فيها برهانَه، ففي تفسيره لقوله تعالى: ﴿لِّيَقْضِيَ ٱللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا﴾[2]، ذكر أن معنى قضاء الله بمعنى: يقدّر، مستدلًّا بأقوال الرسول صلى الله عليه وآله قائلاً: «النبي صلى الله عليه وآله يقول تعالى: مَن لم يرضَ بقضائي، ولم يشكر نعمائي، ولم يصبر على بلائي، فليتّخذ ربّاً سوائي. وفي حديث آخر: سيكون في آخر هذه الأمّة قوم يعملون بالمعاصي، ثمّ يقولون: هذه من الله قضاءً وقدراً، فإذا لقيتموهم فأعلِموهم أنّي منهم بريء».

واستشهد أيضاً بحديث عن الإمام الصادق عليه السلام حول معنى الآية فقال: «**زرارة بن أعين: قال الصادق: إذا كان يوم القيامة وجمع الله الخلائق، سألهم عمّا عهد إليهم، ولم يسألهم عمّا قضى عليهم**»[3].

---

(١) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٣، ص٥١٧ـ١١٩.

(٢) سورة الأنفال: ٤٢، ٤٤.

(٣) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٢ ص٢٨٤.

وهناك روايات وأحاديث كثيرة أوردها ونقلها ابن شهرآشوب في بيانه وتأويله للآيات المتشابهة، نكتفي بهذا المقدار الذي عرضناه؛ ليكون صورة واضحة في معالم منهجه التفسيريّ.

الجانب العقليّ في تفسير متشابه القرآن

إنّ معرفة الطرق والأساليب التي يتّبعها المفسّر لبيان المعنى المراد من النصّ القرآنيّ تُسهم مساهمة فعّالة في إيضاح منهجه المتّبع في التفسير و استنطاقه لآيات القرآن الكريم، وإزالة الإبهام والغموض عن الآيات المتشابهة لعامّة الناس، وهذا ما جاء في مقدّمة مفسّرنا بوضوح، معطياً لنا ضابطة عامّة وصريحة لمنهجه في تأويل الآيات المتشابهة أو التي يكتنفها غموض، مبيناً ذلك من خلال تعريفه للمتشابه في القرآن وكيفية التخلّص منه، فقال: «**ويتخلّص منها إمّا بموضوع اللّغة، أو بمقتضى العقل، أو بموجب الشرع**»[1].

وقد بيّنا في البحوث السابقة منهجيّة مفسّرنا واعتماده على الجانب الأثري في التفسير، موضحاً طريقته في تفسير القرآن بالقرآن، وتفسير القرآن بالسنّة، أمّا في هذا المبحث فسوف نسلّط الضوء على منهج مفسّرنا واعتماده على الجانب العقلي في تعامله مع النصّ القرآنيّ؛ لمعرفة معانيه باعتبار أنّ العقل أحد الأدوات التي يعتمدها المفسّر في استنطاق النص القرآنيّ وإزالة الغموض، وهذا ما أشار إليه المصنّف في مقدّمة كتابه بشكل واضح وجليّ.

وبناءً على ما سبق، نرى تأكيداً من قِبل (ابن شهرآشوب) على أهمّية التفكر،

---

(١) المصدر نفسه، ج١، ص٤٨.

وإعمال النظر في فهْم النصوص القرآنية واستعمال العقل في معرفة آيات الله وأحكامه، وقد تضمّن تفسير (متشابه القرآن والمختلف فيه) العديد من الإشارات التي تنمّ عن المنهجية العقلية المتّبعة عند ابن شهرآشوب في تصدّيه لتفسير وتأويل آيات الكتاب العزيز، والتي نلخصها بما يلي:

١. موقفه من النّظر والاستدلال في آيات الله

تبنّى ابن شهرآشوب موقفاً مؤيّداً لاستخدام العقل والنظر، وقد استدل بالقرآن على صحّة رأيه القائل بضرورة النظر وإعمال العقل، فاستدلّ بعدّة شواهد قرآنية تحثّ على النظر في طريق معرفة الله، كما في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ﴾[١]، ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾[٢]، ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾[٣]، ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[٤][٥]. وغيرها من الآيات التي تأمر الإنسان بالتدبّر والنظر لمعرفة الخالق عن طريق التفكّر وإعمال العقل لإثبات وجوده وإتقانه بخلق العالم.

وفي تفسيره لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن الْقُرُونِ﴾[٦].

قال ابن شهرآشوب: «**قال ذلك لقومٍ، كانوا غير مقرّين بما أخبروا به من شأن الأمم قبلهم؛ لأنّ الكثير منهم كان مقرّاً بذلك، ومَن كان منكراً منهم فإنّه**

---

(١) سورة الغاشية: ١٧.

(٢) سورة القصص: ٧٢، سورة الزخرف: ٥١. سورة الذاريات: ٢١.

(٣) سورة يونس: ٣. وفي مواضع أخرى من القرآن الكريم.

(٤) سورة الرعد: ٤.

(٥) انظر: متشابه القرآن والمختلف فيه، ج١، ص١٨٥.

(٦) سورة الأنعام: ٦.

دُعِيَ ـ بهذه الآية ـ إلى النظر والتدبّر؛ ليعرف بذلك ما عرفه غيره»[١].

٢. رفضه للفكرة القائلة بأنّ المعارف ضرورية

استدلّ ابن شهرآشوب بأسلوب عقليّ متين ردّاً على القائلين بأنّ المعارف ضرورية، وفنّد مزاعمهم، وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَهُمْ فِي رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ﴾[٢].

فقال في معرض تفسيره لهذه الآية: «**يدلّ على بطلان قول مَن يقول: إنّ المعارف ضرورية؛ لأنّه تعالى أخبر أنّهم في شكّهم يتردّدون، وهذه صفة الشاكّ المتحيّر في دينه، الذي ليس على بصيرةٍ من أمره**»[٣].

هذا، وقد ردّ ابن شهرآشوب على القائلين بأنّ المعارف ضرورية عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾[٤]. فقال: «**في الآية دلالة على أنّ المعارف ليست ضرورية، لمّا حسبوا غير ذلك؛ لأنّ الضروريات لا شك فيها**»[٥].

واستدلّ أيضاً على أنّ معرفة الله مكتسبة وليست ضرورية، بقوله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلّا اللهُ﴾[٦] قال: «**دالّة على أنّ معرفه الله باكتساب؛ لأنّها لو كانت ضرورية لَمَا أمر بها**»[٧].

---

(١) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج١، ص١٨٨.

(٢) سورة التوبة: ٤٥.

(٣) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج١، ص١٨٢.

(٤) سورة الكهف: ١٠٤.

(٥) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج١، ص١٨٤.

(٦) سورة محمد: ١٩.

(٧) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج١، ص١٨٤.

٣. رفضه التقليد في أصول الدين

رفض ابن شهرآشوب التقليد في الأمور الاعتقادية كسائر أتباع المذهب الإمامي القائل بعدم صحّة الاعتقاد المبنيّ على التقليد والاتّكال على تقليد المربّين أو الآباء.

قال الشيخ المظفّر: «**بل يجب على الإنسان بحسب الفطرة العقلية المؤيَّدة بالنصوص القرآنية أن يفحص ويتأمّل وينظر ويتدبّر في أصول اعتقاداته المسمّاة بأصول الدين التي أهمّها: التوحيد والنبوّة والإمامة والمعاد، ومَن قلّد آباءه أو نحوهم في اعتقاد هذه الأصول فقد ارتكب شططاً وزاغ عن الصراط المستقيم، ولا يكون معذوراً أبداً**»[1].

وقال الشيخ الطوسيّ في هذا الصدد:

«**والتقليد قبيح بموجب العقل؛ لأنّه لو كان جائزاً للزم فيه أن يكون الحق في الشيء ونقيضه، فيكون عابد الوثن يقلّد أسلافه، وكذلك يقلّد أسلافه اليهوديّ والنصرانيّ والمجوسيّ، وكلّ فريق يعتقد أنّ الآخر على خطأ وضلال، وهذا باطل بلا خلاف**»[2].

وجرى على هذا المنهج الشيخ ابن شهرآشوب، وذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ۗ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ * وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا

(١) المظفّر، محمد رضا، عقائد الإمامية، ص٣١ـ٣٢.

(٢) الطوسيّ، محمد بن الحسن، التبيان في تفسير القرآن، ج٩، ص١٩٢.

﴿دُعَآءً وَنِدَآءً صُمٌّ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾[١]. فأردف قائلاً: «إنّ الله ذمّهم على تقليد آبائهم، ووبّخهم على ذلك، ولو جاز التقليد لم يتوجّه إليهم توبيخ ولا لوم»[٢].

واستشهد أيضاً على صحّة الاستدلال في أصول الدين بقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾[٣]، فقال:

«هذه الآية تدلّ على على أربعة أشياء: أحدها: على بطلان التقليد، وصحّة الاستدلال في أصول الدين؛ لأنّه حثّ ودعا إلى التدبّر، وذلك لا يكون إلاّ بالفكر والنظر.

والثاني: يدلّ على فساد مذهب الجبرية والحشوية: إنّ القرآن لا يُفهم معناه إلاّ بتفسير الرسول صلى الله عليه وآله لأنّه ـ تعالى ـ حثّ على تدبّره، ليعملوا به»[٤].

٤. موقفه من عقائد الإمامية وانتصاره لها

استطاع ابن شهرآشوب أن يدعم مذهبه الإماميّ بكلّ ما أوتي من قوّةٍ وقدرة علمية ومنهج عقليّ رصين، مستفيداً من آيات الكتاب العزيز لبيان صواب وجهات النظر التي يؤمن بها الإمامية في التوحيد والعدل والنبوة والإمامة والمعاد، وكلّ ما يتّصل بها من فروع ومسائل كالتقية وعصمة النبي والإمام والمتعة، وكذلك مسألة خلْق القرآن وغيرها، وقد دافع ابن شهرآشوب دفاعاً متّسماً بالحماس والقناعة الثابتة، وردّ كلّ الإشكالات والأقوال التي كانت تُثار حول تلك المسائل، فأعطى كلّ موضوع من موضوعات العقائد لدى

---

(١) سورة البقرة: ١٧٠ـ١٧١.

(٢) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج١، ص١٩٣.

(٣) سورة النساء: ٨٢.

(٤) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٢، ص٢٦٦ـ٢٦٧.

الإمامية ما يستحقّه من الحديث، وكانت النزعة العقلية بارزة إلى حدٍّ كبير في كلّ ما تحدّث به.

ففي مسألة وحدانية الله، أكّد ابن شهرآشوب هذا المعنى عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوٓاْ ءَالِهَةً مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ هُمۡ يُنشِرُونَ * لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[1]. فقال:

«معنى ذلك أنّه لو صحَّ إلهان أو آلهة لصحّ - بينهما - التمانع، فكان يؤدّي ذلك إذا أراد أحدهما فعلاً، وأراد الآخر ضدّه، إما أن يقع مرادهما، فيؤدّي إلى اجتماع الضدّين، أو لا يقع مرادهما، فينتقض كونهما قادرين. أو يقع مراد أحدهما، فيؤدّي إلى كون الآخر غير قادر، وكل ذلك فاسد»[2].

وعلى هذا، فإنّ الله تعالى واحد في الإلهية والأزلية، لا يشبهه شيء، ولا يجوز أن يماثله شيء، وإنّه فرد في المعبودية لا ثاني له فيها على الوجوه كلّها والأسباب، وعلى هذا إجماع أهل التوحيد إلاّ مَن شذّ من أهل التشبيه، فإنّهم أطلقوا ألفاظه وخالفوا في معناه[3].

خلق القرآن

يعتقد الإمامية بفكرة خلق القرآن وحدوثه، وهم بذلك يقصدون الألفاظ والحروف المقروءة التي تضمّنها كتاب الله تعالى المنزل على رسوله ﷺ، وإلى هذا المعنى أشار السيّد الطباطبائي بقوله:

---

(١) سورة الأنبياء: ٢١ـ٢٢.

(٢) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج١، ص٤٠٢.

(٣) انظر: المفيد، محمد بن النعمان، أوائل المقالات، ص٥١.

«إن أُريد به هذه الآيات التي نتلوها بما أنّها كلام دالّ على معانٍ ذهنية نظير سائر الكلام ليس بحسب الحقيقة لا حادثاً ولا قديماً، نعم، هو متّصف بالحدوث، بحدوث الأصوات التي هي معنونة بعنوان الكلام والقرآن، وإن أُريد به ما في علم الله من معانيها الحقّة كان كعلمه تعالى بكلّ شيء حق قديماً بقدمه، فالقرآن قديم، أي: علمه تعالى به قديم»[١].

وقد ذهب ابن شهرآشوب إلى هذا الرأي كغيره من علماء الإمامية، ودافع عنها مستدلاً عليها بعدّة من النصوص القرآنية، منها:

تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ مُحْدَثٍ﴾[٢]. والذكر: هو القرآن، قوله في عقبه ﴿إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ﴾، وقوله: ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ﴾[٣]، وقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾[٤]. والمنزّل المحفوظ لا يكون إلاّ محدثاً؛ لأنّ القديم لا يُنزَل، ولا يحتاج إلى حفظه[٥].

ونجده في موضع آخر عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾[٦] يقول:

«فيه دليل على أنّ القرآن غير الله، وأنّ الله هو المحدِث له، والقادر عليه؛ لأنّ ما كان بعضه جزءاً من بعض، فهو غير الله لا محالة.

---

(١) الطباطبائي، محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، ج١٤، ص٢٥٠.

(٢) سورة الأنبياء: ٢.

(٣) سورة الأنبياء: ٥٠.

(٤) سورة الحجر: ٩.

(٥) انظر: متشابه القرآن والمختلف فيه، ج١، ص٢٤٠.

(٦) سورة البقرة: ١٠٦.

وفيه دليل على أنّ الله قادر عليه، وما كان داخلاً تحت القدرة فهو فعل، والفعل لا يكون إلاّ محدَثاً، وأنّه لو كان قديماً لَمَا صحّ وجود النسْخ فيه؛ لأنّه إذا كان الجميع حاصلاً فيما لم يزل، فليس بعضه بأن يكون ناسخاً والآخر منسوخاً بأولى من العكس»[1].

العدل

وهو الأصل الثاني من أصول الدين عند الشيعة الإمامية الذين يعتقدون: «إنّ من صفاته تعالى الثبوتية الكمالية أنّه عادل غير ظالم، فلا يجور في قضائه ولا يحيف في حكمه، يثيب المطيعين، وله أن يجازي العاصين، ولا يكلّف عباده ما لا يطيقون، ولا يعاقبهم زيادة على ما يستحقّون، وإنّه سبحانه لا يترك الحسن عند المزاحمة ولا يفعل القبيح... وبذلك نحكم أنّه منزّه عن الظلم وفعل ما هو قبيح»[2].

وقد تعرّض ابن شهرآشوب إلى جملة من المسائل التي تتّصل بالعدل، وطرح رأيه فيها، وناقش آراء مَن يختلف معهم، فكتب مقدّمة طويلة ينقض فيها مذهب الجبر ويبطله، مستدلاً بجملة من الآيات القرآنية، فنّد فيها مزاعمهم وآراءهم الباطلة[3].

وهنا نتعرّض لبعض المسائل التي طرحها ابن شهرآشوب ونقْضه على المجبّرة في مسألة نفْي الظلم عن الله تعالى، فقال في تفسير قوله تعالى: ﴿**وَمَا اللهُ يُرِيدُ ظُلْماً لِلْعَالَمِينَ**﴾[4]: «**ردّ على المجبّرة؛ لأنّه لو أراد ظلم بعضهم لبعض، لكان**

(١) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج١، ص٢٤٩ـ٢٥٠.

(٢) المظفّر، محمد رضا، عقائد الإمامية، ص٤٠ وما بعدها.

(٣) انظر: متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٢، ص٨ـ٢٣.

(٤) سورة آل عمران: ١٠٨.

قد أراد ظلمهم، وكذلك لو أراد ظلم الإنسان لغيره، لجاز أن يريد أن يظلمه هو؛ لأنّه لا يفعل ما لا يُريده»[١].

أمّا بالنسبة إلى مسألة أفعال العباد، فقد اختلفت المدارس الإسلامية في آرائها حول مفهوم حريّة الإنسان وإرادته، فذهب بعض إلى الرأي القائل بأنّه مجبور ومسيّر، وأخرى قالت بأنّ الإنسان مفوّض إليه فعله، فهو يفعل ما يحلو له كما لو لم تكن هناك إرادةٌ إلهيةٌ تتصرّف في هذا الوجود.

وهنا تصدّى الأئمّة عليهم السلام لتلك الآراء الفاسدة حينما جاء موقف الإمامية على لسان الإمام جعفر الصادق عليه السلام، حيث قال: «**لا جبر ولا تفويض، ولكن أمر بين أمرين**»[٢].

وهذا دليل واضح على أنّ مدرسة الإمامية تمثّل الخطّ الاعتداليّ والوسطيّ بين المدارس الإسلامية الأخرى؛ وذلك لاعتمادهم على المرجعية العلمية المتمثّلة برسول صلى الله عليه وآله وأهل بيته عليهم السلام.

وقد دافع ابن شهرآشوب عن الرأي الذي تبنّته المدرسة الإمامية في هذا المجال، وطرح رأيه في أكثر من موقف، كما ناقش المجبّرة كثيراً في هذا الباب، مفنّداً آراءهم، ومستدلاً بعشرات الآيات القرآنية.

فقال في تفسير قوله تعالى: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ﴾[٣]:

---

(١) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٢ ص٢٧٤.

(٢) الصدوق، محمد بن علي، الهداية، ص ١٨، الكليني، محمد بن يعقوب، الأصول من الكافي، ج١، ص١٦١، المجلسي، بحار الأنوار، ج٤، ص١٩٧.

(٣) سورة الرعد: ١٦.

«هذه الآية وردت حجّة على الكفّار، ولو كان المراد ما قالت المجبّرة، لكان فيها حجّة على الله؛ لأنّه إذا كان الخالق لعبادتهم الأصنام هو الله، فلا يلحقهم اللوم، بل يكون لهم أن يقولوا: إنّك خلقتَ فينا ذلك، فَلِمَ توبّخنا بفعلك»[1]؟

وقد تبيّن في هذه المسألة أنّ العبد مخيّر في أفعاله وليس مجبراً، ويستحقّ على ما يفعله ثواباً وعقاباً في الآخرة، وأنّ الله تعالى منزّه أن يضاف إليه شرّ وظلم وفعل؛ لأنّه تعالى لو خَلَق الظلم كان ظالماً، كما لو خلق العدل كان عادلاً.

النبوة

وهي الأصل الثالث من أصول الدين عند الشيعة الإمامية، وعقيدتهم فيها هي:

«إنّ النبوة وظيفة إلهية وسفارة ربّانية، يجعلها الله تعالى لَمن ينتجبه ويختاره من عباده الصالحين وأوليائه الكاملين في إنسانيّتهم، فيرسلهم إلى سائر الناس لغاية إرشادهم إلى ما فيه منافعهم ومصالحهم في الدنيا والآخرة، ولغرض تنزيههم وتزكيتهم من درن مساوئ الأخلاق ومفاسد العادات، وتعليمهم الحكمة والمعرفة، وبيان طرق السعادة والخير لتبلغ الإنسانية كمالها اللائق بها، فترتفع إلى درجاتها الرفيعة في الدارين... كما وإنّ الله تعالى لم يجعل للناس حقّ تعيين النبيّ أو ترشيحه أو انتخابه، وليس لهم الخيرة في ذلك، بل أمر كلّ ذلك بيده تعالى، وليس لهم أن يتحكّموا فيمَن يرسله هادياً ومبشّراً ونذيراً، ولا أن يتحكّموا فيما جاء به من أحكامٍ وسُننٍ وشريعةٍ»[2].

---

(١) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٢، ص٢٠٣.

(٢) المظفّر، محمد رضا، عقائد الإمامية، ص٤٨.

ويعتقد الإمامية: «**أنّ قاعدة اللطف توجب أن يبعث الخالق اللطيف بعبادة رسلَه لهداية البشر وأداء الرسالة الإصلاحية، وليكونوا سفراء الله وخلفاءه**»[١]. وقد خالفوا بذلك الأشاعرة القائلين بأنّ انبعاث الرسل من القضايا الجائزة لا الواجبة ولا المستحيلة[٢]. كما ويعتقد الإمامية بوجوب عصمة الأنبياء عليهم السلام، ويستدلّون على وجوبها بقولهم: إنّ جميع الأنبياء معصومون من الكبائر قبل النبوّة وبعدها وما يستخفّ فاعله من الصغائر كلّها، وأمّا ما كان من صغير لا يستخفّ فاعله فجائز وقوعه منهم وعلى غير تعمّد وممتنع منهم بعدها على كلّ حال[٣].

ويذهب الإمامية إلى أكثر من ذلك، حيث يعتقدون بعصمة الأنبياء حتى قبل بعثتهم، وإلى هذا المعنى أشار السيّد المرتضى مبيّناً وجه الخلاف بين الإمامية وغيرهم من المذاهب الإسلامية، فيقول:

«**اختلف الناس في الأنبياء عليهم السلام، فقالت الشيعة الإمامية: لا يجوز عليهم شيء من المعاصي والذنوب كبيراً كان أو صغيراً، لا قبل النبوّة ولا بعدها، ويقولون في الأئمة مثل ذلك، وجوّز أصحاب الحديث والحشوية على الأنبياء الكبائر قبل النبوّة، ومنهم مَن جوّزها كذلك في حال النبوة بشرط الاستسرار دون الإعلان، ومنهم مَن جوّزها على الأحوال كلّها، ومنعت المعتزلة من وقوع الكبائر والصغائر المستخفّة من الأنبياء عليهم السلام قبل النبوّة وفي حالها، وجوّزت في الحالين**

(١) المصدر السابق.

(٢) انظر: الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم، الملل والنحل، ج١، ص١٠٢.

(٣) انظر: المفيد، محمد بن النعمان، أوائل المقالات، ص٦٢.

وقوع ما لا يستخفّ من الصغائر»[١].

وعلى غرار موقف الإمامية، أثبت ابن شهرآشوب في (متشابه القرآن) عصمة الأنبياء جميعاً دون استثناء، ففي تفسيره لقوله تعالى: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمۡ﴾[٢] يقول: «**هذا ليس يقتضي وقوع معصية، ولا غفران عقاب، بل القصد التعظيم والملاطفة في الخطاب، كما تقول: أرأيت ـ رحمك الله ـ.**

وقد بدأ بالعفو قبل العتاب «لم أذنت لهم»: ظاهره الاستفهام، والمراد التقرير، ولا يحمل على العتاب؛ لأنّا نقول لغيرنا: لِمَ فعلتَ كذا؟ في حال استفهام أو تقرير»[٣].

وبنفس هذه الروح دافع عن عصمة آدم عليه السلام وهو يفسّر قوله تعالى: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ﴾[٤] فقال:

«**المعصية: مخالفة الأمر، والأمر من الله - تعالى - يقع بين الواجب والمندوب، يُقال: أمرتُ فلاناً بكذا، وكذا من الخير فعصاني، سواءً كان ما أمر به واجباً أو مندوباً، وترك النفل غير قبيح**»[٥].

وظلّ ابن شهرآشوب مواظباً على هذا النهج في دفاعه عن بقيّة الأنبياء، معتقداً بعصمتهم عن الذنب والخطأ، مؤوّلاً الآيات المتشابهة التي توهم أذهان الناس على خلاف عصمة الأنبياء، ومزيلاً بذلك الغموض والالتباس عنها.

---

(١) المرتضى، علي بن الحسين، تنزيه الأنبياء، ص١٥و١٦.

(٢) سورة التوبة: ٤٢.

(٣) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٣، ص٢١.

(٤) سورة طه: ١٢١.

(٥) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٢، ص٣٤٤.

الإمامة

وهي الأصل الرابع من أصول الدين عند الشيعة الإمامية، الـذين قـالوا إنّ الإيمان لا يتمّ إلاّ بالاعتقاد بها، ولا يجوز فيها تقليد الآباء والأهل والمـربّين مهـما عظموا وكبروا، بل يجب النظر في التوحيد والنبوّة، وإنّها كـالنبوّة لطـفٌ مـن الله تعالى، ويعتقدون أيضاً أنّ الإمـام كـالنبيّ يجـب أن يكـون معصـوماً مـن جميـع الرذائل والفواحش ما ظهر منهـا ومـا بطـن[١]، والـدليل الـذي اقتضى عصـمة الأنبياء هو نفسه يقتضي الاعتقاد بعصمة الأئمّة[٢].

واتّفقت الإمامية على أنّ الإمامة لا تثبت إلاّ بوجود النصّ من الله تعالى على لسان النبيّ ﷺ للإمام، أو بـنصّ مـن النبـيّ أو بـنصّ مـن الإمـام السـابق عـلى اللاحق، والإمامة عندهم ليست بالاختيار والانتخاب، وهذا المعنى أشـار إليـه الشيخ المفيد حين قال:

«**واتفقت الإمامية على أنّ الإمامـة لا تثبـت مـع عـدم المعجـز لصـاحبها إلاّ بالنصّ على عينـه والتوقيـف، وأجمعـت المعتزلـة والخـوارج والزيديـة والمرجئـة والمتسمّون بأصحاب الحديث على خلاف ذلك، وأجازوا الإمامة في مَن لا معجز له ولا نصّ عليه ولا توقيف**»[٣].

ويرى الإماميّون أنّ الإمامة منصب إلهي سنّه الله للبشر كما سنَّ النبـوة، وأنّ الفرق بين المنصبين هو: أنّ الإمام لا يُوحى إليه كالنبي، وإنّما يتلقّى الأحكام منه

(١) انظر: المظفّر، محمد رضا، عقائد للإمامية، ص٦٥ وما بعدها.

(٢) انظر: المفيد، محمد بن النعمان، أوائل المقالات، ص٦٥.

(٣) المصدر السابق.

مع تسديد إلهيّ، فالنبيّ مبلّغٌ عن الله والإمام مبلّغ عن النبيّ[١].

وقد اشترط الإمامية شروطاً يجب توفّرها في الإمام، فجاء على لسان الإمام عليّ بن موسى الرضا عليه السلام قائلاً: «**الإمام عالم لا يجهل، راع لا ينكل... نامي العلم، كامل الحلم، مضطلع بالإمامة، عالم بالسياسة، مفروض الطاعة، قائم بأمر الله عزّ وجلّ، ناصح لعباد الله، حافظ لدين الله**»[٢].

وبناءً على ما سبق تبيّن لنا أنّ وظيفة الإمام – عند الإمامية – غير مختصّة بالمصالح الدنيوية فقط، بل تشتمل أيضاً على المصالح الدينية التي هي الهدف الرئيس من نصب الإمام.

وقد استدلّ ابن شهرآشوب على عصمة الإمام عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ﴾[٣]، فبعد كلام طويل حول الآية قال:

«**وقد استدلّت أصحابنا بهذه الآية: أنّ الإمام لا يكون إلاّ معصوماً من القبائح؛ لأنّ الله – تعالى – نفى أن ينال عهده – الذي هو الإمامة – ظالم، ومَن ليس بمعصوم فهو ظالم. إمّا لنفسه أو لغيره**»[٤].

وفي موضعٍ آخر من استدلاله على عصمة الإمام بقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ﴾[٥]، أردف قائلاً:

---

(١) انظر: كاشف الغطاء، محمد حسين، اصل الشيعة وأصولها، ص٢١٢.

(٢) الصدوق، محمد بن علي، عيون أخبار الرضا، ج٢، ص١٩٩.

(٣) سورة البقرة: ١٢٤.

(٤) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٣، ص٩٩.

(٥) سورة آل عمران: ٢٤.

«استدلّ الإمامية بها على أنّ الإمام ينبغي أن يكون معصوماً، ولا يكون - في باطنه - كافراً ولا فاسقاً؛ لأنّه لا يجوز أن يعطي الله الملك - من النبوّة والإمامة - للفاسق؛ لأنّه تمليك الأمر العظيم، من السياسة والتدبير؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[١] وهذه أعظم العهود»[٢].

هذا، وقد أكّد ابن شهرآشوب على إمامة وولاية الأئمّة وفي أكثر من موضعٍ من متشابه القرآن، فهو عندما يفسّر قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾[٣]، يقول:

«أجمعت الأمّة أنّها نزلت في حقّ أمير المؤمنين عليه السلام لمّا تصدّق بخاتمه وهو راكع. ولا خلاف بين المفسّرين في ذلك، وأكّده إجماع أهل البيت عليهم السلام فثبتت ولايته على وجه التخصيص، ونفي معناها عن غيره، وإنّما عنى بـ(وليّكم) القائم بأموركم، ومَن يلزمكم طاعته، وفرض الطاعة - بعد النبيّ - لا يكون إلاّ للإمام»[٤].

وهكذا يبقى ابن شهرآشوب وفيّاً لمعتقده، يدافع عنه بحرارة، متمسّكاً ومعتضداً بالأدلّة والبراهين العقلية والنقلية وغيرها.

الجانب اللغوي في تفسير متشابه القرآن

تبنّى ابن شهرآشوب هذا المنهج باستخدام اللّغة كأداة أساسية في فهْم النصّ

---

(١) سورة البقرة: ١٢٤.

(٢) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٣، ص٩٧.

(٣) سورة المائدة: ٥٥.

(٤) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٣، ص١٠٨.

القرآنيّ وتأويل الآيات المتشابهة، وقد سبقه في ذلك الكثير من العلماء في اعتمادهم هذا المنهج، ومن أشهر أصحاب هذا الاتجاه الكسائيّ (ت١٨٢)، والفرّاء (ت٢٠٧)، ومن ثمّ جاء أبو عبيدة[١]، وغيرهم ممّن كتبوا في معاني القرآن، وقد فتح هذا الاتجاه باباً واسعة في مجال الدراسات اللّغوية، فألّفت الكتب حول غريب القرآن ومشكل القرآن وغيرها[٢]. وقد أكثر أصحاب هذا الاتجاه من الاستشهاد بالشعر العربيّ على الآيات القرآنية، ولعلّ أوّل مَن حفّز على انتهاج هذا السبيل هو ابن عباس حينما قال: «**إذا سألتموني عن غريب القرآن فالتمسوه في الشعر، فإنّ الشعر ديوان العرب**»[٣].

كما حاول مفسّرنا التوفيق بين تأويل الآيات المتشابهة وما دار على ألسنة العرب من استعمالات لغوية ونصوص شعرية، فاعتمد أيضاً على آراء جملة من علماء اللّغة دون أن يسهم في إبداء رأيه في المسائل التي ذكروها، حيث رجع ابن شهرآشوب إلى آراء العلماء البارزين في هذا المجال، كالخليل الفراهيديّ، والكسائيّ، وقطرب، والفرّاء، وأبي عبيدة، والأخفش، وثعلب، والزجاج، وغيرهم.

---

(١) هو معمر بن المثنّى البصريّ المعروف بأبي عبيد النحويّ، من أئمة العلم بالأدب واللّغة. ولد في البصرة سنة (١١٠) وتوفي فيها سنة(٢٠٩). قال الجاحظ بحقّه: لم يكن في الأرض أعلم بجميع العلوم منه. له نحو ٢٠٠ مؤلف، منها: مجاز القرآن، ومآثر العرب، ومعاني القرآن، وإعراب القرآن، وغيرها. انظر: الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج٤، ص١٩٨. وكحالة، عمر، معجم المؤلّفين، ج١٢، ص٣٠٩.

(٢) للمزيد من الاطّلاع انظر: معرفة، محمد هادي، التفسير والمفسّرون في ثوبه القشيب، ج٢، ص٩٢٥ ـ ٩٢٩.

(٣) انظر: القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، ج١، ص٢٤.

هذا، وقد أفرد مفسّرنا باباً في متشابه القرآن يتعلّق بما جاء عن طريق النحو من التأويل والتفسير للآيات المتشابهة[١]، فخصّص باباً آخر من كتابه المتعلّق بالنوادر البلاغية واللّغوية، والتي استعان بها مفسّرنا في رفع المتشابه من الآيات[٢].

ونحن هنا نذكر بعض التطبيقات والأمثلة التي كان قد أوردها ابن شهرآشوب في تأويل الآيات المتشابهة ورفع الغموض عنها، ولتبيين معاني الحروف والمفردات القرآنية.

ففي تفسيره لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾[٣]، قال:

«ظاهره يفيد الشك الذي لا يجوز على الله تعالى. الجواب: إنّ (أو) للإباحة، يُقال: جالس الحسن أو ابن سيرين والقَ الفقهاء أو المحدّثين.

(أو) دخلت للتفصيل، ويكون معناها: إنّ قلوبهم قست، فمنها ما هو كالحجارة في القسوة، ومنها ما هو أشدّ قسوة، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾[٤]. وفي معناه: قال بعضهم: كونوا هوداً وهم اليهود، وقال بعضهم: أو نصارى وهم النصارى. ومثله: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾[٥].

---

(١) راجع: متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٤، ص٣٩٧ ـ ٥٠٦.

(٢) المصدر نفسه، ج٥، ص٧ ـ ١٠٨.

(٣) سورة البقرة: ٧٤.

(٤) سورة البقرة: ١٣٥.

(٥) سورة الأعراف: ٤.

(أو) دخلت على سبيل الإبهام فيما يرجع إلى المخاطب، وإن كان الله عالماً بذلك غير شاكّ فيه. والمعنى: أنّهما كأحد هذين، لا يخرجان عنهما، كقولهم: ما أُطعِمك إلاّ حلواً أو حامضاً؛ فيُبهمون على المخاطب بما يعلمون أنّه لا فائدة في تفصيله.

(أو) بمعنى (بل)، نحو قوله: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[١]. قالوا: كانوا مائة ألفٍ وبضعة وأربعين ألفاً. وقوله: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾[٢].

قال الشاعر:

فو الله لا أدري أَ سلمى تقوَّلت ... أم البدرُ أم كلٌّ إلىّ حبيبُ

(أو) بمعنى الواو، قوله: ﴿أَن تَأْكُلُوا مِن بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ﴾[٣]. معناه: وبيوت آبائكم، وقوله: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ﴾[٤] الآية. قال جرير:

نالَ الخلافة أو كانت له قدراً ... كما أتى ربَّه موسى على قدر»[٥]

وفي تفسيره لمعنى بكاء السماء والأرض في قوله تعالى: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ﴾[٦] قال: «أي: أهلها، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾[٧].

---

(١) سورة الصافات: ١٤٧.

(٢) سورة النجم: ٩.

(٣) سورة النور: ٦١.

(٤) سورة النور: ٣١.

(٥) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج١، ص٧٧ـ٧٩.

(٦) سورة الدخان: ٢٩.

(٧) سورة محمد: ٤.

ويُقال: السخاء حاتم، وإنّ الله أراد المبالغ في وصف القوم بسقوط المنزلة، كما يُقال: كسفتِ الشمس لفقده، وأظلم القمر، وبكاه اللّيل والنهار، والسماء والأرض.

قال جرير:

الشمس طالعة ليست بكاسفةٍ تبكى عليك نجوم اللّيل والقمرا

ويكون الإخبار عن فقد الانتصار، والأخذ بالثأر. والعرب كانت لا تبكي على القتيل إلاّ بعد الأخذ بثأره»[١].

كما واستشهد بأقوال العرب في تفسير قوله تعالى: ﴿تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا﴾[٢]، إذ يقول: «هذا كما تقول العرب: هذا الكلام يفَلِقُ الصخر، ويهدُّ الجبال، ويستنزل الوعول، قال الشاعر:

ولو أنّ ما بي بالحصى فلقَ الحصى وبالرّيحِ لم يُسمعْ لُهنَّ هبوبُ»[٣].

وقد فرّق مفسّرنا بين كلمتين (يُضل) و(يَضل) في قوله تعالى: ﴿إِن تَحْرِصْ عَلَىٰ هُدَاهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَن يُضِلُّ﴾[٤]. فقال: «مَن فتح الياء، أراد: أنّ الله لا يهدي من يُضلُّهُ، أو قلت: إنّ مَن أضلّه الله لا يهتدي. ومَن ضمّ الياء، أراد: أنّ مَن حكم الله بضَلاله، وسمّاه ضالاً، لا يقدر أحدٌ أن يجعله هادياً، أو قلت: إنّ مَن أضلّهُ اللهُ لا يقدرُ أحدٌ على هدايته إليها، ولا يقدر هو على أن يهتدي إليها»[٥].

---

(١) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج١، ص١٤٠ـ١٤١.

(٢) سورة مريم: ٩٠.

(٣) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج١ ص١٥٠.

(٤) سورة النحل: ٣٧.

(٥) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٢، ص٦٣.

وفي موضع آخر بيّن كلمة (ضلَّ) في تفسير قوله تعالى: ﴿أَءِذَا ضَلَلْنَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾[١]، ﴿وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾[٢]. قال:

«اعلم أنّ (ضلَّ) لازم، يُقال: ضلَّ الشيء أي: ضاع، وهلك، وقوله تعالى: ﴿ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[٣]. وبمعنى العذاب: ﴿إِنَّ ٱلْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَٰلٍ وَسُعُرٍ﴾[٤]. وبمعنى إبطال العمل: ﴿فَلَن يُضِلَّ أَعْمَٰلَهُمْ﴾[٥].

ومتعدٍ، نحو: ضلَّ فلانٌ الطريق، أي: لم يهتدِ له، قوله: ﴿فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾[٦].

وقد جاء: (أضلَّ) على وجوه:

أضلَّهُ فلان: أهلكه، قوله تعالى: ﴿رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾[٧].

وبمعنى: أضلَّ الرجل دابّته، أي: ضلّت عنه، قال الشاعر:

هبوني امرأً منكم أضلَّ بعيرَهُ ... له ذمّةٌ إنّ الذمامَ كبيرُ

فالألف للفرق بين ما لا يفارق مكانه، وبين ما يفارق»[٨].

ويذكر مفسّرنا آراء العلماء من دون أن يبدي رأيه في الموضوع، وهذا كثيراً

---

(١) سورة السجدة: ١٠.

(٢) سورة الجاثية: ٢٣.

(٣) سورة الكهف: ١٠٤.

(٤) سورة القمر: ٤٧.

(٥) سورة محمد: ٤.

(٦) سورة النحل: ١٢٥.

(٧) سورة محمد: ٩.

(٨) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٢، ص٧٢ـ٧٣.

ما نجده في متشابه القرآن، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَطَمَسْنَا عَلَىٰٓ أَعْيُنِهِمْ﴾[١]، قال: «قال الحسن وقتادة: لتركناهم عمياً يتردّدون.

والطمس: محو الشيء حتى يذهب أثرهُ، والطمس على العين: إذهاب الشقّ الذي بين الجفنين، والطمس على المال: إذهابه. والطمس على الكتاب إمحاؤهُ. وطمسُ الريحِ الأثر.

وهذا بيان من الله - تعالى - أنّهم في قبضته، وهو قادر على ما يريد بهم، فليحذروا تنكيله بهم. ثمّ قال زيادة في التحذير: ﴿و وَلَوْ نَشَآءُ لَمَسَخْنَٰهُمْ عَلَىٰ مَكَانَتِهِمْ﴾[٢].

المسخ: قلب الصورة إلى خلقةٍ ومشوهةٍ، كما مسخ قومٌ قردة وخنازير، والمسخ نهاية التنكيل.

وقال الحسن، وقتادة: لمسخناهم على مقعدهم، أو على أرجلهم. ولو فعلنا بهم ذلك، لَمَا استطاعوا مضيّاً»[٣].

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ ... إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[٤].

قال ابن شهرآشوب: «قال الفرّاء: الظاهر الاستثناء، والتأبيد بمدّة السموات والأرض، إلاّ أنّ المراد بـ«إلاّ» الزيادة، فكأنّه قال: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا

---

(١) سورة يس: ٦٦.

(٢) سورة يس: ٦٧.

(٣) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٢، ص١٠٥-١٠٦.

(٤) سورة هود: ١٠٦، ١٠٧.

مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ من الزيادة لهم على هذا المقدار. كقول القائل: إنّ عليك ألف دينار إلاّ ألفين الذينِ أقرضتُكُهما وقت كذا...

وقال الزجاج: إنّ الاستثناء وقع على أنّ لهم زفيراً وشهيقاً إلاّ ما شاء ربّك من أنواع العذاب التي لم تذكر... وقالوا: «إلا» بمعنى: الواو. والتأويل: خالدين فيها ما دامت السموات والأرض» وما شاء ربّك من الزيادة.

قال الشاعر:

وكلُ أخ مفارقُه أخوهُ لعمر أبيكَ إلاّ الفرقدانِ

ولا يتعلّق إلاّ بالخلود؛ لأنّ الاستثناء الأوّل متّصل بقوله ﴿لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ﴾ إلاّ ما شاء ربّك من أجناس العذاب»[1].

نقتصر بهذا القدر اليسير من الأمثلة القرآنية التي أوضحنا فيها منهج ابن شهرآشوب اللّغويّ في رفع المتشابه من الآيات القرآنية الشريفة، حيث وجدنا كثرة استعانته باللّغة لرفع الغموض وإزالة الالتباس من أذهان الناس، الناشئ من عدم فهم وإدراك الكثير من المسائل اللّغوية الواردة في القرآن الكريم والتي زُعم أنّها متناقضة ومتعارضة.

المتشابه في القرآن: أسبابه وأقسامه

أوضحنا في بداية الفصل الثاني معنى كلمة المتشابه في القرآن، وأنّها جاءت بمعنى الالتباس تارةً، والمماثلة تارةً أخرى، وذكرنا أيضاً أنّ ابن شهرآشوب قسّم الآيات المتشابهة إلى خمسة أقسام في مقدّمة الكتاب.

---

(١) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٣، ص٤٣٠ ـ ٤٣٣.

وقبل أن نشرع في بيان وتوضيح أقسام المتشابه وأسبابه، لابدّ أن نذكر أوّلاً أقسام المعاني القرآنية التي يقع المحكم والمتشابه في ضمنها، وقد ذكرها ابن شهرآشوب في باب النوادر وهو الباب الأخير من كتابه، وأهمّها:

١ـ ما اختصّ الله العلم به، فلا يجوز لأحدٍ تكلّف القول فيه، كقوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ٱلشَّمْسَ .. ﴾[١]. وقوله تعالى: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى ﴾[٢].

فلا يمكن لأحد من المخلوقين معرفة حقيقة الروح، ولا وقت الساعة، ويوم القيامة؛ لأنّ علمها محصور بالله تعالى.

٢ـ ما لا يمكن معرفته إلاّ بالأثر الصحيح، وهو مجمل لا ينبئ ظاهره عن المراد به تفصيلاً، كقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾[٣]، ﴿وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ ﴾[٤]، ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ ﴾[٥]. وغيرها من الآيات، فإنّ تفصيل أحكام الصلاة من ركوع وسجود وعدد، وتفصيل مناسك الحج وشروطه ومقادير الزكاة، لا يمكن استخراجها إلاّ بالأثر الصحيح الذي بيّنه النبي صلى الله عليه وآله والأئمّة عليهم السلام.

---

(١) سورة لقمان: ٣٤.

(٢) سورة الإسراء: ٨٥.

(٣) سورة البقرة: ٤٣.

(٤) سورة الأنعام: ١٤١.

(٥) سورة آل عمران: ٩٧.

٣ـ ما يكون ظاهره مطابقاً لمعناه، كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[١]، ﴿وَلَا تَقْتُلُواْ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ﴾[٢]. ولا نحتاج هنا إلى قرينة أو دلالة لمعرفة المراد، وإنّما ظاهره أنبأنا عن معناه.

٤ـ ما كان اللّفظ مشتركاً بين معنيين، كلاهما يمكن أن يكون مراداً فيجوز كلاهما، وإذا دلّ الدليل على فساد أحدهما، حمل على المعنى الآخر، وهو ما يُسمّى بـ(المتشابه)، مثل: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾[٣]، ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[٤][٥].

وعدّ المتخصّصون في علوم القرآن ومعانيه أسباباً كثيرة وأقساماً متعدّدة[٦] للتشابه، ذكرها ابن شهرآشوب أيضاً في طيّات كتابه.

إنّ من الضروري جدّاً تسليط الضوء على تنوّع أسباب التشابه لمعرفة منهج المفسّر في التفسير وكيفية معالجته لتلك الأسباب، وهنا نذكر أهمّ الأسباب التي تؤدّي إلى التشابه، فنتطرّق إلى أقسام منها:

١. دلالة اللفظ على معنيين أو أكثر

من أسباب التشابه هو ما كان اللّفظ فيه مشتركاً بين معنيين أو أكثر، وإذا دلّ

---

(١) سورة الإخلاص: ١.

(٢) سورة الإسراء: ٣٣.

(٣) سورة طه: ٥.

(٤) سورة القيامة: ٢٢- ٢٣.

(٥) انظر: متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٥، ص٨٩ـ٩٠.

(٦) انظر: الراغب، الحسين بن محمد، مفردات الفاظ القرآن، ص٢٥٤.

الدليل على فساد أحدهما، حمل على المعنى الآخر، نحو قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[١]، ﴿وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ﴾[٢]، ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡ﴾[٣]، وغيرها من الآيات.

فلو فسّرت هذه الآيات وحملنا الألفاظ على المعاني الظاهرة، لوقعنا في مخالفة صريح الآيات المحكمة الدالّة على تنزيه الخالق عن التشبيه والتجسيم، وأنّه ليس كمثله شيء ولا تدركه الأبصار.

فيلزم على المفسّر أن يؤوّل تلك الآيات المتشابهة استناداً إلى الأدلّة العقلية واللّغويّة التي تصرف اللّفظ إلى معناه الصحيح، وقد دأب ابن شهرآشوب على تأويل هذا القسم من المتشابه في موارد عديدة من تفسيره.

ويلحق بهذا القسم من المتشابه كلّ الألفاظ التي لا يُراد الظاهر منها، وإنّما تؤوّل وتُصرف إلى معنى مجازيّ، الذي لا يفهم إلاّ ببيان وجهه، كما جاء في قوله تعالى ﴿وَإِن يَمۡسَسۡكَ بِخَيۡرٖ﴾[٤]، قال ابن آشوب:

«جعل (المس) – على الله – على وجه المجاز؛ لأنّ الخير والشرّ ـ عرضان، لا تصحّ – عليهما – المماسّة. وأراد – تعالى – بذلك الترغيب في عبادته، وترك عبادة سواه؛ لأنّه المالك للنفع والضرّ دون غيره، وأنّه القادر عليهما»[٥].

---

(١) سورة طه: ٥.

(٢) سورة القيامة: ٢٢ـ٢٣.

(٣) سورة الفتح: ١٠.

(٤) سورة الأنعام: ١٧.

(٥) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج١، ص٢٣٧.

وأمّا في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ﴾[١].

قال ابن شهرآشوب: «**الشكور في صفات الله مجاز؛ لأنّه هو المُظهِرُ للإنعام عليه، والله - تعالى - لا تَلحقُهُ المنافع والمضارّ، فيكون معناه: أن يعامل المطيع في حسن الجزاء معاملة الشاكر**»[٢].

٢. التقديم والتأخير

قد يقع التشابه في الآيات القرآنية بسبب نظم الكلام ووقوعه بغير موضعه، فيقدّم المؤخّر، ويؤخّر المقدّم، وهذا ما نلاحظه في كلام العرب في البيان، وقد أوضح ابن شهرآشوب هذا المطلب من خلال أمثلة كثيرة من القرآن الكريم، وذلك في الباب الأخير من متشابه القرآن؛ حيث تعرّض إلى بيان وجوه القلب قائلاً:

«**القلب على وجوهٍ، منها: تقديم المؤخّر وتأخير المقدّم، تقول: أكرمني، وأكرمتُهُ زيدٌ، أي: أكرمني زيدٌ وأكرمتُهُ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ * قَيِّمًا﴾[٣] تقديره: على عبده كتاباً قيّماً ولم يجعل له عوجاً. ﴿ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[٤] تقديره: آتوني قطراً أُفرغُهُ عليه... وتقديم الخبر على الاسم: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[٥]. وتقديم المفعول على**

---

(١) سورة التغابن: ١٧.

(٢) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج١، ص٣٣٠.

(٣) سورة الكهف: ١، ٢.

(٤) سورة الكهف: ٩٦.

(٥) سورة الروم: ٤٧.

الفاعل: زيداً ضربَهُ عمرو، وقوله تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾[١]. وقلب الفعل نحو: أدخلتُ الخاتمَ في إصبعي، والخفّ في رجلي، وعرضتُ الدابةَ على الماء، وقوله: ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُوْلِى ٱلْقُوَّةِ﴾[٢]. وإنّما العصبةُ أُولوا القوّة تَنوءُ بها»[٣].

٣. العموم والخصوص

بعض الموارد يقع التشابه فيها من جهة العموم والخصوص، وقد يكون اللفظ عامّاً ومعناه خاصّا، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾[٤]. قال ابن شهرآشوب:

«والمزكّي في الركوع كان عليّاً، وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ ...﴾[٥] والقائل: نعيم بن سعود...، وقوله: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾[٦]، ولا يجوز قطع كلّ سارقٍ نحو سارق حبّة من حرز، أو سارق دينارٍ من غير حرزٍ»[٧].

وقد يأتي اللّفظ خاصّاً ويُراد به العموم، كسائر الخطابات القرآنية المتوجّهة للنبيّ صلى الله عليه وآله، إلاّ أنّه يُراد بها أمّته، مثل قوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُ فِى مِرْيَةٍ مِّمَّا يَعْبُدُ

---

(١) سورة يس: ٣٩.

(٢) سورة القصص: ٧٦.

(٣) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٥، ص٣٦.

(٤) سورة المائدة: ٥٥.

(٥) سورة آل عمران: ١٧٣.

(٦) سورة المائدة: ٣٨.

(٧) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٥، ص٧١.

﴿هَٰٓؤُلَآءِۚ مَا يَعۡبُدُونَ إِلَّا كَمَا يَعۡبُدُ ءَابَآؤُهُم﴾[١].

قال ابن شهرآشوب: «**نهى الله - تعالى - نبيّه، والمراد به أمّته؛ لأنّهم لم يكونوا في شكّ من عبادة الكفّار المقدّم ذكرهم**»[٢].

٤. الناسخ والمنسوخ

نقل ابن شهرآشوب تعريف ابن عباس ورأيه في المحكم والمتشابه بقوله: «**المحكم الناسخ، والمتشابه المنسوخ**»[٣]. إلاّ أنّ هذا الرأي لم ينطبق على معنى المحكم والمتشابه، وإنّما دالاً على بعض مصاديق المحكم والمتشابه.

وقد خصّص ابن شهرآشوب باباً مستقلاً، مبيّناً بذلك الآيات الناسخة والمنسوخة ومستعرضاً لها؛ بناءً على أنّ الناسخ والمنسوخ أحد أفراد المحكم والمتشابه ومصاديقهما[٤].

فجاء في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡمَشۡرِقُ وَٱلۡمَغۡرِبُۚ فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِۚ﴾[٥].

قال ابن شهرآشوب: «**قال ابن زيد وقتادة: كان للمسلمين التوجّه بوجوههم في الصلاة حيث شاؤوا، ثمّ نُسخ بقوله: ﴿فَوَلِّ وَجۡهَكَ شَطۡرَ ٱلۡمَسۡجِدِ﴾**»[٦][٧].

---

(١) سورة هود: ١٠٩.

(٢) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٣، ص٥٣.

(٣) المصدر نفسه: ج١، ص٤٦.

(٤) للمزيد من الاطلاع راجع: متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٤، ص٣٦٥ - ٣٩٣.

(٥) سورة البقرة: ١١٥.

(٦) سورة البقرة: ١٤٤ وغيرها.

(٧) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٤، ص٣٦٧.

ويستعرض في هذا الباب العديد من الآيات الناسخة والمنسوخة؛ وذلك لضرورة معرفة حكم الآيات المنسوخة ولتبيين ناسخها، كما في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نَٰجَيْتُمُ ٱلرَّسُولَ فَقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَةً﴾[١].

قال: «**نسختها:** ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ أَن تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَٰتٍ ...﴾[٢]»[٣].

ولم يقتصر ابن شهرآشوب على نقل آراء المفسرين في هذا المجال، وإنّما كان يرجّح بعض الآراء، وأخرى يصحّحها مع إبداء رأيه في المسألة، ففي قوله تعالى: ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾[٤]. قال:

«**قال ابن عباس: نسخ بقوله «قاتلوهم حتى يقولوا لا إله إلاّ الله أو يقبلوا الجزية». وقال قتادة: نسختْها آية السيف. والصحيح: أنّها ليست منسوخة، وإنّما أمر الله بالقول الحسن في الدعاء إليه، الاحتجاج عليه، كما قال لنبيّه:** ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ ...﴾[٥]، **وقال:** ﴿وَلَا تَسُبُّواْ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ...﴾[٦]. **وليس الأمر بالقتال ناسخاً؛ لأنّ كلّ واحد منهما ثابت في موضعه**»[٧].

٥. توهّم الشبهة

وقد يقع التشابه لتوهّم وجود شبهة في ظاهر الآيات القرآنية، ويمكن أن

---

(١) سورة المجادلة: ١٢.

(٢) سورة المجادلة: ١٣.

(٣) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٤، ص٣٧٥.

(٤) سورة البقرة: ٨٣.

(٥) سورة النحل: ١٢٥

(٦) سورة الأنعام: ١٠٨.

(٧) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٤، ص٣٦٥.

تُتصوّر هذه الشبهات من جهة مخالفة قواعد اللّغة والإعراب، كالاختلاف في التذكير والتأنيث، والواحد والجمع، وغيرها ممّا جرى على وفق أساليب العرب في التعبير والبيان.

ومن أمثلة ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾[١]، وقوله: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾[٢]، فجاء الوصف في الأوّل مؤنّثاً وفي الثاني مذكّراً والموصوف واحد، قال ابن شهرآشوب:

«**التأنيث والتذكير راجعان إلى النّخل، وهو يذكّر ويؤنّث أو إلى الشجر وهو يذكّر ويؤنّث، قال تعالى: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ﴾، وفي موضع: ﴿لَءَاكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ * فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ﴾**»[٣][٤].

وقال تعالى: ﴿بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ﴾[٥]، وفي موضع: ﴿بَلْدَةً مَّيْتًا﴾[٦]، قال ابن شهرآشوب: «**العرب تارةً تخرج النّعت على ظاهر الكلام، وتارةً على باطن معناه، يعني: المكان، نظيره: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾**[٧]، **وفي موضع: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌ بِهِۦ﴾**[٨]،

---

(١) سورة الحاقة: ٧.

(٢) سورة القمر: ٢٠.

(٣) سورة الواقعة: ٥٢-٥٣.

(٤) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٤، ص٣٩٧.

(٥) سورة سبأ: ١٥.

(٦) سورة الزخرف: ١١. سورة الفرقان: ٤٩.

(٧) سورة الانشقاق: ١.

(٨) سورة المزمّل: ١٨.

أي: **السّقف**»[١].

وقال تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾[٢]، ولم يقل: ادخلن، قال ابن شهرآشوب: «**لأنّه لمّا ذكر الله أفعالاً مثل أفعال العاقلين وهو النداء والقول ونحوهما، جعل صفتها كصفة العاقلين، كقوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِن كَانُوا يَنطِقُونَ﴾**[٣]، **وقوله: ﴿فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ﴾**[٤]، **وقوله: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾**[٥]، **وقوله: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾**[٦]، **وقوله: ﴿كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾**[٧]، **وقوله: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾**[٨]»[٩].

اعتماد ابن شهرآشوب على الإجماع في تفسير آي القرآن

ذهب بعض من علماء الإماميّة إلى حجّية الإجماع، واشترطوا أن يكون رأي المعصوم داخلاً فيه، وبعبارة أخرى: إنّ الإجماع يكون حجّة، وذلك باتّفاق كلّ مَن يستكشف من اتفاقهم على قول المعصوم، كثروا أم قلّوا، إذا كان العلم

---

(١) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٤، ص ٣٩٨.

(٢) سورة النّمل: ١٨

(٣) سورة الأنبياء: ٦٣.

(٤) سورة الأنعام: ٧٦.

(٥) سورة البقرة: ٦٥.

(٦) سورة فصلت: ١١.

(٧) سورة يوسف: ٤.

(٨) سورة الشعراء: ٤.

(٩) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٤، ص٤١٠.

باتفاقهم يستلزم العلم بقول المعصوم[١].

وقد صرّح المحقّق الحلّيّ بذلك قائلاً: «**أمّا الإجماع: فعندنا هو حجّة بانضمام المعصوم، فلو خلا المائة من فقهائنا عن قوله لَما كان حجّة**»[٢].

وقال السيّد المرتضى: «**إذا كان علّة كون الإجماع حجّة كون الإمام فيهم، فكلّ جماعة كثرت أو قلّت كان قول الإمام في أقوالها فإجماعها حجّة**»[٣].

وقد عوّل الشيخ المازندراني في بعض موارد تفسيره على الإجماع، ورأيه في هذه المسألة أنّ الإجماع لابدّ أن يكون قول المعصوم داخلاً فيه، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿**وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا**﴾[٤]، قال: «**ظاهر الآية يقتضي اتّباع المعصومين؛ لأنّهم مؤمنون على الحقيقة ظاهراً وباطناً، ولا يحتمل ذلك على كلّ مَن أظهر الإسلام؛ لأنّه لا يوصف بذلك إلاّ مجازاً، والحقيقي من فعل الإيمان، فصحّ أنّ الإجماع لابدّ أن يكون قول المعصوم داخلاً فيه**»[٥].

واعتمد على بعض الموارد على إجماع الإمامية، وعنده أنّ إجماعهم حجّة؛ لأنّ المعصومين عليهم السلام من جملتهم.

ففي تفسير قوله تعالى: ﴿**أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ**﴾[٦]، قال: «**كناية عن الجماع لا غير،**

---

(١) انظر: المظفّر، محمد رضا، أصول الفقه، ج٣، ص١١١.

(٢) المحقّق الحلّي، جعفر بن الحسن، المعتبر في شرح المختصر، ج١، ص٣١.

(٣) المرتضى، علي بن الحسين، الذريعة إلى أصول الشيعة، ج٢، ص٦٣٠.

(٤) سورة النساء: ١١٥.

(٥) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٤، ص ١١٨.

(٦) سورة المائدة: ٦.

بدليل إجماع الفرقة، ثمّ إنّ الطهارة قد ثبتت، ونقضها بما يدّعونه محتاج إلى دليل»[١].

واستدلّ أيضاً في تفسير قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾[٢]، حيث قال: «**آيةٌ، وهو مذهب الشافعي وسفيان الثوري، ودليلنا إجماع الفرقة، وذكر أبو بكر بن المنذر في كتابه عن أمّ سلمة: أنّ النبي صلى الله عليه وآله قرأها في الصلاة فعدّها آية....**»[٣].

ونقل المؤلّف في أماكن من تفسيره إجماع أهل التفسير والمحدّثين، وهذا يدلّ على سعة اطّلاعه وكثرة تتبّعه، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾[٤] قال: «**أجمع المفسّرون والمحدّثون أنّها نزلت في أهل البيت عليهم السلام، وقال عكرمة والكلبي: نزلت في النساء، أمّا عكرمة فهو خارجي، وأمّا الكلبي فهو كذّاب**»[٥].

وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ...﴾[٦]: «**أجمع أهل التفسير على أنّ المراد به: إذا قمتم من النوم...**»[٧].

---

(١) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٤، ص١٣١.

(٢) سورة الفاتحة: ١.

(٣) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٤، ص١٧٠.

(٤) سورة الأحزاب: ٣٣.

(٥) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٣، ص٢٥٣ - ٢٥٤.

(٦) سورة المائدة: ٦.

(٧) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٤، ص١٣١.

الفصل الثالث

مصادر كتاب متشابه القرآن وحضوره في كتب الشيعة

وفيه مبحثان:

- المبحث الأوّل (المصادر الرئيسة للكتاب)
- المبحث الثاني (حضور تفسير متشابه القرآن في كتب الشيعة الإمامية)

المبحث الأول

المصادر الرئيسة للكتاب

إنّ أهمية البحث في مصادر الكتاب دعت إلى استحداث فصل خاصّ به، ونظراً لكونه يعدّ من أهمّ كتب المتشابهات في التراث الشيعيّ، فقد دعت الحاجة للبحث واستكشاف مصادره، ومدى حضوره في تراثنا الشيعي.

ويُعدّ كتاب (متشابه القرآن) من أهمّ الكتب التي تناولت الآيات المتشابهة في القرآن الكريم، فهو حافل بالعديد من الآراء والمصادر التي اعتمدها ابن شهرآشوب ورجع في تفسيره إليها، فاستدلّ بآرائها حيناً، ونقدها حيناً آخر، وأضاف إليها إضافات حيناً ثالثاً، كما صرّح بذلك في مقدّمة كتاب (متشابه القرآن)[1].

ولا شكّ أنّ معرفة هذه المصادر توضّح لنا إيضاحاً جليّاً ثقافة الشيخ ابن شهرآشوب واتجاهاته الفكرية، ومدى تأثّره بالمفسّرين الذين وجّه نظرته إليهم، وقد استدلّ في كتابه بأقوال جملة من المفسّرين والمتكلّمين والفقهاء واللّغويّين الذين تقدّموا عليه، كابن عباس، وأبي الضحاك، والسدي، والطبري، والزجاج، وابن دريد، وابن جريح، والنقاش، وابن جبير، وقتادة، وسفيان بن عيينة، والثوري، وعطاء، والكلبي، ووكيع، والواحدي، والثعلبي، والحسن البصري، وأبي عبيد، والرماني، والجبائي، وأبي الهذيل، وأبي علي الفارسي، والنظام، والبلخي،

---

(١) انظر: متشابه القرآن والمختلف فيه، ج١، ص٤٦.

والشيخ الصدوق، والشيخ المفيد، والسيّد المرتضى، والشيخ الطوسيّ، وغيرهم من العلماء، ولا أقصد هنا في هذا المبحث أن أذكر مصادر ابن شهرآشوب في تفسيره على وجه الاستقصاء والحصر، لكن أتعرّض لأهمّ هذه المصادر وأتعرّف على موقف ابن شهرآشوب بالنسبة لها ما استطعت إلى ذلك سبيلاً.

قد ذكر ابن شهرآشوب مصادر متعدّدة اعتمد عليها في كتابه متشابه القرآن، ذكر قسماً منها صريحاً، واكتفى في القسم الآخر بذكر المؤلّف من دون اسم الكتاب، وقد تمّ إحصاء أسماء الكتب والمصادر الواردة في كتاب متشابه القرآن، نذكرها على قسمين:

القسم الأول: المصادر المذكورة بأسمائها في متشابه القرآن

أ- كتب التفسير

١- تفسير الثعالبي، ج٢، ص: ٢٢١. ج٣، ص: ١٥٠، ٢٤٦، ٢٦٥، ٣٢٠. ج٤، ص: ٢٠٨، ٢٣٩، ٢٦٢، ٣١١.

٢- تفسير الثمالي، ج٣، ص ٣٢٠.

٣- تفسير القزويني، ج٢، ص٢٢١.

ب- كتب علوم القرآن ومعانيه

١- أسباب نزول القرآن، ج١، ص ٤٩.

٢- أسباب النزول، للواحدي، ج٣، ص: ١١٨، ١٣٩.

٣- غريب القرآن، لمحمد بن عزيز السجستاني، ج٣، ص١٦٤.

٤- معاني القرآن، للزجاج، ج٣، ص ١١٨.

٥- نزول القرآن، لأبي بكر الشيرازي، ج٣، ص١٥١.

ج - كتب التاريخ

١- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ج٢، ص ٢٢١. ج٣، ص: ١٥٠، ١٥٨، ١٦٢، ٢٢٥، ٢٦٥. ج٤، ص ١٤٥.

٢- تاريخ البلاذري، ج٣، ص: ١٤٤، ١٤٨، ١٥٠، ١٦٠، ١٦٢.

٣- تاريخ الطبري، ج٢، ص٢٢١. ج٣، ص: ١١٨، ١٤٨، ١٦٠، ١٦٣.

٤- التاريخ، لمجاهد، ج٣، ص ١٦١.

٥- التاريخين، ج٣، ص ٢٨٠.

٦- صفوة التاريخ، ج٣، ص ١٦٤.

د- كتب الصحاح والحديث

١- جامع الترمذي، ج٣، ص: ١١٨، ١٤٧، ١٦٥. ج٤، ص ,٢٠٧

٢- السنن، لأبي داود السجستاني، ج٣، ص٢٢٤. ج٤، ص: ١٨٣، ,٢٦٢

٣- سنن ابن ماجة، ج٣، ص ١٤٥. ج٤، ص: ١٦٧، ١٨٣، ,٢٦٢

٤- صحيح البخاري، ج٣، ص: ١٤٨، ٢٢٤، ٢٦٤، ٣٢٠. ج٤، ص: ١٤٥، ٢٣٨.

٥- صحيح مسلم، ج٣، ص: ١٤٨، ٢٢٤، ٢٣١، ٢٦٤، ٣٢٠. ج٤، ص: ١٤٥، ,٢٣٨

٦- الصحيحين، ج٣، ص: ٢٨٠، ,٣٥٧

٧- غريب الحديث (الفائق) للزمخشري، ج٤، ص: ١٥٣، ,١٩٨

٨- غريب الحديث، لأبي عبيد، ج٤، ص: ١٥٢، ص١٦٦، ص ,١٩٨

٩- مسند أحمد حنبل، ج٣، ص: ١١٨، ١٤٤، ١٥٠، ١٥٩، ١٦٥، ٢١٥، ٢٥٠. ج٤، ص: ١٤٦، ١٥٦، ١٦٦، ١٨٣، ٢٠٧، ,٢٦٢

١٠- مسند أبي حنيفة، ج٤، ص: ١٨٣، ,٢٠٨

١١- مسند أبي رافع، ج٣، ص: ,١٤٥

١٢- مسند الشافعي، ج٤، ص: ١٩٨، ٢٠٧، ,٢٦٢

١٣- مسند أبي يعلى الموصلي، ج٣، ص: ١٤٥، ١٤٧، ١٥٠، ١٦٤، ٢١٥، ٣٢٠. ج٤، ص: ١٦٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ,٢٦٢

١٤- مناقب آل أبي طالب، لابن شهرآشوب، ج٣، ص: ,٢٢٨

١٥- فرودس الأخبار، للديلمي، ج٣، ص: ١١٩، ١٦١، ,٣٢٠

١٦- الموّطأ، لمالك بن أنس، ج٤، ص: ١٦٦، ١٨٣، ٢٠٧، ,٢٠٨

١٧- الأربعون، للخوارزمي، ج٣، ص: ١١٨، ١٥١، ,١٥٩

١٨- الأمالي، لليث بن مردويه، ج٣، ص ,١٤٧

١٩- الأمالي، لليث بن سعد،ج٣، ص: ,٢٢٥

٢٠- دلائل النبوة، للبيهقي، ج٣، ص: ,٢٦٥

٢١- معرفة أصول الحديث، لأبي البيع، ج٣، ص: ١١٨، ١٥٠.

هـ - كتب عامّة

١- الإبانة، للعكبري، ج٣، ص: ١١٨، ١٥٨، ١٦٠، ١٦٥، ، ٢١٥

٢- الأربعون، للخطيب البغدادي، ج٣، ص: ١٤٧، ، ١٦٦

٣- إحياء علوم الدين، لأبي حامد الغزالي، ج٣، ص: ١٣٩، ٣٢٠. ج٤، ص: ، ٢٦٢

٤- اعتقاد أهل السنّة، للإشنهي، ج٣، ص ، ١٦٤

٥- تنبيه المذكورين، ج٣، ص١٤٩.

٦- الجمهور، لابن دريد، ج٤، ص ، ٣٠٠

٧- الخصائص، للنطنزي، ج٣، ص: ١١٨، ١٥١، ، ١٦٤

٨- حلية الأوّلياء، لأبي نعيم الأصفهاني، ج٣، ص: ١١٨، ١٦٠، ٢٢٥. ج٤، ص ، ١٥٦

٩- الخلاف، للساجي، ج٤، ص ، ٢٢٥

١٠- رجال الصوفية، ج١، ص: ٣٥٩.

١١- الرسالة، للسمعاني، ج٣، ص: ١٤٧، ١٥٠.

١٢- شرف النبي، ج٣، ص ، ١١٩

١٣- ضياء الأوّلياء، للإقليشي، ج٣، ص: ١١٨، ١٣٩، ١٤٧، ١٥٢، ١٦٤، ١٦٥.

١٤- كتاب الطير، لأحمد بن محمد، ج٣، ص ، ١٧٢

١٥- الفضائل، للسمعاني، ج٣، ص: ١٥٩، ,١٦٥

١٦- الفضائل، لأبي الصباح الزعفراني، ج٣، ص, ١٥٠

١٧- الفضائل، للعكبري، ج٣، ص, ١١٨

١٨- فضائل الصحابة، لأحمد بن حنبل، ج٣، ص: ١٦١، ١٦٥، ,٢٤٦

١٩- الفرائض الكبيرة، للفضل بن شاذان، ج٤، ص ,٣٣٤

٢٠- الفوائد، لابن صخر، ج٣، ص ,١٥٢

٢١- قوت القلوب، ج٤، ص ,١٨٤

٢٢- المثالب، لابن شهرآشوب، ج٢، ص, ٤٧٢

٢٣- المجموع، للدارمي، ج٣، ص ,١٦١

٢٤- محاضرات الأدباء، للراغب الأصفهاني، ج٣، ص١٦٤.

٢٥- المسترشد، لابن جرير الطبري، ج٣، ص ,٩٨

٢٦- المعارف، لأبي قتيبة، ج٣، ص ,١١٨

٢٧- منقبة المطهرين، لأبي نعيم الأصفهاني، ج٣، ص ,٢٣١

٢٨- الولاية للطبري، ج٣، ص ١٦١.

إذن، مجموع ما ذكر من المصادر وما اعتمد عليها ابن شهرآشوب هي (٦٣) كتاباً ومصدراً متنوّعاً في مختلف ميادين الثقافة الإسلامية، فمنها كتب تفسيرية، وأخرى تأريخية، وثالثة كلامية، وغيرها من المصادر التي استشهد بها الشيخ ابن شهرآشوب المساهمة بشكل جليّ في تكوين ثقافة المؤلّف وتوجّهاته الفكرية والعقيدية.

وبالنسبة إلى المصادر المذكورة في (متشابه القرآن) من دون الإشارة إلى

عنوانها فهي عديدة، اعتمدها الشيخ المازندراني في مواضع متفرّقة من كتابه، وقد تأثّر بها تأثّراً ملحوظاً، وأفاد منها أعظم فائدة، مكتفياً بذكر مؤلّفها فقط، وهذا وجدناه بكثرة في كتاب (متشابه القرآن والمختلف فيه)، فمنها: مصدر تفسيريّ، وآخر لغويّ، وثالثة حديثيّ، ورابعة تاريخيّ.

وربّما كان سبب اعتماده على هكذا مصادر جاء بناءً على ما صرّح به في مقدّمته للكتاب، وعمله على تحريره لأقوال المفسّرين والمتكلّمين الذين سبقوه في تلك الفترة، وقد عكف على تقرير تلك الآراء والاستشهاد بها لتأويل الآيات المتشابهة لدعم آرائه وأدلّته، في مقام إثبات وجهات نظره في تأويل الآيات المتشابهة.

القسم الثاني: المصادر المذكورة باسماء مؤلفيها في متشابه القرآن

أ- كتب التفسير

اعتمد ابن شهرآشوب على بعض التفاسير المهمّة، والتي استقى منها الكثير من معلوماته التفسيرية في كتابة كتابه (متشابه القرآن والمختلف فيه)، وأهمّها:

١ - تفسير ابن عباس

إنّ من أهمّ الآراء التفسيرية التي أخذ عنها ابن شهرآشوب هو ما جاء عن طريق ابن عباس، حبر الأمّة وترجمان القرآن، فقد روي عنه في (متشابه القرآن) قرابة (١٣٩) مورداً، جاءت موزّعة حسب أجزائه الخمسة، نذكرها كالآتي:

١- ذكر في الجزء الأوّل (٣٩) مورداً.

٢- ورد في الجزء الثاني (٢٢) مورداً.

٣- جاء في الجزء الثالث (٥٠) مورداً.

٤- ورد في الجزء الرابع (٢٧) مورداً.

٥- ذكر في الجزء الخامس مورداً واحداً فقط.

وممّا يمكن أن نلاحظه، هو أنّ ابن شهرآشوب قد استفاد من آراء ابن عباس ورواياته التفسيرية في مواطن تأويل وتفسير الآيات المتشابهة، أو التي ادُّعي وقوع الاختلاف فيها؛ وذلك لقربه من الرسول صلى الله عليه وآله، وباعتباره من علماء الصحابة الكبار الذين لا يصدرون الناس إلاّ عن مصدر الوحي الأمين، ولا ينطقون إلاّ عن لسانه الناطق بالحقّ المبين، ولذا قلّما نجد أحداً من المفسّرين التابعين وغيرهم قد تجاوز أقوال ابن عباس وآرائه في التفسير.

وهناك تفاسير منسوبة إلى ابن عباس وردت بطرقٍ مختلفةٍ، هي:

الطريق الأوّل: ما رواه مجاهد بن جبر، وقد اعتمد روايته أرباب الحديث، وهو موضع قبول الأئمّة.

الطريق الثاني: تفسير ابن عباس عن الصحابة لأبي أحمد عبد العزيز بن يحيى الجلودي المتوفّى سنة (٣٢٢هـ)، وقد ذكر كُتُباً متعلّقة بابن عباس ومسندةً عنه، منها كتاب التنزيل عنه، وكتاب التفسير عنه، وكتاب تفسيره عن الصحابة[1].

الطريق الثالث: تفسير ابن عباس الموسوم بـ (تنوير المقابس)، من تأليف محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، صاحب القاموس، وقد طبع عدّة مرّات، وفي هامش الدرّ المنثور.

---

(١) انظر: معرفة، محمد هادي، التفسير والمفسّرون في ثوبه القشيب، ج١، ص٢٥٥.

إلاّ أنّ بعض المعاصرين المتخصّصين في الدراسات القرآنية رفضوا نسبة هذا التفسير إلى ابن عباس؛ لجهالة رجال سنده، فاعتبر هذا التفسير مجهولاً السند ومجهول بالنسبة إلى مؤلّف خاص، بالإضافة إلى أنّه لا يشابه التفسير المأثور الذي جمعه الطبري وغيره عن ابن عباس[١].

ويظهر ممّا تقدّم أنّ ابن شهرآشوب قد اعتمد على روايات الطبري المقبولة لدى العلماء والمفسّرين الواردة في كتبهم التفسيرية.

وجدير بالذكر أنّ ما وري عن ابن عباس في ثنايا (متشابه القرآن) بصورة غير مباشرة – أي: بالواسطة – جاء بالاعتماد على أقوال السابقين من المفسّرين، أمثال: محمد بن جرير الطبري في تفسيره (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، والطوسيّ في تفسيره (التبيان)، والطبرسي في تفسيره (مجمع البيان).

٢- تفسير مجاهد بن جبر المكّيّ

وهو المقرئ، المفسّر، مولى السائب بن أبي السائب المخزومي، وُلد سنة إحدى وعشرين، روى عن ابن عباس، وقرأ عليه القرآن ثلاث عرضات، وكان يقف عند كلّ آية يسأله فيمَ نزلت؟ وكيف كانت؟ توفّي بمكة سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث أو أربع ومائة عن عمر يناهز ثلاث وثمانين سنة[٢]. وقد نقل عنه الشيخ ابن شهرآشوب كثيراً من النصوص المتعلّقة بالتفسير، وقد ذكرت أقواله متناثرة في متشابه القرآن.

---

(١) انظر: المصدر نفسه، ص٢٥٦.

(٢) انظر: الداودي، محمد بن علي، طبقات المفسّرين، ج٣، ص٢٥٣- ٢٥٤.

فاستشهد في الجزء الأوّل (١٩) مرّة.

وفي الجزء الثاني (١٢) مرّة.

وفي الثالث (٢١) مرّة.

وفي الرابع (٧) مرّات.

ولمجاهد بن جبر تفسير يتألّف من مجلّدين، جاء تحت عنوان (تفسير مجاهد)، وطبع في مجمع البحوث الإسلامية بباكستان.

٣- تفسير الحسن البصريّ

وهو الحسن بن أبي الحسن يسار البصريّ، توفّي سنة (١١٠ هـ)، روى عن عمران بن حصين وأبي موسى، وابن عباس، وجندب، وكان إماماً كبير الشأن، رفيع الذكر، رأساً في العلم والعمل. له تفسير رواه عن جماعة، وكتاب يردّ فيه على القدرية[١]، وقد نقل عنه ابن شهرآشوب كثيراً في (متشابه القرآن).

٤- تفسير قتادة

وهو أبو الخطاب قتادة بن دعامة بن عزيز بن عمر بن ربيعة بن عمر بن الحارث بن سدوس البصريّ، الأكمه، وكان تابعياً ومفسّراً وعالماً كبيراً، توفّي سنة (١١٧هـ)[٢]، وقد روى (تفسيره) عنه شيبان بن عبد الرحمن التميميّ مولاهم النحويّ أبو المعاوية البصريّ.

حدث عن عبد الله بن سرجيس، ومعاذ، وخلق. وعنه مسعر، وابن أبي

---

(١) انظر: المصدرنفسه، ص١٤٦.

(٢) ابن خلكان، وفيات الأعيان وأبناء الزمان، ج٤، ص٨٥.

عروبة، وشيبان، وشعبة، ومعمر، وأبان بن يزيد، وأبو عوانة، وحماد بن أبي سلمة، وغيرهم.

وقال أحمد بن حنبل بحقّه: قتادة عالم بالتفسير وباختلاف العلماء. ووصفه بالفقه والحفظ، وأطنب في ذكره، وقال: «**كان قتادة أحفظ أهل البصرة، لا يسمع شيئاً إلاّ حفظه**»[١].

٥- تفسير السدّي

وهو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السُّدي، أبو محمد الكوفيّ الأعور صاحب (التفسير) روى عن ابن عباس، وأنس بن مالك، والثوري، والحسن بن صالح، وحفص بن أبي حفص، وسعد بن عبيدة وغيرهم، مات سنة (١٢٧هـ)[٢].

روى عنه: أسباط بن نصر الهمداني، وإسرائيل بن يونس، وإسماعيل بن أبي خالد، والحسن بن يزيد الكوفي، وسفيان الثوري، وغيرهم[٣].

ويعتبر تفسيره المرجع الأوفر للتفسير النقلي (الأثريّ) بالنسبة إلى الطبري في تفسيره، والدّر المنثور، وغيرهما، ومن أمّهات كتب التفسير.

وقد استقى ابن شهرآشوب في كتابه متشابه القرآن آراءً عديدةً عن السدّي، شاهدناها متناثرة في ثنايا كتابه، فاستفاد منها في دعم آرائه في تأويل الآيات

---

(١) الداودي، محمد بن علي، طبقات المفسّرين، ج٣، ص٣٩- ٤٠.

(٢) المصدر نفسه: ج١، ص١١٠-١١١.

(٣) انظر: المزي، جمال الدين، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج٣، ص١٣٢.

وتفسيرها، باعتبارها مصدراً مهمّاً للتفسير الأثريّ؛ حيث اعتمد على تفسير الطبري والسيوطي في الاستشهاد بتلك الروايات[١].

«وله تفسير حافل وصفه جلال الدين السيوطي بأنّه من أحسن التفاسير، وهذا التفسير قد جمع شوارده الدكتور محمد عطا يوسف، وطبعه في مصر»[٢].

٦- تفسير الضحّاك بن مزاحم الهلالي

وهو أبو القاسم الخراساني المعروف بالضحاك، المتوفّى (١٠٥هـ)، لقي سعيد بن جبير بالريّ فأخذ عنه التفسير[٣]، وله نظرات وآراء قيّمة في التفسير بما يجعله على درجة عالية من العلم بمعاني القرآن. وللضحاك تفسيران صغير وكبير، كانا مرجعاً لسائر التفاسير، ومنهما أخذ الطبري والطبرسي وغيرهما من سائر المفسّرين[٤].

وروي تفسيره عنه عبيد الله بن سليمان، وقال عنه سفيان الثوري: خذوا التفسير من أربعة: سعيد بن جبير، ومجاهد، وعكرمة، والضحّاك.

٧- تفسير أبي عليّ الجبّائيّ

هو أبو عليّ محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبّائي المعتزلي، توفّي سنة (٣٠٣هـ)، رأس المعتزلة وشيخهم ومَن انتهت إليه رئاستهم.

---

(١) انظر: متشابه القرآن والمختلف فيه: ج١، ص: ١٠٤، ١٠٨، ١٧١، ٢٢٢، ٢٨٩، ٣٤٠، ٣٥٤، ٤١٣ وج٢، ص: ١٤٠، ٢٤١، ٢٧٨، ٣٣٨، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٩٤، ٤٤٨.

(٢) معرفة، محمد هادي، التفسير والمفسّرون في ثوبه القشيب، ج١، ص٣٨٨.

(٣) انظر: الداودي، محمد بن علي، طبقات المفسرين، ج١، ص٢٠٥.

(٤) انظر: معرفة، محمد هادي، التفسير والمفسّرون في ثوبه القشيب، ج١، ص٣٨٦.

وقد أخذ عنه ابنه أبو هاشم، والشيخ أبو الحسن الأشعري، له مقالات وتصانيف، منها: (التفسير) في عشر مجلّدات، صنّفه على أصول مذهب الاعتزال، وله كتاب تحت عنوان: (متشابه القرآن). وللجبّائي ردٌّ على أبي الحسن الخياط، والصالحي، والجاحظ، والنظام، وغيرهم من المعتزلة ممَّن خالفهم.

وقد أفاد عنه الشيخ الطوسيّ كثيراً في تفسيره (التبيان)، وكذلك الشيخ أبو علي الطبرسي في مجمع البيان، وذكر الطوسيّ في مقدّمة تفسيره: إنّ المتكلّمين ـ ومنهم الجبّائي ـ قد أسرفوا القول في الكلام عند تفسير الآيات بما لا ينبغي[1].

وقد أخذ عنه الشيخ المازندراني الكثير من آرائه الكلامية، وذلك عند تفسيره وتأويله للآيات القرآنية، فكانت تلك الآراء مصدر اعتماد لابن شهرآشوب، حيث وردت متناثرة في أبواب كتابه المختلفة، وهذا يدلّنا على مدى قبوله لتلك الأقوال والاستشهاد بها عند التعرّض لمختلف الآيات المتشابهة.

وجاءت تلك الأقوال موزّعة على أربعة أجزاء، فكان عددها الكلّيّ (٨٥) مورداً، نذكرها مفصّلاً:

جاء في الجزء الأوّل (٢١) مورداً.

ورد في الجزء الثاني (٢٧) مورداً.

ذكر في الجزء الثالث (٢٤) مورداً.

ورد في الجزء الرابع (١٣) مورداً[2].

---

(١) انظر: المصدر السابق، ج١، ص٤٣٠. وأيضاً: الداودي، محمد بن علي، طبقات المفسّرين، ج٢، ص١٥٩.

(٢) للمزيد من الاطّلاع، راجع: متشابه القرآن والمختلف فيه، ج١، ص٤٦، ٥٧، ٨٨، ١٠٢، ١٠٥، ١٠٩، ج٢، ص٢٨، ٣٩، ٦١، ١٠١، ١٤٦، ١٩٢، ج٣، ص٢٥، ٣١، ٤١، ٥٤، ٨٨،

٨- تفسير البلخيّ

هو عبد الله بن أحمد بن محمود أبو القاسم البلخي الحنفي، توفّي سنة (٣١٩هـ)، صاحب التصانيف في علم الكلام ومن متكلّمي المعتزلة البغداديين، وله كتب ومقالات، منها: (التفسير الكبير) للقرآن العظيم، وكتاب (الغرر والنوادر)، وكتاب (النهاية في الأصلح) وغيرها.

وقد أخذ منه كلٌّ من السيّد المرتضى واستشهد بآراءه في (الأمالي)، وأفاد منه أيضاً الشيخ الطوسيّ في تفسيره (التبيان)، والطبرسي في (مجمع البيان)[1].

٩- جامع البيان في تفسير القرآن

لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري المتوفّى سنة (٣١٠هـ)[2]، نقل ابن شهرآشوب عنه الكثير من التفسير، وأفاد منه أعظم فائدة.

ففي مجال التأثّر بهذا التفسير، نجد ابن شهرآشوب ينقل عن الطبري إلى حدّ كبير خصوصاً ما بالمأثور، وهو ما روي في تفسير القرآن عن الرسول صلى الله عليه وآله أو عن الصحابة والتابعين.

ويلاحظ أنّ أقوال المفسّرين وكتب التفاسير السالفة ذكرها أخذ عنها الطبري واستدلّ بها على آرائه التفسيرية وعدّها من مصادر تفسيره إلاّ تفسيرين، وهما: تفسير أبي علي الجبّائي، وتفسير أبي القاسم البلخي، ولعلّ الطبري لم يطّلع عليهما في تلك الفترة أو لعدم قبوله وموافقته لآرائهما بسبب

١٧٢، ٢٥٤، ج٤، ص٨، ١٦، ٤٢، ٤٩، ١٠٨، ٣١٠، ٣٦٨، ٣٨٠، ٤١٤.

(١) انظر: الداودي، محمد بن علي، طبقات المفسّرين، ج١، ص١١١- ١١٢.

(٢) انظر: المصدر نفسه، ص٩١.

عقيدتها الاعتزالية.

ولم يكن موقف ابن شهرآشوب موقف المتأثّر دائماً حين ينقل أقوال الطبري ويوافقه في جميع آرائه، بل كان يخالف الطبريّ في بعض الأحيان ويناقش أقواله، وهنا تتجلّى شخصية ابن شهرآشوب العلمية.

فمثلاً عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَا تُعۡجِبۡكَ أَمۡوَٰلُهُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُهُمۡۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ ...﴾[1]، بعد كلام طويل لتفسير هذه الآية، يأتي بكلام للطبري قائلاً: «**الحسن والطبري: المراد بذلك: ما ألزمه هؤلاء الكفّار من الفرائض والحقوق في أموالهم؛ لأنّ ذلك يؤخذ منهم على كره، وهم إذا أنفقوا أنفقوا بغير نيّة، فتصير نفقتهم غرامةً وعذاباً من حيث لا يستحقّون عليها أجراً، وهذا غير صحيح**»[2].

وأمّا بخصوص قوله تعالى: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلۡقَوۡلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾[3]، يستعرض ابن شهرآشوب آراء المفسّرين على مختلف أطيافهم بخصوص تفسير هذه الآية الكريمة، ومن ضمنهم الطبري، قائلاً: «**وقال محمّد بن جرير: يُعذَّب الميّت في قبره من غير أن يردّ الروح عليه، وهذا كلّه محال، ومن كلام الجهّال**»[4].

ومن جملة ما يخالف ابن شهرآشوب الطبري فيما ينقل عنه، وهو أنّ الطبري يذكر أسانيده في تفسيره بالمأثور، أمّا ابن شهرآشوب فيحذف هذه الأسانيد.

---

(١) سورة التوبة: ٥٥.

(٢) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٣، ص٢٤٩- ٢٥٠.

(٣) سورة إبراهيم: ٢٧.

(٤) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٣، ص٣٩٧.

فمثلاً عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَطَمَسْنَا عَلَىٰٓ أَعْيُنِهِمْ﴾[١]، قال ابن شهرآشوب: «**قال الحسن وقتادة: لتركناهم عُمياً يتردّدون**»[٢].

وإذا ما رجعنا إلى تفسير الطبري نجده يذكر هذه الأقوال وغيرها منسوبة إلى أصحابها بأسانيده التي تثبت عنده. والملاحظ أنّه يذكر الأسانيد بالتفصيل عندما يستشهد بأقوال المفسّرين الأوائل، إذ يقول:

«**اختلف أهل التأويل في تأويل قوله: ولو نشاء لطمسنا على أعينهم فاستبقوا الصراط، فقال بعضهم: معنى ذلك: ولو نشاء لأعميناهم عن الهدى، وأضللناهم عن قصد المحجّة. ذكر مَن قال ذلك: حدّثني يعقوب، قال: ثنا ابن علية، عن أبي رجاء عن الحسن، في قوله: ولو نشاء لطمسنا على أعينهم فاستبقوا الصراط فأنّى يبصرون، قال: لو يشاء لطمس على أعينهم فتركهم عمياً يتردّدون.**

حدّثنا بشر، قال: ثنا يزيد، قال: ثنا سعيد، عن قتادة في قوله: ولو نشاء لطمسنا على أعينهم... يقول: لو شئنا لتركناهم عمياً يتردّدون»[٣].

وفي قوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾[٤]، قال ابن شهرآشوب: «**كان النبيّ ﷺ مؤيَّداً بالوحي، كاملاً في الرأي، مستغنياً عن الاستفادة، وكان ممّن يوثق بقوله، ويرجع إلى رأيه. فالوجه في ذلك ما قال قتادة والربيع وابن إسحاق: إنّ ذلك على وجه التطييب لنفوسهم**»[٥].

---

(١) سورة يس: ٦٦.

(٢) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٢، ص١٠٥.

(٣) الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان، ج٢٣، ص٣١.

(٤) سورة آل عمران: ١٥٩.

(٥) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٣، ص٢٤.

وقال الطبري بخصوص تفسير هذه الآية:

«بمشاورة أصحابه في مكايد الحرب وعند لقاء العدو، تطييباً منه بذلك أنفسهم، وتألفاً على دينه، وليروا أنّه يسمع منهم ويستعين بهم، وإن كان الله عزّ وجلّ قد أغناه بتدبيره له أموره وسياسته إيّاه وتقويمه أسبابه عنهم، ذكر مَن قال ذلك:

حدّثنا بشر، قال: ثنا يزيد، قال: ثنا سعيد، عن قتادة قال: أمر الله عز وجل نبيّه صلى الله عليه وآله أن يشاور أصحابه في الأمور وهو يأتيه وحي السماء؛ لأنّه أطيب لأنفس القوم، وأنّ القوم إذا شاور بعضهم بعضاً وأرادوا بذلك وجه الله عزم لهم على أرشده، وأسند هذا التفسير إلى الربيع ابن إسحاق قائلاً:

حدّثت عن عمّار، قال: ثنا ابن أبي جعفر، عن أبيه، عن الربيع (وشاورهم في الأمر) قال: أمر الله نبيّه صلى الله عليه وآله أن يشاور أصحابه في الأمور وهو يأتيه الوحي من السماء؛ لأنّه أطيب لأنفسهم.

حدّثنا ابن حميد، ثنا مسلمة، عن ابن إسحاق: (وشاورهم في الأمر): أي لتريهم أنّك تسمع منهم وتستعين بهم وإن كنت عنهم غنياً، تؤلّفهم بذلك على دينهم»[1].

١٠ - التبيان في تفسير القرآن لأبي جعفر الطوسيّ

وهو الشيخ أبو جعفر بن الحسن بن علي بن الحسن الطوسيّ، المتوفّى سنة (٤٦٠هـ)[2]، زعيم الطائفة، صاحب تفسير (التبيان)، وله عدّة مصنّفات في شتّى

(١) الطبري، محمد بن جرير، البيان، ج٤، ص٢٠٣.

(٢) معرفة، محمد هادي، التقسير والمفسّرون في ثوبه القشيب، ج٢، ص٨٤٩. السيوطي، جلال الدين، طبقات المفسرين، ص٨٠.

حقول العلم والمعرفة، أمثال: المبسوط، والخلاف، والنهاية في الفقه، والتهذيب، والاستبصار في الحديث، والاقتصاد، والتمهيد في الكلام، وغيرها.

وتأثّر ابن شهرآشوب بالشيخ الطوسيّ في كثير من الآراء والأفكار، ونقل عنه الكثير في متشابه القرآن مصرّحاً بذكر اسمه بقوله: قال الطوسيّ[١].

ومن أمثلة ذلك تفسيره قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾[٢]، قال ابن شهرآشوب: «**قال الطوسيّ: إنّما يقبح الامتنان إذا كان الغرض الإزراء بالمنعم عليه، فأمّا إذا كان الغرض تعريف النعمة، وتعديدها، وإعلامه وجوبها ليقابلها بالشكر، فيستحقّ بها الثواب والمدح، فإنّه نعمة أخرى وتفضّل آخر يستحق به الشكر**»[٣].

وفي موارد أخرى، نجد ابن شهرآشوب ينقل عن الطوسيّ من دون الإشارة إليه أو ذكر اسمه، كما جاء في قوله تعالى: ﴿فَهُمْ فِي رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ﴾[٤].

قال ابن شهرآشوب: «**يدلّ على بطلان قول مَن يقول: إنّ المعارف ضرورية؛ لأنّه تعالى أخبر أنّهم في شكّهم يتردّدون، وهذه صفة الشاكّ المتحيّر في دينه، الذي ليس على بصيرة من أمره**»[٥].

---

(١) راجع: متشابه القرآن والمختلف فيه: ج١، ص: ٥٧، ٦٣، ١٠٠، ١٢١، ١٢٥، ١٧٣، ١٧٧، ١٨٠، ٢٨٨، ٣٣٣، ٣٣٨. ج٢، ص: ٨٦، ١٥٨، ٣١٦. ج٣، ص: ٨٦، ١٣٨، ٣٦٣، ٤٠٧، ٤٧٦. ج٤، ص ٣٩٢.

(٢) سورة إبراهيم: ١١.

(٣) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج١، ص٣٣٣.

(٤) سورة التوبة: ٤٥.

(٥) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج١، ص١٨٣.

وعند مراجعتنا لتفسير (التبيان) وجدنا نفس الكلام يذكره الشيخ الطوسيّ عند تفسير هذه الآية[١].

كما لخّص ابن شهرآشوب في موضعٍ آخر كلام الطوسيّ، وذلك عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِٱلْمُفْسِدِينَ﴾[٢]، إذ يقول: «**إنّما خصّ (المفسدين) بأنّه (عليم) بهم، على وجه التهديد لهم والوعيد بما يعلم، ممّا وقع من فسادهم، كما يقول القائل: أنا أعلم بسرّ فلان، وما يجري إليه من الفساد**»[٣].

إنّ هذا الكلام موجود بعينه في تفسير التبيان مع تغيير بسيط في بعض الألفاظ، يقول الطوسيّ: «**إنّما خصّ المفسدين بأنّه عليم بهم على جهة التهديد لهم، والوعد بما يعلمه ممّا وقع من إفسادهم، كما يقول القائل: أنا أعلم بسرّ فلان وما يجري إليه من الفساد**»[٤].

أمّا ما يختصّ بباب التوحيد في كتاب متشابه القرآن، فقد لخّص ابن شهرآشوب عن الطوسيّ في عدّة موارد، منها ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾[٥]، قال ابن شهرآشوب: «**والمعنى إمّا يختار بحسن اختياره الشكر لله تعالى فيصيب الحق، وإمّا أن يكفر نعمه، فيكون ضالاً عن الصواب، وليس المعنى: إنّه مُخيّر في ذلك، وإنّما خرج مخرج التهديد،**

(١) انظر: الطوسيّ، محمد بن الحسن، التبيان في تفسير القرآن، ج٥، ص٢٢٩.
(٢) سورة آل عمران: ٦٣.
(٣) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج١، ص٢١٢.
(٤) الطوسيّ، محمد بن حسن، التبيان في تفسير القرآن، ج٢، ص٤٨٧.
(٥) سورة الإنسان: ٣.

كقوله: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾[١]، بدلالة قوله: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ نَارًا﴾[٢]، وإنّما المراد البيان بـ (من) أنّه قادر عليهما، فأيّهما اختار جُوزِيَ عليه بحسبه»[٣].

وهذا المعنى بعينه ذكره الطوسيّ في (التبيان)[٤]، ولعلّه ممّا حقّقه وقرّره ابن شهرآشوب للسابقين عليه بناءً على ما أشار إليه في مقدّمة الكتاب.

وأمّا ما يختصّ بأقوال المفسّرين الأوائل، فقد استشهد بها ابن شهرآشوب بكثرة، واعتمد عليها ليعضد بها دليله ويقوّي حجّته، وهو ما لاحظناه كثيراً، بحيث لا يكاد باب من أبواب متشابه القرآن يخلو منها.

فقد عوّل عمّا رواه الطوسيّ في التبيان ونقله لتلك الآراء، كأقوال ابن عباس، ومجاهد، وقتادة، والضحّاك، والحسن البصري، وغيرهم، والتي نقلها أيضاً عن الطبري، لكنّ الطوسيّ لم يذكر الأسانيد، ولعلّ ابن شهرآشوب نقلها عن الطوسيّ مباشرة بدون الرجوع إلى الطبري، باعتبار أنّ الشيخ الطوسيّ لا يروي شيئاً إلاّ بعد مقبولية سنده.

لكنّ ابن شهرآشوب اعتمد على الطوسيّ في أقوال بعض المفسّرين ممّن لم يذكرهم الطبري في جامع التبيان، كأبي علي الجبّائي، وأبي القاسم البلخي، والرماني.

ففي تفسير قوله تعالى: ﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ

(١) سورة الكهف: ٢٩.

(٢) سورة الكهف: ٢٩.

(٣) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٢، ص٥١.

(٤) انظر: الطوسيّ، محمد بن حسن، التبيان في تفسير القرآن، ج١٠، ص٢٠٧.

﴿تَعْمَلُونَ﴾[١]، قال ابن شهرآشوب: «**استدلّ الجبائي[٢] بذلك على أنّ الثواب مستحقّ بأعمال الطاعات، فلا يستحقّ من الأصلح؛ لأنّ الله تعالى بيّن أنّهم أورثوها بما عملوا من طاعاته عزّ وجلّ**»[٣].

كما استشهد بأقوال البلخي، والرماني، وغيرهما، عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَقَالَ يَٰبَنِيَّ لَا تَدۡخُلُواْ مِنۢ بَابٖ وَٰحِدٖ وَٱدۡخُلُواْ مِنۡ أَبۡوَٰبٖ مُّتَفَرِّقَةٖ﴾[٤].

يقول ابن شهرآشوب: «**قال ابن عبّاس، وقتادة، والضحاك، والسدي، والحسن، والبلخي، والرماني، وأكثر المفسّرين: إنّه خاف عليهم العين**»[٥].

وهذا التفسير ذكره الطوسيّ أيضاً نقلاً عن أقوال بعض المفسّرين كالبلخي والرماني[٦].

١١- مجمع البيان في تفسير القرآن لأبي علي الطبرسي

وهو الشيخ الفضل بن الحسن بن الفضل، أبو علي الطبرسي، توفّي سنة (٥٤٨هـ)، مفسّر مشارك في بعض العلوم، من آثاره: مجمع البيان في تفسير القرآن، اعلام الورى بأعلام الهدى في مجلّدين، وغيرهما[٧].

---

(١) سورة الأعراف: ٤٣.

(٢) راجع: الطوسيّ، محمد بن الحسن، التبيان في تفسير القرآن، ج٤، ص٤٠٥.

(٣) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٣، ص٤٧٩.

(٤) سورة يوسف: ٦٧.

(٥) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج١، س١٧٢.

(٦) انظر: الطوسيّ، محمد بن الحسن، التبيان في تفسير القرآن، ج٦، ص١٦٧.

(٧) انظر: كحالة، عمر، معجم المؤلّفين، ج٨، ص٦٦. معرفة، محمد هادي، التفسير والمفسّرون في ثوبه القشيب، ج٣، ص٨٥٦.

وقد استقى ابن شهرآشوب الكثير من المعلومات والأفكار في مجال التفسير من الشيخ الطبرسي، ولعلّ السبب كان قربه وتتلمذه على يد الطبرسي، فانعكس هذا التأثّر بشكل كبير على العقلية التفسيرية لابن شهرآشوب من خلال أستاذه وملهمه.

حيث أشار إلى هذا المعنى في كتابه (معالم العلماء)، حيث ترجمه قائلاً: «**شيخي أبو علي الطبرسي، له كتاب مجمع البيان في معاني القرآن حسن، الكاف الشاف من الكشاف...**»[1].

ومن خلال تتبّعنا يظهر لنا تأثّر ابن شهرآشوب بأستاذه الطبرسي في نقله لآراء المفسّرين القدامى، والاستشهاد بها أكثر ممّا نقله عن الطوسيّ للسبب الذي ذكرناه سالفاً.

وقد نقل الكثير من أقوال المفسرين مستشهداً بآرائهم متأثراً ومعتمداً على ما نقله أستاذه الطبرسي، وبالأخصّ آراء أبي علي الجبائي، وأبي القاسم البلخي، من دون الإشارة إلى المصدر الذي نقل منه تلك الآراء.

وفي بعض الأحيان لا يوافق تلك الأقوال، وإنّما يشكل عليها ويناقشها مناقشةً علميةً رصينةً، فمثلاً: في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾[2].

يقول ابن شهرآشوب: «**استدل الجبائي[3] بذلك على تفضيل الملائكة على البشر؛ لأنّه خرج مخرج التعظيم، ولم ينكره الله تعالى.**

---

(١) المازندراني، محمد بن علي، معالم العلماء، ص١٣٥.

(٢) سورة يوسف: ٣١.

(٣) انظر: الطبرسي، الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، ج٥، ص٣٩٧.

وهذا ليس بشيء؛ لأنّ الله حكى عن النساء: أنّهنّ أعظمنّ يوسف لّما رأينَ من وقاره وسكونه، وبعده عن السوء، وقُلْنَ: ليس هذا بشراً، بل هو ملك. يعنينَ: أنّ الملك لا يأكل، ولا يشتهي النساء، ولم يقصدن كثرة ثوابه على ثواب البشر، وكيف يقصدونه وهنّ لا طريق لهنّ إلى معرفة ذلك؟ على أنّ هذا من قول المائلات إليه، بما لا يجوز فكيف يحتج بقولهنّ؟ وإنّما لم ينكره الله؛ لأنّه تعالى علم أنّهنّ لم يقصدنّ ما قال الجبائي، ولو كُنَّ قصدنه لأنكر»[1].

وفي مورد آخر نجده يؤيّد ما يذهب إليه المفسّرون من أقوال تفسيرية، فيذهب إلى ما ذكره الجبائي في تفسير قوله تعالى: ﴿يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ﴾[2].

قال الشيخ المازندراني: «**اختلفوا في كيفية هذا الخطاب: فقال الجبائي**[3]: **قال الله تعالى له ذلك على لسان بعض رُسله. وهو الأليق، لأنّه لا يصح أن يُكلمه الله بلا واسطة في زمان التكليف**»[4].

وبعد مطالعتنا لمتشابه القرآن، عثرنا على العديد من الآراء المتناثرة لأبي علي الطبرسي، يستدلّ بها الشيخ ابن شهرآشوب في تفسير وتأويل الآيات القرآنية، لكنّه في نفس الوقت يوعزها صريحاً إلى قائلها.

ولم يقتصر عل نقله لآراء المفسّرين والمتكلّمين المأخوذة عن الطبرسي، وأنّما

---

(١) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٣، ص٣١٥.

(٢) سورة الحجر: ٣٢.

(٣) انظر: الطبرسي، الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، ج٦، ص١١٥.

(٤) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٣، ص٣٣٦.

كان ينقل أقوال أستاذه في متشابه القرآن مباشرة بقوله: قال أبو علي، ويقصد بذلك أبو علي الجبائي[١].

ومن تلك الموارد هو دليل وجوب اللّطف، في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَٰبًا فِى قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ﴾[٢].

قال الشيخ المازندراني: «**استدل أبو علي[٣] بهذه الآية أنّه متى كان في معلوم الله أنّه لو آتاهم الآيات التي طلبوها لآمنوا عندها، وجب أن يفعلها بهم، ولولا أنّ ذلك كذلك لم يحتج على العباد في منعه آياتهم التي طلبوها: أنّي إنّما منعتهم إيّاها؛ لأنّهم كانوا لا يؤمنون، ولو آتيتهم إيّاها لقالوا: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾[٤]. وهذا دليل على وجوب اللّطف**»[٥].

١٢ - ابن شهرآشوب والسيّد المرتضى

انتهج ابن شهرآشوب منهجاً واضحاً في تأويل وتفسير الآيات المتشابهة في القرآن، مستدلاً بعدّة طرقٍ وأدواتٍ، وظّفها في توجيه النصوص القرآنية وتأويلها حسب الشرع والعقل واللّغة كما ذكر في مقدّمة الكتاب.

---

(١) راجع: متشابه القرآن والمختلف فيه، ج١، ص: ٦١، ١٠٤، ١١٢، ١١٦، ١٢١، ١٢٦، ١٧٢/ ٢٠٥/ ٣٩٧، وج٢، ص: ١١٢، ١٢٨، ١٧١، ١٩٤، ٢١٠، ٢٧٩، ٤١٦، وج٣، ص: ١٣٨، ٤١٣، ٤٦٠، ٤١٨.

(٢) سورة الأنعام: ٧.

(٣) انظر: الطبرسي، الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، ج٤، ص١٣. نقل ابن شهرآشوب هذا الرأي مع اختلاف في الألفاظ.

(٤) سورة الأنعام: ٧.

(٥) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٢، ص١٩٦١.

وقد كان من معالم منهجه التفسيريّ، اعتماده على الاستدلال على مَن سبقه من أقوال العلماء والمفسّرين والمتكلّمين؛ ولهذا نجد متشابه القرآن يحتوي على الاستشهاد بنسبةٍ كبيرةٍ على تلك الأقوال، وخصوصاً التي عنتْ بموضوع الآيات المتشابهة والتي اختلف العلماء في تفسيرها وتأويلها.

ومن أهمّ مصادر متشابه القرآن في نظرنا هو كتاب: (غرر الفوائد ودرر القلائد) للشريف المرتضى؛ وذلك لتقاربه في وحدة الموضوع وهو تأويل الآيات المتشابهة والمختلف فيها بين العلماء.

والسيّد المرتضى هو الشريف علي بن الحسين الموسويّ العلويّ، لقبه علم الهدى المرتضى، توفّي عام (٤٣٦هـ)، وكان متوحّداً في علومٍ كثيرةٍ، مثل: الفقه، والكلام، وأصول الفقه، والأدب، والنحو، والشعر ومعانيه، وغير ذلك، وله مؤلّفات ومصنّفات عديدة منها: (الأمالي)[1].

وكتاب (غرر الفوائد ودرر القلائد) أو (الأمالي) على تسمية ثانية، عبارة عن مجالس مختلفة أملاها السيّد المرتضى على تلاميذه في أزمانٍ متعاقبةٍ، تنقّل فيها من موضوعٍ إلى آخر، وقد اختار بعض الآيات القرآنية التي تصعب على العامّة والخاصّة تأويلها، وقد حاول أن يوفّق بين تأويل الآيات المتشابهة وما دار على ألْسنة العرب من نصوص الشعر واللّغة، وأعانه على ذلك وُفْرة محفوظه من الشعر واللّغة ومأثور الكلام.

وتطرّق السيّد المرتضى إلى عرض المسائل المختلفة في علم الكلام ممّا دار حولها

---

(١) راجع: الطوسيّ، محمد بن الحسن، الفهرست، ص١٦٤.

الجدل واختلف فيها الرأي، مثل: القول برؤية الله، وخلق أفعال العباد، وإرادة الله للقبائح، وغيرها من المسائل الكلامية التي اشتهر الخلاف فيها بين الملل وقتئذٍ.

وقد تأثّر ابن شهرآشوب بآراء السيّد المرتضى الكلامية واللّغوية، ووظّفها في استدلالاته في تأويل وتوجيه الآيات المتشابهة في القرآن.

وعند مطالعتنا لكتاب (متشابه القرآن) وجدنا أنّ هناك الكثير من أقوال المرتضى متناثرة في أجزائه الخمسة، وهذا يدلّ على شدّة تأثّر الشيخ المازندراني بالشريف المرتضى، ولعلّ انتساب كليهما إلى طائفة العدلية ساهم بشكلٍ كبيرٍ في تقارب منهجيهما في تفسير وتأويل المتشابهات.

فعند تفسير قوله تعالى: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ﴾[1]، نجده يستشهد برأي السيّد المرتضى قائلاً: «**وقال المرتضى: البكاء كناية عن المطر، والعرب تشبّه المطر بالبكاء، فيكون معنى الآية: إنّ السماء لم تسقِ قبورهم؛ لأنّهم كانوا يستسقون السحاب لقبور مَن فقدوه. قال عدي بن حاتم الطائي في وفاة النبي** صلى الله عليه وآله:

إنّ الذي بكت السماء لفقده عميت علينا بعده الأنباء»[2]

وهذا الكلام بعينه ذكره السيّد المرتضى في الأمالي كوجهٍ خامسٍ لتأويل الآية، مع اختلاف الاستشهاد بالأبيات الشعرية[3].

وتبنّى في موضع آخر قول السيّد المرتضى حول المراد بكلمة (الحجاب) في

---

(١) سورة الدخان: ٢٩.

(٢) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج١، ص١٤١.

(٣) انظر: المرتضى، علي بن الحسن، غرر الفوائد ودرر القلائد، ج١، ص٤٠.

قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ﴾[١].

قال ابن شهرآشوب: «**وقال المرتضى: المراد بالحجاب: البُعد والخفاء، يُقال: بيني وبينك حجاب، أي: استبعد فهمك. ويُقال: بيني وبين هذا الأمر حُجب وموانع وسواتر**[٢]**، أي: طريق مستبعد، فيكون معنى الآية: أنّه لا يكلّم البشر إلاّ وحياً بأن يخطر في قلوبهم، أو بأن ينصب لهم أدلّة تدلّهم على ما يريده، أو يكرهه منهم، فيكون بذلك مخاطباً، وجعل هذا الخطاب ﴿مِن وَرَآئِ حِجَابٍ﴾ من حيث لم يكن مسموعاً، كما يسمع الخاطر وقول الرسول، فصار الحجاب هنا كناية عن الخفاء، وعبارة عمّا تدلّ عليه الدلالة**»[٣].

ونجد ابن شهرآشوب في موضعٍ آخر ينقل عن المرتضى في النحو، كما في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا﴾[٤]، قال: «**وقال المرتضى: إنّه فاعل بمعنى: مفعول، كما يُقال: رداء ساحب، بمعنى: مسحوب. فالشاكر بمعنى: المشكور**»[٥].

كما نقل رأي المرتضى في تأويل قوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾[٦]، قائلاً: «**وقال المرتضى: إنّما عدل عن جوابهم لعلمه بأنّ ذلك أدعى لهم إلى الصلاح في الدين، وأنّ الجواب لو صدر منه إليهم، لازدادوا**

---

(١) سورة الشورى: ٥١.

(٢) راجع: المرتضى، علي بن الحسن، غرر الفوائد ودرر القلائد، ج٤، ص١١٦.

(٣) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج١، ص٢٩٣، نقل هذا الرأي عن المرتضى مع اختلافٍ يسيرٍ في الألفاظ.

(٤) سورة النساء: ١٤٧.

(٥) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج١، ص٣٣٠.

(٦) سورة الإسراء: ٨٥.

فساداً وعناداً؛ إذ كانوا بسؤالهم متعنّتين لا مستفيدين»[١].

وفي معرض جوابه على التساؤل الحاصل في الآية: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾[٢]، وهو: ما الفائدة في قوله تعالى: ﴿مَا غَشِيَهُمْ﴾؟ وقوله: (غشيهم) يدلّ عليه ويستغنى به عنهم. فيستشهد هنا بأحد وجوه التأويل التي ذكرها المرتضى في الأمالي قائلاً: «**قال المرتضى: الفائدة في قوله: ﴿مَا غَشِيَهُمْ﴾ تعظيم الأمر، يُقال: فَعَلَ فلان ما فعل، وأقدم على ما أقدم. ومن هذا الباب هذا هذا، وأنت أنت، وهم هم.**

قال أبو النجم: أنا أبو النجم وشعري شعري»[٣].

وقد استشهد المرتضى[٤] بأبياتٍ شعريّةٍ للهذلي لم يذكرها ابن شهرآشوب؛ لاكتفائه بالمراد.

قال الهذلي:

رقوني وقالوا يا خويلة لا ترع فقلت وأنكرت الوجوه هم هم

والملاحظ أنّ الكثير من الكتب والآراء التفسيرية السالفة التي كانت موضع اعتماد ابن شهرآشوب قد ذكرها الطبري في تفسيره، والطوسيّ في التبيان، والطبرسي في مجمع البيان، وهناك آراء تفسيرية اعتمد عليها ابن شهرآشوب كمصدرٍ من مصادره، كتفسير الثعلبي، وعبد الله بن مسعود، وغيرها من تلك

---

(١) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٣، ص٨٨. المرتضى، علي بن الحسن، غرر الفوائد، ج١، ص٩.

(٢) سورة طه: ٧.

(٣) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٤، ص٤٠.

(٤) المرتضى، علي بن الحسن، غرر الفوائد، ج٣، ص٢٤.

الآراء، ولو أنّنا ذكرناها لطال بنا المقام.

ب ـ مصادره من السنة

تعتبر السنّة النبوية من أهمّ المصادر المعتمدة في كتاب (متشابه القرآن)، حيث كان ابن شهرآشوب يورد الأحاديث ويستشهد بها في تفسيره وتأويله للآيات.

وعلى الرغم من أنّ تفسيره لا يُعدّ تفسيراً بالمأثور، ولكنّه يورد الأحاديث ليعضد بها دليله تارةً، ويستشهد بها كمؤيّد تارةً أخرى، وقد يكتفي بالرواية في بعض الأحيان دون إبداء أي رأيٍ أو قولٍ.

وكانت مصادره في السنّة هي اعتماده على روايات النبيّ وأهل البيت عليهم السلام والصحابة والتابعين، وقد عوّل على روايات الصحابة، لا سيّما في مقام الاحتجاج، حيث نقل الكثير عنهم من مصادر العامّة، فوجدناه يأخذ عن البخاري، والترمذي، ومسلم، والشافعي، وأحمد بن حنبل، والطبري، وأبي حنيفة، وابن ماجة، وغيرهم، ولا نريد هنا أن نتعرّض أو نذكر أمثلة لأقوال العامّة؛ باعتبار أنّنا ذكرناها سالفاً في الفصل الثاني ولسنا الآن بصدد ذكرها[1].

أسانيد ابن شهرآشوب في التفسير

ذكر ابن شهرآشوب في مقدّمة كتابه (المناقب) أنّ الأسانيد التي اعتمدها من

---

(١) انظر: متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٣، ص: ١٤٨، ٢٢٤، ٣٢٠، وج٤، ص: ١٤٥، ٣٣٨، وغيرها، وقد استدلّ المؤلّف بأقوال أبي هريرة في عدّة مواضع من الكتاب، للمزيد من الاطلاع راجع: ج١، ص١١٥، وج٢، ص٣٥، وج٣، ص: ١٥٦، ١٦٥، ١٩٠، ٢١٦، ٢٢٨، ٢٣٠، وج٤، ص: ١٦٥، ١٦٦.

كتب التفسير واللّغة، قد أشار إليها في كتابه (الأسباب والنزول)[١].

وبالنسبة إلى الكتب التفسيرية واللّغوية التي استعان بها في المناقب - كمصادر أساسية له - الملاحظ أنّ أغلبها قد اعتمد عليها في كتابه (متشابه القرآن)، وهذا ما لمسناه من قوله:

«**وأمّا أسانيد التفاسير والمعاني فقد ذكرتُها في الأسباب والنزول، وهي: تفسير البصري، والزمخشري، والجبائي، والطائي، والسدي، والواقدي، والواحدي...، والكلبي، والثعلبي...، وقتادة والضحاك، وابن عيينة، وأبي صالح، ومقاتل...، والأصم والزجاج، والفراء...**»[٢].

أمّا بخصوص أسانيد كتب الشيعة المعتمدة في الروايات والأخبار التي استعان بها في (متشابه القرآن)، فأغلبها جاءت عن طريق الشيخ أبي جعفر الطوسيّ، قال ابن شهرآشوب: «**فأمّا أسانيد كتب أصحابنا [يعني الشيعة] فأكثرها عن الشيخ أبي جعفر الطوسيّ، حدّثنا لذلك...**»[٣].

وهناك تساؤل خطر في بالي عند مطالعتي لكتاب (متشابه القرآن)، وهو عدم ذكر الشيخ ابن شهرآشوب لأسانيد التفاسير والروايات التي اعتمدها، ولم يشر إلى سبب حذف الأسانيد في مقدّمته ولا في طيّات كتابه، وبعد البحث والتقصّي عن ذلك، وجدتُ جواب التساؤل في كتابٍ آخر له جاء تحت عنوان: (مناقب آل أبي طالب)، وعثرتُ على الإجابة في مقدّمة ذلك الكتاب.

---

(١) اسم الكتاب (الأسباب والنزول على مذهب آل الرسول)، وهو مفقود لم نعثر عليه.

(٢) المازندراني، محمد بن علي، مناقب آل أبي طالب، ج١، ص٧.

(٣) المصدر نفسه: ص١٣.

وبصدد حذفه لأسانيد الأخبار قال: «**وحذفتُ أسانيدها؛ لشهرتها ولإشارتي إلى رواتها وطرقها والكتب المنتزعة منها، لنخرج بذلك من حدّ المراسيل وتلحق بباب المسندات**»[1].

إذن، فمحصّل هذا الكلام يُشير بوضوحٍ إلى علّة عدم ذكر أسانيد الأخبار والروايات الواردة في متشابه القرآن؛ على اعتبار شهرتها، ولإشارة المؤلّف إلى طرق أسانيدها في مصدر آخر له.

بناءً على هذا، يمكن لنا أن نتوصّل إلى نتيجة، وهي: أنّ الشيخ المازندراني لم يعتمد على أخبار المراسيل الضعيفة، وإنّما اعتماده على الأخبار المسندة والموثّقة.

مصادر ابن شهرآشوب من كتب اللغة والنحو

لقد استمدّ ابن شهرآشوب المادّة اللّغوية والنحوية من كتبٍ كثيرةٍ ومتنوّعةٍ، وهي مصادر قد جمعت بين اللّغة والنحو، ولها صلة وثيقة بالنصّ القرآنيّ.

وبيانه للمعاني القرآنية في أغلب الأحيان، لا يذكر مصادره النحوية واللّغوية التي استقى منها ذلك البيان، مكتفياً بالإشارة إلى أسماء الأعلام ممّن أخذ منهم تلك المعاني والشروح، ومن أبرز الأسماء التي تردّدت في طيّات (متشابه القرآن)، نشير إليها على سبيل المثال لا الحصر، هي كالتالي:

الفرّاء (يحيى بن زياد) ت ٢٠٧هـ.

الكسائي (علي بن حمزة) ت ١٨٩هـ.

الزجّاج (إبراهيم بن السري) ت ٣١٢هـ.

---

(١) المصدر السابق: ص١٤.

الأخفش (سعيد بن مسعدة) أبو الحسن، ت ٢١٥هـ.

أبو عبيدة النحوي (معمر بن المثنى) ت ٢٠٩هـ.

قطرب (محمد بن المستنير) ت ٢٠٦هـ.

المبرّد (محمد بن يزيد) ت ٢٨٥هـ.

الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت ١٧٠هـ.

ابن دريد (محمد بن الحسن) ت ٣٢١هـ.

وكانت عناية ابن شهرآشوب بالمسائل النحوية واللّغوية سريعة، فهو يمسّ المسألة النحوية أو اللّغوية مسّاً خفيفاً، ويطيل الوقوف عليها، وقد يعرضها بإيجازٍ مستشهداً بأقوال العلماء، أمّا بنسبتها إليهم لا على التعيين بقوله: (قال بعضهم)، وأخرى ينسبها مصرّحاً بذكر الاسم، ومن أمثلة الأوّل ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾[1]، قال: «**قال بعضهم: البغي على وزن (الفَعُول)، والنعت إذا كان على (فعولٍ) يستوي فيه المذكّر والمؤنّث، تقول: امرأةٌ صبورٌ وشكور**»[2].

وقال في موضعٍ آخر في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰٓ إِلَى السَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾[3]، قال: «**وقال بعضهم: (السماء) جمع، واحده: سماوةٌ، مثل: بقرةٌ وبقرٌ، وتمرةٌ وتمرٌ، فلذلك أُنّثتْ تارةً، قوله: ﴿إِذَا السَّمَآءُ**

(١) سورة مريم: ٢٨.

(٢) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٤، ص٤١٩.

(٣) سورة البقرة: ٢٩.

﴿ٱنشَقَّتْ﴾[١]، وذكرتْ أخرى، فقيل: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾[٢]»[٣].

ومن أمثلة القسم الثاني، وهو إيعاز نسبة الأقوال إلى أصحاب الكتب اللّغوية والنحوية فقط من دون ذكر المصادر، وهي كثيرة جدّاً، نذكر أمثلة منها:

١- يذكر ابن شهرآشوب ما نصّ عليه ثعلب في معنى (المنّ) في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾[٤]، فيقول:

«**وقال ثعلب: أجمع أهل اللّغة كلّهم أنّ المنّ من الله محمود؛ لأنّه منّة وتفضّل. وأصول النعم كلّها منّة. والمنّ من الخلق تقريع وتوبيخ، قوله: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُواْ﴾[٥]... الآية**»[٦].

٢- كما يذكر ابن شهرآشوب قولاً للفرّاء عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَشْتَرُواْ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا﴾[٧]، فيقول:

«**قال الفرّاء: إنّما كان كذلك؛ لأنّ العروض كلّها أنت مخيّر فيها في إدخال (الباء)، إن شئتَ قلتَ: اشتريتُ الثوبَ بكساء، وإن شئتَ قلتَ: اشتريتُ بالثوب كساءً، أيّهما جعلتَه ثمناً لصاحبه جاز. فإذا جئتَ إلى الدراهم والدنانير وضعت (الباء)**

---

(١) سورة الانشقاق: ١.

(٢) سورة المزمل: ١٨.

(٣) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٤، ص٤٢١.

(٤) سورة إبراهيم: ١١.

(٥) سورة الحجرات: ١٧.

(٦) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج١، ص٣٣٣.

(٧) سورة البقرة: ٤١.

في الثمن، كقوله: ﴿بِثَمَنِۭ بَخۡسٖ﴾؛ لأنّ الدراهم ثمن أبداً»[١].

٣- ويسجّل ابن شهرآشوب قولين للخليل بن أحمد وللأخفش، في معنى (العجل) عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿خُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ مِنۡ عَجَلٖ﴾[٢]، فيقول:

«معناه: المبالغة في وصف الإنسان بكثرة العَجَلَة وشدّة الاستعجال، كقولهم للنؤوم: ما خُلقت إلّا من نوم.... وقال الأخفش: المراد أنّ الإنسان خُلق من تعجيل الأمر؛ لقوله: ﴿إِنَّمَا قَوۡلُنَا لِشَيۡءٍ إِذَآ أَرَدۡنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[٣]، وقال الخليل: العجل: الطين»[٤].

٤- ويستشهد ابن شهرآشوب بقول أبو عبيدة معمر بن المثنى وابن دريد في معنى كلمة (الصعيد) عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرۡضَىٰٓ ... فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدٗا طَيِّبٗا﴾[٥]، فيقول: «وقال أبو عبيدة، وابن دريد: الصعيد: التراب الذي لا يخالطه غيره. والطيّب هو الطاهر»[٦].

٥- كما نجده يستدلّ بأقوال جملةٍ من اللّغويين لمعنى كلمة (الخداع) في تأويل قوله تعالى: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ﴾[٧]، قائلاً:

«قال أبو عبيدة: (يخادعون) بمعنى يخدعون...، قال الحسن والزجاج

---

(١) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٤، ص٤٣٨.

(٢) سورة الأنبياء: ٣٧.

(٣) سورة النحل: ٤٠.

(٤) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٤، ص٤٣-٤٤.

(٥) سورة المائدة: ٦.

(٦) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٤، ص١٥٨.

(٧) سورة البقرة: ٩.

والأزهري: معنى (يخادعون الله): أنّهم يخدعون نبيّه، كما قال: ﴿وَإِن يُرِيدُوٓاْ أَن يَخۡدَعُوكَ﴾[1]»[2].

٦- يذكر قولاً للفرّاء في بيان معنى (الاستواء) في قوله تعالى: ﴿عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[3]، وقوله: ﴿ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾[4]، فيقسّم ابن شهرآشوب معنى (الاستواء) إلى أقسامٍ، فمرّةً يأتي بمعنى المقدار، وأخرى بمعنى المكان، وثالثةً بمعنى الاستيلاء، ثمّ يستشهد بكلام الفرّاء قائلاً: «**الفرّاء والقاضي عبد الجبار: أي: قصد إليها فخلقها، كما يُقال: كان فلان مقبلاً على فلان، ثمّ استوى إليَّ، وعليّ يكلّمني. ومرّ فلان مستوياً إلى موضع كذا. ولم يعدل**»[5].

أمّا بخصوص المسائل النحوية، فقد وُجدت بكثرة في متشابه القرآن، حتى أنّ ابن شهرآشوب خصّص لها باباً مستقلاً تحت عنوان: (باب ما جاء من طريق النحو)، إلاّ أنّه امتاز في هذا الباب بالاعتماد على كثير من آرائه المستقلّة من دون الرجوع إلى الغير في تلك المسائل؛ نظراً لاطّلاعه الواسع وتبحّره في قضاياها الدقيقة وجزئيّاتها المتشعّبة، فعمل على توظيفها لحلّ مشكل الآيات المتشابهة، أو التي يُدّعى وقوع الاختلاف فيها، أو بتوهّم التناقض عن طريق مسائلها النحوية[6].

---

(١) سورة الأنفال: ٦٢.

(٢) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٢، ص٢٢٣-٢٢٤.

(٣) سورة طه: ٥.

(٤) سورة البقرة: ٢٩.

(٥) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج١، ص٣٦٧.

(٦) للمزيد من الاطلاع، راجع: متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٤، ص٣٩٧-٥٠٦.

ونقل ابن شهرآشوب الكثير من تلك المسائل، واستقى معلوماته من كبار علماء النحو المتخصّصين في هذا الجانب، نضرب مثالاً لذلك:

ففي تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾[1]، يذكر ابن شهرآشوب قولين للفرّاء والأخفش، فيقول: «**قال الفرّاء: السماء واحد يدلّ على الجمع، فلذلك ذكرها بلفظ الواحد، ثمّ كنّى عنها بلفظ الجمع في قوله (فسوّاهنّ).**

وقال الأخفش: (السماء) اسم جنس يدلّ على القليل والكثير، كقولهم: أهلك الناس الدينار والدرهم»[2].

وهناك مصادر كثيرة أخرى لغوية ونحوية اعتمدها ابن شهرآشوب في كتابه (متشابه القرآن)، والمطّلع على هذا الكتاب يجد الكثير من علماء اللّغة والنحو ذُكرت آراؤهم في قضاياه اللّغوية والنحوية، أمثال الأصمعي، وابن السكيت، وأبي عمر بن العلاء، والسيّد المرتضى، وغيرهم، ولم يسعنا المجال لذكر آرائهم بشكلٍ تفصيليّ، وإنّما اقتصرنا على ذكر بعضها على سبيل المثال.

---

(١) سورة البقرة: ٢٩.

(٢) متشابه القرآن والمختلف فيه، ج٤، ص٤٢١.

المبحث الثاني

حضور تفسير متشابه القرآن في كتب الشيعة الإمامية

إنّ إبراز القيمة العلمية لأيّ تفسير هو في الواقع جانب من أهمّ جوانب دراسته، وعنصر كبير من عناصر تكامل البحث فيه؛ لذا عقدتُ هذا البحث لكي أبيّن القيمة العلمية لهذا التفسير، ورأي العلماء فيه، كما وأعرض عدّة تساؤلات أحاول الإجابة عليها - حسب اطّلاعنا - حول القيمة العلمية لكتاب متشابه القرآن، والآراء التي نُقلت عنه، وأنّه هل عانى من الإهمال لفترة من الفترات؟ وإذا كان كذلك فما هي أسباب ذلك الإهمال؟

أحاول من خلال هذا المبحث أن أستعرض هذه التساؤلات لعلّي أُوفق بالإجابة عليها إجابةً وافيةً، توضّح للقارئ قيمة (متشابه القرآن) العلمية في نظر العلماء والمحقّقين.

متشابه القرآن في نظر أصحاب التراجم والطبقات

بعد استقرائنا لمصنّفات وكتب التراجم والطبقات، وجدنا أنّ أصحابها لم يتطرّقوا إلى قيمة تفسيرنا العلمية والمعرفية، وإنّما اكتفوا بالإشارة إليه وذكْره في مصنّفاتهم وكتبهم، مكتفين في بعض الأحيان بالإشادة به فقط بدون توضيحٍ لوزنه العلميّ والمعرفيّ.

ومن جملة مَن ذكره منهم هو الصفدي في كتابه الوافي بالوفيات،

قائلاً: «**ومن تصانيف المازندراني كتاب في النحو سمّاه الفصول... وكتاب متشابه القرآن...**»[١].

وقال الميرزا النوري مثنياً عليه: «**ولابن شهرآشوب مؤلّفات حسنة غير المناقب، اعتمد عليها الأصحاب، وعندنا منها كتاب متشابه القرآن، أهداه شيخنا الحرّ إلى العلاّمة المجلسي، وفي ظهر الكتاب خطّهما، وهو كتاب عجيب يُنبئ عن طول باعه، وكثرة تبحّره، وكفاه فخراً إذعان فحول أعلام السنّة بجلالة قدره، وعلوّ مقامه**»[٢].

وهو يتميّز كما يقول السيّد هبة الدين الشهرستاني: «**بحسن أسلوبه، وتبويبه، وبداعة ترتيبه، إذ صاغ المصنّف مصنّفه العلاّمة المتفنّن على دوائر العلوم الإسلامية، فوزّع المتشابهات على ذات النسق، مبتدئاً من أبواب التوحيد، وصفات الله، فأبواب العدل والتنزيه، إلى أبواب النبوّة والإمامة، فالمعاد يوم القيامة، ثمّ أبواب الفقه والتشريع... ثمّ الفنون الأدبية والعربية، وهذا الوضع البديع نادر، غير مسبوق، يُعين الطالب في تسهيل المطالب... مع حسن أسلوبه، وسبكه البديع في انتقاء المعاني المهمّة، وانتخاب المطالب الفذّة... بفصاحة تعانق بلاغة المعنى، بإيجاز واختصار جعلتا هذا السّفر النفيس جديراً للمصاحبة والتدريس**»[٣].

وقد أطرى على كتاب متشابه القرآن بعضُ المحقّقين المعاصرين، حيث قال

---

(١) الصفدي، الوافي بالوفيات، ج٤، ص١١٨. الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج٦، ص٢٧٩. المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، ج١، ص٩٠.

(٢) الميرزا النوري، حسين، خاتمة المستدرك، ج٣، ص٥٨.

(٣) انظر: مقدمة السيّد هبة الدين الشهرستاني، متشابه القرآن ومختلفه، انتشارات بيدار.

عنه: «**فهو خير من كتب في متشابهات القرآن بأجمعها، وأشملها، وأتقنها إحكاماً، وبياناً وتفصيلاً، وضعه إلى أسلوب طريف...، وما إلى ذلك ترتيباً طبيعياً، منسجماً، سهل التناول، قريب المنال، في عبارات سهلة جزلة**»[1].

ولم نجد أحداً ينقل عن (متشابه القرآن) إلاّ صاحب مستدرك الوسائل، وهو حديث عن النبي صلى الله عليه وآله، والعلاّمة الأميني صاحب كتاب (الغدير).

وهذا يدلّل على إهمال واضح وجلي لكتاب متشابه القرآن، ولعلّ هذا الإهمال له أسباب سنتعرّض إليها بعد ذلك.

ولم يكن الإهمال قد طال بقيّة مؤلّفات وكتب ابن شهرآشوب الأخرى، وإنّما نقل عنها جملة من العلماء والفقهاء، خصوصاً أنّ المؤلّف كان ضالعاً في عدّة مجالات معرفية، كعلم الرجال، واللّغة، والحديث، وكان كتابه (معالم العلماء) مصدراً أساسياً في معرفة أحوال الرجال ووثاقتهم، كذلك كتاب (المناقب) الذي نقل عنه الكثير من آرائه ومعتقداته، وصار مصدراً مهمّاً يرجع إليه العلماء والباحثون.

وما نقل عن (متشابه القرآن) جاء على لسان الميرزا النوري في كتابه (مستدرك الوسائل)، فيقول: «**محمد بن علي بن شهرآشوب في كتاب متشابه القرآن: عن أبي مسعود الأنصاري عن النبي صلى الله عليه وآله قال: (مَن صلّى صلاةً لم يُصلِّ فيها عليَّ وعلى أهل بيتي، لم تُقبل منه)**»[2].

كذلك وجدنا الشيخ الأميني في كتابه (الغدير) يستشهد بكلام ابن شهرآشوب،

---

(١) معرفة، محمد هادي، التفسير والمفسّرون في ثوبه القشيب، ج٢، ص٩٣١.

(٢) الميرزا النوري، حسين، مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل، ج٥، ص١٥.

ويستدلّ به على أنّ أبا طالب كان مسلماً من خلال جملةٍ من أشعاره، فقال:

«قال العلاّمة الأوحد ابن شهرآشوب في كتاب متشابهات القرآن عند قوله تعالى: ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ﴾[١]: إنّ أشعار أبي طالب الدالّة على إيمانه تزيد على ثلاثة آلاف بيت يكاشف فيها مَن يكاشف النبيﷺ ويصحّح نبوّته، وممّا ذكر له قوله في وصيّته:

أوصي بنصر ـ بني الخير أربعة ... ابني علياً وشيخ القوم عبّاسا

وحمزة الأسد الحامي حقيقته ... وجعفراً أن تذودا دونه الناسا

كونوا فداءً لكم أمّي وما ولدت ... في نصر أحمدَ دون الناس أتراسا»[٢]

ونقل بعض العلماء عن ابن شهرآشوب وتراثه التفسيريّ عن كتاب له تحت عنوان (أسباب نزول القرآن)، والذي أشار إليه المصنّف، وذكر أنّ بانضمام (متشابه القرآن) مع هذا الكتاب يحصل جلُّ علوم التفاسير[٣].

وكذلك أخذ عنه السيّد ابن طاووس (ت٦٦٤هـ)، مستدلاً بروايةٍ نقلها عن ابن شهرآشوب في كتابه (أسباب النزول) عند تفسير قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيۡكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ﴾[٤]، «فقال في مسند أحمد بن حنبل عن جابر الأنصاري: أنّ النبيّﷺ دعا عند موته بصحيفة ليكتب فيها كتاباً لا يضلّون بعده، قال: فخالف عمر حتى رفضها»[٥].

---

(١) سورة الحج: ٤٠.

(٢) الأميني، عبد الحسين أحمد، الغدير في الكتاب والسنّة والأدب، ج٧، ص٣٤١-٣٤٢.

(٣) انظر: متشابه القرآن والمختلف فيه، ج١، ص٤٩.

(٤) سورة البقرة: ١٨٠.

(٥) انظر: ابن طاووس، علي بن موسى، الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف، ص٤٣١.

وذكر العلاّمة المجلسي كتاباً تحت عنوان (بيان التنزيل)، فقال: «**وبيان التنزيل كتابٌ صغير الحجم كثير الفوائد، أخذنا منه يسيراً لكون أكثره مذكوراً في غيره**»[١].

وكتاب (البرهان في أسباب نزول القرآن) لابن شهرآشوب ذكره العلاّمة المجلسي، واستشهد بكلامه قائلاً: «**تخصيص النبي صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام بحمله على ظهره ورميه الأصنام وتشريفه بذلك على سائر الأنام، رواه أحمد بن حنبل وأبو يعلى الموصلي في مسنديهما، وأبو بكر في تاريخ بغداد...، واجتمع أهل البيت على صحّتها**»[٢].

وكتاب (أسباب النزول) ورد بعدّة أسماء، منها: ما ذكره العلاّمة المجلسي وبعضُ العلماء[٣]، وجاء اسم الكتاب تحت عنوانٍ آخر، وهو: (الأسباب والنزول على مذهب آل الرسول).

وبعد ذكرنا لإطراء العلماء وأصحاب التراجم وثنائهم على كتاب (متشابه القرآن)، إلاّ أنّه لم يأخذ مكانته العلمية بين مصنّفات التفسير والتأويل، وأمّا ما ذكرتُ بخصوص الموردين اللّذين نُقلا عنه، فهو نقلٌ لا يكاد يتعدّى إلى النقل بالمأثور واستشهاد روائيّ فقط، ولم نجد من المفسّرين اللاحقين لعصر المؤلّف حتى بعد مرور قرنين أو ثلاثة مَن اعتمد على هذا المصنَّف أو معلوماته القيّمة في جانب التفسير.

ويمكن أن تكون هناك أسباب ساهمت في إهمال الكتاب واعتماده كمصدرٍ

---

(١) المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، ج١، ص٢٩.

(٢) المصدر نفسه، ج٣٨، ص٨٦.

(٣) انظر: الحر العاملي، محمد بن الحسن، أمل الآمل، ج٢، ص٢٨٥.

من مصادر التفسير، وبالتالي، لم يخرج إلى النور إلاّ بعد مئات السنين من تأليفه.

ونلخّص هذه الأسباب باحتمالات ثلاثة:

الاحتمال الأوّل:

لم يلقَ هذا الكتاب أهميّة؛ وذلك لأنّه جاء محاكياً لِمَا قبله من كتب التفاسير وعلوم القرآن، ولم يأتِ بشيءٍ جديدٍ، وإنّما كان صاحبه مهتمّ بنقل الآراء وإيضاحها وشرحها، لذلك لم يشقّ طريقه في المكتبة الشيعية، وإنّما أُهمل لمحاكاته لآراء السابقين وخصوصاً الشيخ الطوسيّ (شيخ الطائفة).

ولقد ذكر سديد الدين الحمصي، الفقيه الشيعي المشهور أواخر القرن السادس، بأنّ الشيعة بعد الشيخ الطوسيّ لم يكن لهم فقيه وصاحب نظر، بل صار جميع فقهاء الشيعة حكاةً لآراء الشيخ، ومبيّنين لنظراته وحسب[1].

الاحتمال الثاني:

يمكن أن يكون الكتاب (متشابه القرآن) قد فُقد مدّةً من الزمن بعد وفاة ابن شهرآشوب عام (٥٨٩ هـ)، أو خُبّئ في مكان للمحافظة عليه من الاندثار، وخصوصاً بعد تعرّض حلب - التي قضى فيها ابن شهرآشوب بقيّة حياته - إلى حروبٍ ونكباتٍ.

الاحتمال الثالث:

يُحتمل أنّ الكثير ممّن جاء بعده من العلماء والمفسّرين لم يطّلعوا أو يقرأوا التراث التفسيريّ لابن شهرآشوب في هذا الكتاب؛ ولهذا، لم يعتمدوا عليه كمصدرٍ من المصادر المعتمدة في عالم التفسير.

---

(١) انظر: السيد ابن طاووس، علي بن موسى، كشف المحجّة لثمرة المهجة، ص١٢٧.

الخاتمة

النتائج والتوصيات

وفي نهاية المطاف لهذا البحث، يُستحسن ذكْر النتائج التي توصّلنا إليها، وكذلك التوصيات اللازمة التي لا غنى للباحث عنها، ويمكن إجمالها على النحو التالي:

١- بالنسبة إلى الموارد التي اعتمدها ابن شهرآشوب في تفسيره - حسب ما صرّح به في مقدّمته- إمّا أن يكون محرِّراً لِما قاله المفسّرون والمتكلّمون، أو محقّقاً لأقوالهم، أو مبتدئاً بها القول في التفسير.

٢- إنّ ابن شهرآشوب كان أميناً فيما نقله، فهو يعزو النصوص إلى قائليها، وقد ينتقدها أو يردّها.

٣- وظّف المصنّف عدّة مناهج في تأليف كتابه، منها اعتماده منهج تفسير القرآن بالقرآن بحمل المتشابه على المحكم، انطلاقاً من أنّ القرآن يفسَّر بعضه بعضاً، وأيضاً اعتمد على منهج التفسير بالأثر، مستنداً إلى روايات أهل البيت عليهم السلام لتعضيد ما يذهب إليه، كما عوّل على روايات الصحابة، سيّما في مقام الاحتجاج.

٤- لاحظنا في بعض موارد تفسيره أنّه يعوّل على إجماع الأمّة، ورأيه في الإجماع أن يكون قول الإمام المعصوم داخلاً فيه.

٥- حرص المصنّف على التوفيق بين تأويل النصوص وما دار على ألسنة العرب من استعمالاتٍ لغويةٍ ونصوصٍ فصيحةٍ، والاحتكام إلى ما هو معروف

من لغة العرب وأشعارهم، وقد أعانه على ذلك وفرة محفوظه من الشعر واللّغة ومأثور الكلام.

٦- كان ابن شهرآشوب يورد أقوال المفسّرين والمتكلّمين والفقهاء واللّغويّين ومن مختلف المذاهب والمدارس والاتجاهات بعلمية وحيادية، ووجدنا فيما ينقله بين موقفين، الأوّل: الاكتفاء بعرض الآراء دون أن يبدي نظراً أو رأياً. والثاني: عرضه للآراء مبدياً موقفاً في الترجيح والردّ والمفاضلة، وإنّ ترجيحاته وردوده كانت تقوم على نظراتٍ علميةٍ وأدبيةٍ ولغويةٍ دقيقةٍ.

٧- دافع الشيخ المازندراني عن آراء الإماميّة ومعتقداتِهم، وكان يقيمُ الأدلّة القاطعةَ على كلّ متبنّياتهم الفكريّة والعقائديّة، كما هو وارد في موضوع العدل والعصمة، وخلْق القرآن، وما شابه ذلك، من دون جرحٍ لمخالفيهم أو طعنٍ أو تشهيرٍ.

٨- سلك المصنّف منهجاً متميّزاً في التأليف، فقد أخذ بالتفسير الموضوعيّ للقرآن الكريم وانفرد به عن سابقيه، فجمع فيه الآيات ذات الموضوع الواحد في موضع واحد، مفسِّراً بعضها ببعض، متميِّزاً بذلك عن بقيّة كتب المتشابه التي دأبت على إيراد الآيات المتشابهة في سياقها من السور القرآنية بحسب ترتيبها في القرآن الكريم.

٩- نوصي بتقديم دراسةٍ للمسائل الكلامية الواردة في متشابه القرآن، تتناول هذه الدراسة أبحاثاً مختلفةً ومسائل متنوّعة في العقيدة، كمسألة الجبر، والاختيار، وتكليف الإنسان بما لا يطيق، ورؤية الله، ومسائل التوحيد، والعدل الإلهي، وغيرها ممّا دار حولها الجدل والنقاش بين أطياف المذاهب الإسلامية وعلمائها، ونوصي أيضاً بالكشف عن أسباب تلك الاختلافات وأسسها العقيدية والمعرفية؛ لتعطي للكتاب وجهاً آخر للبحث، ولتنفخ فيه روحاً علميةً متجدِّدةً.

فهرسُ مصادر البحث

القرآن الكريم

نهج البلاغة

١. ابن النديم البغدادي، محمد بن إسحاق، فهرست ابن النديم، تحقيق: رضا تجدّد.

٢. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، الإكليل في المتشابه والتأويل، تعليق: محمد الشيمي شحاته، دار الإيمان للطباعة والنشر والتوزيع.

٣. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مقدّمة في أصول التفسير، تحقيق: الدكتور عدنان زرزور، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

٤. ابن حجر، أحمد بن علي، لسان الميزان، مؤسّسة الاعلمي للمطبوعات، لبنان.

٥. ابن حزم، أبو محمد علي الأندلسي، الإحكام في أصول الأحكام، قوبلت على نسخة أشرف على تحقيقها: أحمد شاكر، الناشر: زكريا علي يوسف، القاهرة.

٦. ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة.

٧. ابن زكريا، أبو الحسين، أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللّغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الإعلام الإسلامي، ١٤٠٤هـ.

٨. ابن شهر آشوب، محمد بن علي المازندراني، متشابه القرآن ومختلفه، انتشارات بيدار، قم، الطبعة الثالثة.

٩. ابن طاووس الحلي، علي بن موسى، الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف، الطبعة الأوّلى، مطبعة الخيام، قم، ١٣٩٩هـ.

١٠. ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، تأويل مشكل القرآن، شرحه ونشره: السيّد أحمد الصقر، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

١١. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل، تفسير القرآن العظيم، تقديم يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

١٢. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، أدب الحوزة، قم، إيران، ١٤٠٥هـ.

١٣. الأشعري، علي بن إسماعيل، مقالات الإسلاميّين واختلاف المصلّين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

١٤. آقا بزرك الطهراني، الذريعة إلى تصانيف الشيعة، دار الأضواء، لبنان، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ الموافق ١٩٨٣م.

١٥. الأميني، عبد ا لحسين، الغدير في الكتاب والسنّة والأدب، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

١٦. البغدادي، إسماعيل باشا، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، تصحيح: محمد شرف الدين يالتقايا ورفعت بيلكة الكليسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

١٧. الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي وهو جامع الصحيح، تحقيق وتصحيح: عبد الوهابي عبد اللّطيف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٨. التفريشي، مصطفى عبد الحسين، نقد الرجال، تحقيق ونشر مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، الطبعة الأوّلى، ١٤١٨هـ.

١٩. جار الله الزمخشري، محمد بن عمر، الكشاف عن حقائق التأويل وعيون الأقاويل، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م.

٢٠. حاجي خليفة، مصطفى عبد الله، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٢١. الحرّ العاملي، محمد بن الحسن، أمل الآمل، تحقيق: السيّد أحمد الحسيني، مطبعة الآداب، النجف الأشرف.

٢٢. الحكيم، محمد باقر، علوم القرآن، مجمع الفكر الإسلامي، الطبعة الثالثة، ربيع الثاني ١٤١٧هـ

٢٣. الحكيم، محمد تقي، الأصول العامة للفقه المقارن، مؤسّسة آل البيت (عليهم السلام) للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م.

٢٤. الحويزي، عبد علي بن جمعة، تفسير نور الثقلين، تصحيح وتعليق السيّد هاشم الرسولي المحلاتي، مؤسّسة إسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع، قم، الطبعة الرابعة، ١٤١٢هـ

٢٥. الخالدي، صلاح عبد الفتاح، التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأوّلى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٢٦. الخالدي، صلاح عبد الفتاح، تعريف الدارسين بمناهج المفسّرين، دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٢٧. الخوئي، أبو القاسم، البيان في تفسير القرآن، دار الزهراء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٢٨. الداودي، محمد بن علي، طبقات المفسرين أو طبقات من فسّر القرآن العظيم ومن وصف بمعرفة تفسيره، تحقيق الدكتور علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٢٩. الذهبي، محمد بن أحمد، تاريخ الإسلام، تحقيق: الدكتور عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت، الطبعة الأوّلى، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

٣٠. الذهبي، محمد حسين، التفسير والمفسّرون، مكتبة وهبة، الطبعة السابعة.

٣١. الرازي، محمد بن عمر، التفسير الكبير، دار الفكر للطباعة والنشر- والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأوّلى١٤٠١ هـ -١٩٨١ م.

٣٢. الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، دفتر نشر- الكتاب، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.

٣٣. الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس، تحقيق: علي شيري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٣٤. الزرقاني، محمد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، مطبعة عيسى- البابي الحلبي وشركاؤه، الطبعة الثالثة.

٣٥. الزركشي-، محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، الطبعة الأوّلى، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

٣٦. الزركلي، خير الدين، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة، ,١٩٨٠

٣٧. السبحاني، جعفر، المناهج التفسيريّة في علوم القرآن، مؤسّسة الإمام الصادق، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦هـ.

٣٨. السيّد ابن طاووس، علي بن موسى، كشف المحجّة لثمرة المهجة، المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف، ١٣٧٠-١٩٥٠م.

٣٩. السيوطي، جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: سعيد المندوب، دار الفكر، لبنان، الطبعة الأوّلى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٤٠. السيوطي، جلال الدين، طبقات المفسّرين، دار الكتاب العلمية، بيروت.

٤١. السيوطي، عبد الرحمن، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

٤٢. الشريف الرضي، محمد بن الحسين، حقائق التأويل في متشابه التنزيل، شرح محمد رضا آل كاشف الغطاء، دار المهاجر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

٤٣. الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم، الملل والنحل، تحقيق: محمد سيد كيلان، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٤٤. الصالح، صبحي، مباحث في علوم القرآن، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة والعشرون، كانون الثاني، ٢٠٠٠م.

٤٥. الصدوق، محمد بن علي، عيون أخبار الرضا، تعليق وتقديم الشيخ حسن الأعلمي، مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٤٦. الصفدي، المتوفّى سنة ٧٦٤هـ تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، ١٤٢٠هـ

٤٧. الطباطبائي، محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، منشورات جماعة المدرّسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة.

٤٨. الطبرسي، الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، تحقيق وتعليق: لجنة من العلماء والمحققين المختصّين، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، الطبعة الأوّلى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٤٩. الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تقديم الشيخ خليل المس، ضبط وتوثيق: صدقي جميل العطار، دار الفكر للثقافة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٥٠. الطوسيّ، محمد بن الحسن، الفهرست، تحقيق الشيخ جواد الفيومي، مؤسّسة نشر-

الفقاهة، الطبعة الأوّلى، ١٤١٧هـ.

٥١. الطوسيّ، محمد بن الحسن، التبيان في تفسير القرآن، تحقيق وتصحيح: أحمد حبيب قصير العاملي، مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الأوّلى، ١٤٠٩هـ.

٥٢. العك، خالد بن عبد الرحمن، أصول التفسير وقواعده، دار النفائس، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٥٣. العلامة الحلي، الحسن بن يوسف، مبادئ الوصول إلى علم الأصول، تحقيق: عبد الحسين محمد علي البقال، مركز النشر، مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الثالثة، رمضان ١٤٠٤هـ.

٥٤. العياشي، محمد بن مسعود، تفسير العياشي، تحقيق: الحاج السيّد هاشم الرسولي المحلاتي، المكتبة العلمية الإسلامية، طهران.

٥٥. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسّسة دار الهجرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.

٥٦. الفضلي، عبد الهادي، أصول البحث، مؤسّسة دار الكتاب الإسلامي، قم، إيران.

٥٧. الفيروزآبادي، مجد الدين بن يعقوب، القاموس المحيط، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، ١٤٠٠هـ -١٩٨٠ م.

٥٨. الفيومي، أحمد بن محمد، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، صحّحه: الأستاذ الشيخ حمزة فتح الله، وزارة المعارف العمومية، الطبعة الخامسة، القاهرة، ١٩٢٢م.

٥٩. القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، تصحيح: أحمد عبد العليم البردوني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٦٠. كاشف الغطاء، محمد حسين، أصل الشيعة وأصولها، تحقيق: علاء آل جعفر، مؤسّسة الإمام علي (عليه السلام)، الطبعة الأوّلى، ١٤١٥هـ.

٦١. كحالة، عمر رضا، معجم المؤلّفين، مكتبة المثنى، بيروت، لبنان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٦٢. المازندراني، محمد بن علي (ابن شهر آشوب) متشابه القرآن والمختلف فيه، تحقيق وتعليق: حامد المؤمن، جمعية منتدى النشر، النجف الأشرف، الطبعة الأوّلى، ٢٠٠٨م.

٦٣. المازندراني، محمد بن علي، المتوفّى سنة ٥٨٨هـ معالم العلماء، المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف، ١٩٦١,

٦٤. المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار لدرر أخبار الأئمّة الأطهار، مؤسّسة الوفاء، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية المصحّحة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٦٥. المحقّق الحلي، جعفر بن الحسن، المعتبر في شرح المختصر، تحقيق وتصحيح عدة من الأفاضل بإشراف الشيخ ناصر مكارم الشيرازي، مؤسّسة سيّد الشهداء (عليه السلام)، قم، ١٣٦٤هـ ش.

٦٦. المرتضى، علي بن الحسين، الذريعة إلى أصول الشيعة، تصحيح وتقديم وتعليق: أبو القاسم كرجي، ١٣٤٦هـ ش.

٦٧. المرتضى، علي بن الحسين، تنزيه الأنبياء، دار الأضواء، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٦٨. المرتضى، علي بن الحسين، غرر الفوائد ودرر القلائد، تصحيح وتعليق: السيّد محمد نور الدين النعساني الحلبي، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، الطبعة الأوّلى، ١٣٢٥هـ - ١٩٠٧م.

٦٩. المزي، جمال الدين، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق وضبط وتعليق: الدكتور بشار عواد معروف، مؤسّسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.

٧٠. المظفّر، محمد رضا، أصول الفقه، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المقدّسة.

٧١. المظفر، محمد رضا، عقائد الإمامية، تقديم: الدكتور حامد حفني داود، انتشارات انصاريان، قم، إيران.

٧٢. معرفة، محمد هادي، التفسير والمفسّرون في ثوبه القشيب، الجامعة الرضوية للعلوم الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ.

٧٣. المفيد، محمد بن النعمان، أوائل المقالات، تحقيق: الشيخ إبراهيم الأنصاري، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٧٤. الميرزا النوري، حسين، مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل، تحقيق: مؤسّسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، بيروت، لبنان، الطبعة الأوّلى المحقّقة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

٧٥. الميرزا النوري، خاتمة المستدرك، تحقيق مؤسّسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، قم، إيران، الطبعة الأوّلى، رجب ١٤١٥هـ.

٧٦. النوري، يحيى بن مسلم، صحيح مسلم بشرح النووي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

فهرس البحث

كلمة الناشر ٧
ملخّص البحث ٩
مقدمة المؤلف ١١
بيان موضوع البحث ١٣
ضرورة البحث وأهدافه ١٤
سبب اختيار الموضوع ١٥
منهج البحث وأسلوبه ١٦
الجديد في البحث ١٦
المعوّقات والمشاكل ١٧
خطّة البحث وتقسيماته ١٧

الفصل الأوّل

مباحث تمهيديّة ٢١

المبحث الأوّل: التعريف بالمؤلّف وآثاره ٢٣
اسمه ونسبه ٢٣
ولادته ووفاته ٢٣
كلمات العلماء وأصحاب التراجم بحقّه ٢٤
أ) كلمات علماء الشيعة في حقّ المؤلّف ٢٤
ب) كلمات علماء السنّة في حقّ المؤلّف ٢٦

آثاره العلمية ٢٨
أساتذته ومشايخه ٣٠
دواعي التأليف ٣١
ظروف تأليف الكتاب وصعوباته ٣٢
المبحث الثاني: تعريف المحكم و المتشابه وحقيقتهما ٣٣
تعريف المتشابه لغةً ٣٣
المتشابه اصطلاحاً ٣٥
المعنى القرآنيّ للتشابه ٣٦
المحكم لغةً ٣٧
المحكم اصطلاحاً ٣٨
الاختلاف لغةً ٤٠
الاختلاف اصطلاحاً ٤٠
الاختلاف في التفسير والتأويل ٤١
العلاقة بين المحكم والمتشابه ٤١
أهمّ كتب (متشابه القرآن) ٤٣
المبحث الثالث: تأويل المتشابه ٤٦
التأويل لغةً ٤٦
التأويل اصطلاحاً ٤٨
التعريف الأوّل ٤٨
التعريف الثاني ٤٩
التعريف الثالث ٤٩
التعريف الرابع ٥٠

التأويل عند الأصوليّين ٥١
علم تأويل المتشابه ٥١
١. الراسخون في العلم يعلمون تأويل المتشابه..... ٥٢
أ) الأدلّة المستمدّة من أشعار العرب ٥٣
ب) الأدلّة المستمدّة من القرآن ٥٤
ج) الأدلّة المستمدّة من الروايات والأحاديث النبويّة ٥٥
٢. الراسخون في العالم لا يعلمون تأويل المتشابه ٥٦
أ) ذمّ متتبّعي المتشابه ٥٦
ب) الأدلّة المستمدّة من الروايات والأحاديث النبوية ٥٦
٣. الراسخون في العلم يعلمون قسماً من تأويل المتشابه ٥٧

الفصل الثاني

تحليل مضمون الكتاب وبيان منهج المؤلّف فيه ٥٩

المبحث الأوّل: أبواب الكتاب ٦١
أقسام المتشابه في القرآن ٦٢
رأي ابن شهرآشوب في معنى المتشابه ٦٤
الحكمة من حصول المتشابه ٦٦
أبواب متشابه القرآن ٧١
١. باب ما يتعلّق بأبواب التوحيد ٧١
٢. باب ما يدخل في أبواب العدل ٧٣
٣. باب ما جاء في النبوّات ٧٤
٤. باب ما يتعلّق بالإمامة ٧٥

٥. باب المفردات ٧٦
٦. باب ما يتعلّق بأصول الفقه ٧٧
٧. باب فيما يحكم عليه الفقهاء ٧٧
٨. باب الناسخ والمنسوخ ٧٨
٩. باب ما جاء من طريق النحو ٧٨
١٠. باب النوادر ٧٩
المبحث الثاني: خصائص ومميّزات منهج ابن شهرآشوب في تفسير القرآن ٨٠
عوامل نشوء المناهج التفسيريّة ٨٠
المنهج لغةً ٨١
المنهج اصطلاحاً ٨٢
الاتجاه لغةً ٨٣
الاتجاه اصطلاحاً ٨٣
الفرق بين المنهج والاتجاه ٨٤
أقسام التفسير ومناهجه ٨٤
أسباب تنوّع التفاسير ٨٥
النموذج الأوّل: ذكر الشيخ معرفة نوعين للتقسيمات ٨٥
الأوّل: التفسير بالمأثور ٨٥
الثاني: التفسير الاجتهادي ٨٦
النموذج الثاني: تقسيم خالد بن عبد الرحمن العك ٨٧
المنهج الأثريّ في متشابه القرآن ٨٨
النمط الأوّل ٩٠
النمط الثاني ٩١

تفسير القرآن بالقرآن عند ابن شهرآشوب ٩٢
القسم الثاني: تفسير القرآن بالسنّة ٩٨
القسم الأوّل: أقوال المثبتين للحجيّة ٩٩
القسم الثاني: الرافضين لحجيّة خبر الواحد في التفسير ١٠٠
الجانب العقلي في تفسير متشابه القرآن ١٠٨
١. موقفه من النّظر والاستدلال في آيات الله ١٠٩
٢. رفضه للفكرة القائلة بأنّ المعارف ضرورية ١١٠
٣. رفضه التقليد في أصول الدين ١١١
٤. موقفه من عقائد الإمامية وانتصاره لها ١١٢
خلق القرآن ١١٣
العدل ١١٥
النّبوّة ١٢٠
الإمامة ١٢٢
الجانب اللّغويّ في تفسير متشابه القرآن ١٢٩
المتشابه في القرآن: أسبابه وأقسامه ١٣١
١. دلالة اللفظ على معنيين أو أكثر ١٣٣
٢. التقديم والتأخير ١٣٤
٣. العموم والخصوص ١٣٤
٤. الناسخ والمنسوخ ١٣٥
٥. توهّم الشبهة ١٣٦
اعتماد ابن شهرآشوب على الإجماع في تفسير آي القرآن ١٣٨

الفصل الثالث

مصادر كتاب متشابه القرآن وحضوره في كتب الشيعة ١٤١

المبحث الأوّل: المصادر الرئيسة للكتاب ١٤٣
القسم الأوّل: المصادر المذكورة بأسمائها في متشابه القرآن ١٤٤
أ- كتب التفسير ١٤٤
ب- كتب علوم القرآن ومعانيه ١٤٤
ج - كتب التاريخ ١٤٥
د- كتب الصحاح والحديث ١٤٥
هـ - كتب عامّة ١٤٦
القسم الثاني: المصادر المذكورة بأسماء مؤلفيها في متشابه القرآن ١٤٩
أ- كتب التفسير ١٤٩
١ - تفسير ابن عباس ١٤٩
٢- تفسير مجاهد بن جبر المكّي ١٥١
٣- تفسير الحسن البصري ١٥٢
٤- تفسير قتادة ١٥٢
٥- تفسير السدّي ١٥٣
٦- تفسير الضحّاك بن مزاحم الهلالي ١٥٤
٧- تفسير أبي علي الجبّائي ١٥٤
٨- تفسير البلخي ١٥٦
٩- جامع البيان في تفسير القرآن ١٥٦
١٠- التبيان في تفسير القرآن لأبي جعفر الطوسيّ ١٥٩
١١- مجمع البيان في تفسير القرآن لأبي علي الطبرسي ١٦٣

١٢- ابن شهرآشوب والسيّد المرتضى ١٦٦
ب - مصادره من السنّة ١٧١
أسانيد ابن شهرآشوب في التفسير ١٧١
مصادر ابن شهرآشوب من كتب اللّغة والنحو ١٧٣
المبحث الثاني: حضور تفسير متشابه القرآن في كتب الشيعة الإماميّة ١٧٩
متشابه القرآن في نظر أصحاب التراجم والطبقات ١٧٩
الاحتمال الأوّل ١٨٤
الاحتمال الثاني ١٨٤
الاحتمال الثالث ١٨٤
الخاتمة ١٨٥
فهرسّ مصادر البحث ١٨٧
فهرسّ البحث ١٩٥